أثر المحتسب
في الدراسات الصرفية

خالد محمد عيال سلمان

أثر المحتسب
في الدراسات الصرفية

خالد محمد عيال سلمان

الطبعة الأولى

2011م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2010/7/2610)

415

* سلمان، خالد محمد عيال.
* أثر الحسب في الدراسات الصرفية/خالد محمد عيال سلمان. – عمان : دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2010 .
( ) ص .
* ر . إ . : (2010/7/2610) .
* الواصفات :قواعد اللغة//اللغة العربية/
*يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

❖ أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية .

* (ردمك) ISBN 978-9957-32-517-6

دار الحامد للنشر والتوزيع
شفا بدران – شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية
هاتف: 5231081 -00962 فاكس : 5235594 -00962
ص.ب . (366) الرمز البريدي : (11941) عمان – الأردن
Site : www.daralhamed.net E-mail : info@daralhamed.net
E-mail : daralhamed@yahoo.com E-mail : dar_alhamed@hotmail.com

الإهـــــــــداء

إلى والدَيَّ العزيزين...

إلى زوجتي الحبيبة، وابنتيَّ الغاليتين: جنى، وجمانة...

إلى إخوتي الأعزاء...

إلى رائد الدراسات اللغوية في العصر الحديث: (إبراهيم أنيس) رحمه الله...

خالد محمد عيال سلمان

المحتويات

مقدمة

كـان القـسط الأكبـر من نشاط ابن جني مُتَّجهاً إلى علم التصريف، فدفعته رغبته في التعمق فيه إلى أنْ يقرأ على أستاذه أبي علي الفارسي كتاب (التصريف) للمازني الذي كان يُعدُّ أنفس ما أُولِّف في هذا العلم حتى عصره، وعمد إلى شرحه فـي كـتابه: (المنصف)، وفيه يناقش مادته مناقشة واسعة، وله كتاب: (التصريف الملوكـي)، وهـو كـتاب يتناول هذا العلم بمعناه الدقيق، وأهم كتبه في هذا العلم (الخـصائص) الذي حاول فيه محاولة رائعة إلى وضع القوانين الكلية للتصريف، وحقَّـاً أنَّه أفاد في كثرة هذه القوانين من ملاحظات أستاذه الفارسي، ولكنه أضاف إليها من ملاحظاته واستقصاءاته للأمثلة اللغوية، وحسه الدقيق بأبنية اللغة ما جعله مؤصـل علـم التـصريف وواضع قوانينه الكلية، وكان يقيم مذهبه الصرفي على الانتخاب من المذهبين البصري والكوفي، وما انبثق عنهما من المذهب البغدادي.

ومن أهم مصنفات ابن جني كتابه: (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيـضاح عـنها)، ولـئن صاغ ابن جني في كتابه: (الخصائص) القوانين الكلية للتـصريف العربـي، فإنَّ كتابه: (المحتسب) يُعدُّ بمثابة تطبيق لهذه القوانين الكلية علـى النص القرآني بقراءاته المتعددة التي تُمثِّل اللغة العربية في أعلى مستوياتها، وتأتي أهمية هذا الكتاب في أنَّ ابن جني ألَّفه في مرحلة النضج، وقد علت به السن، وأشـرف علـى نهايـة العمـر، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ابن جني عزف عن الإسـهاب، والاسـتطراد في كتابه: (المحتسب) مخالفاً بذلك نهج أستاذه أبي علي الفارسـي فـي كتابه: (الحُجَّة)، فقد أغمض فيه، وأطال، وكأنَّ ابن جني قد خصَّ بتأليفه كتاب (المحتسب) القراء.

ولعــلّ تأثير ابن جني في الدراسات الصرفية التي جاءت بعده كان يسير في اتجاهــين متغايرين: أحدهما يتعلق بالجانب النظري في دراسة الصرف من خلال كتبه: (الخصائص)، و(المنصف)، و(اللمع) ....إلخ، وقد تناول هذا الجانب الباحث غنيم غانم الينبعاوي في بحثه الموسوم بـــ(جهود ابن جني في الصرف، وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث).

والاتجــاه الآخــر يــتعلق بالجانــب التطبيقــي لهذا العلم من خلال كتابه: (المحتــسب)، فكانت هذه الدراسة التي يقوم بها الباحث لرصد مواضع التأثير في الجانــب التطبيقي من خلال كتاب (المحتسب)، فكان هذا الكتاب بحقٍّ مصدر إلهام للدراســات اللغوية المتعلقة بالقرآن الكريم وقراءاته المتعددة، ولم يقف الباحث على دراســة تتطــرق إلـــى الجانب الصرفي في كتاب (المحتسب) فيما اطلع عليه من المــصادر والمراجع، سوى صفحات معدودة يتحدث فيها الباحث جمعة محمد علوة عــن حــركات المباني الــصرفية في بحثه الموسوم بـــ(أوجه العربية في شواذ القراءات في كتاب المحتسب).

وتأتــي أهمية التطرق إلى الجانب الصرفي في هذه الدّراسة أنّ الصرف لا يــزال مــيداناً بكــراً يحــتاج إلى أبحاث كثيرة، وبخاصة في لغتنا التي تقوم على الاشــتقاق، وتأتــي أهمــية دراسة هذا الجانب في كتاب المحتسب لأنّ هذا الكتاب مخــتص بالقــراءات، والقــراءات ميدان أصيل للبحث، وهي لا تزال بحاجة إلى دراســات مستفيضة، وقد آثر الباحث في هذه الدراسة إتباع المنهج الوصفي مبتعداً قــدر المــستطاع عن المظاهر المعيارية التي مُني بها الدرس اللغوي العربي في القرون المتأخرة.

فجــاء هــذا الكتاب في تمهيد وخمسة فصول: وقد تناول الكاتب في التمهيد: القراءات القرآنية وعلاقتها بالتأصيل اللغوي لدى علماء العربية القدماء، وتناول في الفــصل الأول: أبنــية الأســماء، وفي الفصل الثاني: أبنية المصادر، وفي الفصل

الـــثالث: المشتقات، وفي الفصل الرابع: أبنية الأفعال، وفي الفصل الخامس: جموع التكسير.

وأهمـــية أي كتاب إنما تتحدد بما يسده من ثغرات في ميدان موضوعه، آملاً أن يكـــون هذا الكتاب إسهاماً جديداً في رفد المكتبة العربية بدراسة تسهم في إغناء الدرس الصرفي، سائلاً الله الصواب والسّداد، وهو ولي التوفيق.

تمهيد

القراءات القرآنية، والتأصيل اللغوي

كـان موقـف النحاة من القراء في أول الأمر موقف مهادنة لا يعرضون للقـراءات بخير أو شر؛ لأن من أئمة النحو الأول من كانوا أيضاً أئمة في القراءة القـرآنية كالكسائي وربما أيضاً أبي عمرو بن العلاء، ولكن حين استقل هؤلاء عن هـؤلاء، وتخصص قوم في دراسة النحو، كما توفر آخرون على دراسة القراءات رأينا النحاة يعمدون إلى بعض القراءات، فيجرحونها، وينتقصون منها، ومنهم من رفضها وأبى الاعتراف بها.

ثم اتسعت الشقة بين النحاة والقراء، وبدأنا نسمع بما يسمى بالقراءات الشاذة التـي رغـم صحة سندها وروايتها عن بعض أئمة القراءات من القدماء استطاع الـنحاة بنفوذهم وسلطانهم أن يصرفوا الناس عنها كتلك القراءات التي ذكرها ابن جنـي في كتابه: (المحتسب)، وقد عدَّها القراء المتأخرون بعد أن خضعوا لسلطان الـنحاة من القراءات الشاذة، ولعل السبب في تناسي وضياع تلك القراءات الكثيرة التـي لـم تـصلنا هـو اشتمالها على كثير من المخالفات لقواعد النحاة، وأقيستهم الضيقة.

وتمكـن النحاة في العصور المتأخرة من السيطرة على الدارسين للقراءات، ورأيـنا ممـن ألفـوا في القراءات فيما بعد من يشترطون لصحة القراءة موافقتها لقواعد النحاة، كابن الجزري في القرن الثامن الهجري وغيره.[1]

وكان القرن الرابع الهجري هو الفاصل بين الدراسات الوصفية التي قام بها الـنحاة القدامـى، والدراسات المعيارية التي انتهجها علماء القرن الرابع الهجري،

---

[1]. انظـر: أنـيس: إبـراهيم، 2003م، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط8، ص: 177، 178.

والذين يلونهم، فكان القرن الرابع الهجري هو عصر سلطان القواعد ورعايتها، وهو عصر لم يمنع ما قيس على كلام العرب أن يكون من كلام العرب.[1]

وكـــان من أبرز علماء القرن الرابع الهجري أبو الفتح عثمان بن جني، وهو أهـــم نحاة بغداد في عصره، وصاحب مدرسة نحوية عظيمة لها أسلوب خاص في الـــبحث يتميـــز بعنايتها بالقرآن وجمع رواياته، وتوجيه ما سمّي منه شاذاً، ويرى الدارســـون المحدثون أنّ ابن جني أقرب اللغويين العرب إلى الفهم الصحيح للدرس اللغوي لِمَا أبداه من آراء صائبة تتوافق مع أحدث المناهج اللسانية في دراسة اللغة، فهو يعقد في خصائصه باباً بعنوان: (باب اختلاف اللغات وكلها حُجة)[2]، يرى فيه أنه لا فرق في الاستعمال بين لهجة وأخرى.[3]

ويقـــيم ابن جني من هذه النظرة ـــ تساوي اللهجات في الاحتجاج ـــ منهجاً خاصـــاً في توجيه القراءات، فما دامت كل قراءة تمثّل لهجة بعينها، فإنّ القراءات الـــشاذة لـــدى ابن جني مساوية في الفصاحة للمجتمع عليه من قِبل جمهور القراء، وهو ما يجعلها مصدراً لدراسة اللهجات العربية، ويُلتَمس هذا الرأي من قوله: "إلا أنّـــه – أي الـــشاذ – مـــع خروجه عنها – أي الصحيحة – نازع بالثقة إلى قُرّائه محفـــوف بالـــروايات مـــن أمامه وورائه، ولعلّه أو كثيراً منه مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه"[4] ... و"أنّه ضارب في صحة الرواية بجرانه آخذ من سمت العربية

---

1. انظـــر: ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، (ت: 392هـــ)، 1999م، الخصائص، تحقيق: محمـــد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط4، 1: 361 ؛ حسّان: تمّام، 1992م، اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، الدار البيضاء، ص: 21.
2. انظر: ابن جني: الخصائص 2: 12 ـــ 14.
3. انظـــر: الراجحـــي: عـــبده، 1996م، اللهجـــات العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص: 60.
4. ابن جني: أبو الفتح عثمان(ت: 392هـــ)، 1999م، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ت: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1: 32.

مهلـة مـيدانه؛ لئلا يُرى مُرّى أنّ العدول عنه إنّما هو غضٌ منه، أو تُهَمَة له"[1]، و"الـرواية تنّميه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، والله تعالى يقول: (وما آتاكم الرسـول فخـذوه)[2]، وهـذا حكم عام في المعاني والألفاظ وأخذه: هو الأخذ به، فكيف يسوغ مع ذلك أن ترفضه وتجتنبه؟".[3]

ولا يقف في وجه الاحتجاج بالقراءات القرآنية لدى ابن جني أنّ معظم القراء من الموالي، فالسليقة، والفصاحة لديه هي الاكتساب والتعود، والمِرَان الكافي حتى يـصبح العمل شبه آلي، فقد نصّ في الخصائص على أنّه "لو فشا في أهل الوبر ما شـاع فـي لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاض عادة الفصاحة وانتـشارها، لـوجب رفض لغتها، وترك تلقي ما يرد عنها، وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا لأنّا لا نكاد نرى بدوياً فصيحاً".[4] فالفصاحة عند ابن جني عادة.

وبسبب النظرة الوصفية التي يمتلكها ابن جني في بعض معالجاته نراه يتنبه إلـى مـا في كلمة (الشاذ) من إيهام بالضعف، فكان حريصاً في كتابه (المحتسب) علـى أن يـرفع هـذا الوهم من ذهن القارئ، ومن ذلك قوله: "فإنّا نعتقد قوة هذا المـسمّى شاذاً، وإنّه مما أمر الله تعالى بتقبله، وأراد منّا العمل بموجَبه، وأنّه حبيب إليه، ومرضيٌّ من القول لديه".[5]

ولم تأت فكرة الشُذوذ في القراءات القرآنية إلا بعد أن وضع العلماء ضوابط القـراءات التـي يعـتقدون صحتها، وهذه الضوابط هي: أن تكون القراءة موافقة للعـربية ولـو بوجه، وأن تكون موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وأن

---

1. ابن جني: المحتسب 1: 32، 33.
2. سورة الحشر، آية: 7.
3. ابن جني: المحتسب 1: 33.
4. ابن جني: الخصائص 2: 7.
5. ابن جني: المحتسب 1: 33 ؛ انظر: عمر: أحمد مختار، 1982م، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، عالم الكتب، القاهرة، ط4، ص: 30.

يصح سندها عن الرسول صلى الله عليه وسلم، فبوجود هذه الضوابط عرفت القراءات الشاذة.[1]

فالقراءات الشاذة جاءت منقولة مروية، والرواية تبلغ بها عصر الرسول صلى الله عليه وسلم، فتعتبر بذلك صورة لاختلاف اللهجات، وعلى ذلك يقرر السيوطي أنّ "كل ما ورد أنّه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً بل لو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه".[2]

وإذا تقرر أنّ القراءات القرآنية جاءت وفقاً للهجات العربية المختلفة، وكانت القبائل العربية متساوية في صحة القول وسلامة اللفظ، وإن تفاوتت في درجات الفصاحة، كنّا نتوقع من اللغويين العرب أن يتقبلوا كل ما سجله القراء من قراءات حتى الشّاذ منها، وألا يحكموا على أي منها بالخطأ أو مجانبة الصواب. ولكنهم في الواقع وقفوا موقفاً يتسم بالتناقض ويوجب التعجب. فهم قد صرحوا بأنّ القراءة سنة، وبأنّ الرواية تصلها إلى رسول الله، ويصرحون بأنّه لا يجوز تفضيل قراءة على قراءة، لكنهم حين جاءوا إلى مجال التطبيق نسوا كلّ هذا، ولم يحترموا مبادئهم، وأخذوا ينقدون القراءات ويقيسونها بمقاييسهم الضيقة، ولا يتحرجون عن تخطئتها أو تلحينها إذا عجزوا عن أن يجدوا لها وجهاً في العربية تخرج عليه.[3]

حتى ابن جني الذي اشتهر بتقديسه للقراءات والاحتجاج لها حتى ألّف كتابه (المحتسب) لم يتورع عن تخطئة بعض القراءات في كتابه هذا وفي غيره، وهو ما

1. الراجحي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص: 75 ــ 82.

2. السيوطي: الاقتراح ص: 17. انظر: الراجحي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص: 88.

3. عمر: البحث اللغوي عند العرب ص: 21 ــ 32.

عجز عن تخريجه أو التماس وجه له في العربية يصح به، ومن بين هذه القراءات التي خطأها ابن جني:

1. قرأ الحسن: "وما تنزلت به الشياطون"[1]، وقد قال عنها ابن جني: الشياطون غلط.[2]
2. قرأ يحيى بن عامر: "وإنْ أدريَ أقريبٌ"[3]، "وإنْ أدريَ لعله"[4]، وقد قال ابن جني: "أنكر ابن مجاهد تحريك هاتين اليائين، وظاهر الأمر لعمري كذلك".[5]
3. قرأ ابن محيصن: "ثمّ أطُّره"[6]، وقد قال ابن جني: "هذه لغة مرذولة".[7]

وكان من الممكن أن يتجنب ابن جني وغيره من النحاة وصف بعض القراءات بأنّها قبيحة، أو رديئة، أو وهم، أو غلط، أو مرذولة، والاكتفاء فقط بذكر اسم القبيلة التي تُمثّلها هذه القراءة دون لجوء إلى المقاييس الجمالية في دراستها، ذلك أنّ دراسة القراءات من الأسس التي يُعتمد عليها في دراسة اللهجات القديمة، ودراسة اللهجات من أحدث الاتجاهات في البحث اللغوي المعاصر.[8]

ولعلّ السبب في إطلاق هذه الأحكام هو خلط النحاة أثناء وضع القواعد بين اللهجات الخاصة التي تمثلها هذه القراءات، واللغة النموذجية المشتركة، ولم يكن يتضح لدى النحاة أنّ كلّ لهجة من اللهجات العربية تُمثّل بيئة لغوية محددة، وأنّ

---

1. سورة الشعراء: آية: 210.
2. ابن جني: المحتسب 2: 133.
3. سورة الأنبياء، آية: 109.
4. سورة الأنبياء، آية: 111.
5. ابن جني: المحتسب 2: 68.
6. سورة البقرة، آية: 126.
7. ابن جني: المحتسب 1: 106.
8. أنيس: إبراهيم، 2003م، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، ص:9.

اللغـــة النموذجية (الفصحى) تُمثّل بحد ذاتها بيئة لغوية خاصة، وعلى هذا لا يجوز فـــرض قـــواعد اللغـــة النموذجية على تلك اللهجات الخاصة التي قُرئ بها القرآن الكريم، وعلى هذا يجب الفصل بين ظواهر اللهجات المتمثلة في القراءات القرآنية والأداءات الاستعمالية المتوارثة عن العرب، وبين ظواهر اللغة النموذجية الأدبية، إذ إنّ لكلٍ لهجة وبيئة لغوية مستواها الصوتي الخاص بها.

فمـــن المخالفـــات المنهجية التي وقع فيها نحاة العرب في العصر الأول أنّهم يعمدون إلى لهجات متعددة من نفس اللغة فيخلطون بينها، ويحاولون إيجاد نحو عام لهـــا جميعاً، وقد وقع في هذا الخطأ المنهجي أيضاً نحاة الإغريق الذين بنو نحوهم علـــى اللهجـــة (الأتيكية)، ولكنهم كثيراً ما يتكلمون عن لهجات أخرى، ويقارنون نواحي الخلاف بين كل ذلك مقارنة تاريخية.[1]

ولو أنّ النحاة أعطوا اللهجات العربية حقها من الدرس، وتوفروا على دراسة كل لهجة من لهجات القبائل التي كان يتكلمها الناس في حياتهم العادية دراسة كاملة لأراحونا من كثير من تأويلاتهم التي تبعدهم عن الفهم الصحيح للظاهرة اللغوية.[2]

ومـــن المثيـــر للاهـــتمام احـــتواءُ القراءات القرآنية على مادة لهجية غنية بالظواهـــر اللغوية المتعددة، فلا بد من الاستفادة من المعطيات اللهجية التي بقي لنا القلـــيل منها بفضل القراءات القرآنية،[3] ويرى تمام حسان أنّ أسلم الطرق لدراسة اللغـــة هـــي أن تـــستخرجها مـــن اللهجة،[4] لكن مما يؤسف له هو عدم نسبة هذه الظواهـــر اللغوية إلى قبائل بعينها، فقد شُغِل الناس عن تحقيق هذه اللهجات، وعن نـــسبة كـــل لهجة إلى قبيلتها، ولعلّ السبب في ذلك هو اتساع الدولة العربية حتى

1. انظر: حسّان: اللغة بين المعيارية والوصفية ص: 27،26.
2. انظر: الراجحي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص: 50 + 58.
3. انظر: البكوش: الطيب، 1987م، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، (د-م)، تونس، ط2، ص: 94.
4. انظر: حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية ص: 186.

شملت دولاً كثيرة، فكان لا بد لضمان وحدتها، والقضاء على عوامل الفرقة فيها ألا تُعطـــى اللهجــات العربية من العناية ما قد يزيد من عصبية القبائل ويباعد بينها، فأهمل أمرها، ولم يرو عنها إلا القليل في ثنايا كتب اللغة والأدب والتاريخ. بل إن ما روي عنها جاء مبتوراً ناقصاً في معظم الأحيان.[1]

وما كان أولى الدراسات اللغوية العربية أن يُقتصر أخذها على القرآن الكريم بقراءاته المتعددة، والحديث النبوي الشريف، ولن تُعتبر دراسة القواعد فيهما دراسة لمرحلة معينة من تطور هذه اللغة[2]، وأما الشّعر فلهم أن يبحثوه بحثاً مستقلاً، وأن يخـــصوه بـــبعض الأحكـــام التي يجب أن تُترك للشعراء وحدهم، يتخذون منها ما يـــشاءون، ويهملـــون منها ما يشاءون، فإذا شاع في شعرهم ظاهرة من الظواهر، عدت حينئذ من خصائص الأسلوب الشعري[3].

وتـــرجع الأهمـــية في اقتصار الدراسات اللغوية على القرآن الكريم بقراءاته المتعددة إلى أسباب منهجية هامة منها: أنَّ النص القرآني بلغ ــ بالمشافهة والكتابة أيـــام الرسول صلى الله عليه وسلم، وبجمع أبي بكر ثم عثمان ــ مستوى من الدقة والـــوثاقة لا يبلغه نص آخر، فالقراءات القرآنية تمثل منهجاً في النقل لا يصل إلى وثاقـــته علم آخر مهما يكن حتى منهج الحديث، لأنها تعتمد على التلقي والعرض، وهما يكفلان صحة النقل ودقته[4].

وتعتبر القراءات القرآنية المرآة الصادقة التي تعكس الواقع اللغوي الذي كان ســـائداً فـــي شـــبه الجزيرة قبل الإسلام، وعلى ذلك لا يستطيع باحث أن يتعرض للهجات العربية دون أن يقوم بدراسة للقراءات[5].

---

1. انظر: أنيس: في اللهجات العربية ص: 42.
2. حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية ص: 80.
3. أنيس: من أسرار اللغة ص: 289.
4. انظر: الراجحي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص: 1+70+204.
5. المصدر نفسه ص: 83+204.

وتمـــثل القراءات القرآنية أوثق المصادر اللغوية لدراسة اللهجات إذ تختلف عـــن الحـــديث الـــشريف بما أجيز فيه من رواية بالمعنى[1]، وتختلف عن الشِّعر الجاهلي الذي أصابه ما أصابه من تحريف في الرواية على مر العصور مع الأخذ بعين الاعتبار خلو هذا الشّعر من الصفات اللهجية التي اشتهرت بها القبائل، وعلى هذا لا يُعتمد في ظواهر اللهجات وخصائصها على لغة الشِّعر وأمثلته، فقد نظم هذا الشِّعر باللغة النموذجية المشتركة بين القبائل جميعاً، ولا يصح لهذا أن يشتمل على الصفات الخاصة ببعض اللهجات[2].

ومع اشتمال القراءات القرآنية على صفات لهجية خاصة، إلا أنّها في حقيقة الأمـــر لا تُمـــثّل شيئاً من عاميات ما قبل الإسلام، بل إنّ اللهجات التي عرض لها القدماء ليست لهجات عامية[3].

---

1. المصدر نفسه ص: 204.
2. انظر: أنيس: في اللهجات العربية ص: 40+84.
3. انظـــر: الراجحي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص: 1 ؛ الراجحي: عبده، 1972م، فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية، بيروت، ص: 110.

الفصل الأول

أبنية الأسماء

الفصل الأول

أبنية الأسماء

1.1 الاسم المجرد:

هــو ما كانت جميع حروفه أصلية، وينقسم إلى ثلاثة أقسام: ثلاثي، ورباعي، وخماســـي، وأقــلّ مــا تكون عليه أصول الكلمات المتمكنة ثلاثة أحرف، فقد ذكر الخلــيل(ت:170هـــ) أنّ "الاســم لا يكون أقلّ من ثلاثة أحرف، حرف يُبتدأ به، وحــرف تُحــشى بــه الكلمة، وحرف يُوقف عليه، فهذه ثلاثة أحرف مثل: (سَعْد) و(عُمَــر)، ونحوهما من الأسماء، بدِئ بالعين، وحُشِيتْ الكلمة بالميم، ووقف على الرّاء".[1]

ويذكر سيبويه(ت:180هـ) أنّه: " ليس في الدُّنيا اسم أقلُّ عدداً من اسم على ثلاثــة أحــرف، ولكنّهم قد يحذفون ممّا كان على ثلاثة حرفاً وهو في الأصل له، ويردُّونه في التحقير والجمع، وذلك قولهم في (دَم): (دُمَيٌّ) ، وفي (حِر): (حُرَيْح)، وفــي (شَــفة): (شُفَيْهَة)، وفي (عِدَة): (وعَيْدَة)"[2] ، وأنّ ما جاء من الأسماء على حــرفين نحــو: (يد)، و(دم) هي من بنات الثلاث، ولا بدّ أنّ أحد هذه الأحرف قد حذف، و يمكن معرفته من خلال تصغيره أو جمعه.

ويــرى ابــن جني(ت: 392هـ) "أنّ الأسماء التي لا زيادة فيها تكون على ثلاثة أصول : أصل ثلاثي، وأصل رباعي، وأصل خماسي".[3]

---

1. الفــراهيدي: الخلــيل بن احمد(ت:170هـ): العين، 1980م، ت: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد، ط3 ، 1: 3.

2 . سيبويه: عمرو بن قنبر(ت:180هـ): الكتاب، 1983م، ت: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، ط3، 3: 322.

3. ابــن جنــي: أبو الفتح عثمان(ت: 392هـ): المنصف، 1999م، ت: محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ص: 45.

ثـم تـبعه ابن عصفور (ت:669هـ) - في كتابه الممتع في التصريف - بقوله: "أبنية الأسماء الأصول أقل ما تكون ثلاثة، وأكثر ما تكون خمسة، ولا يوجد اسـم متمكن، على أقلٍّ من ثلاثة أحرف، إلاّ أنْ يكون منقوصاً، نحو: (يد)، و(دم) ويابهما". (1)

ويـذهب ابـن جني إلى أنّ المعنى العام للكلمة يتكون من حرفين، والحرف الـثالث هو الذي يُحدِّد معنى الكلمة، ويُميزها عن بقية الكلمات، وقد أشار إلى ذلك فـي بـاب: (تصاقُب الألفاظ لتصاقُب المعاني)، وقرَّر أنَّ لمعظم مواد الكَلِم أصلاً تـرجع إليه أكثر كلمات ذلك الأصل، ففي الكلمات (جبن) و(جبر) و(جبل) نجد أنَّ أصلها (الجيم) و(الباء)، وأنَّ الحرف الثالث حدَّد معنى كل كلمة. (2)

وفـي ذلك إشارة إلى أنه يمكن أن تكون الكلمة على أقل من ثلاثة حروف إذ إن هـذه الكلمات (جبن ، جبر ، جبل) يجمعها معنىً واحد وهو الالتئام والتماسك ، وذكر سيبويه "ثم الذي يلي ما يكون على حرف ما يكون على حرفين ، وقد تكون عليها الأسماء المظهرة والمتمكّنة والأفعال المتصرِّفة ، وذلك قليل"(3)

ويـبدو أن ابن جني كان من أوائل من قال بهذه النظرية بعد سيبويه وإن لم يـصرحا بها حيث يقول سعيد الأفغاني في ذلك " ومن المحدثين من حذا حذو ابن جني ، فاستقرى بعض الكلم التي تشترك في الحرفين الأولين فوجد فيها كلها معنى مـشتركا ، ولو تيسر له مواصلة استقرائه لطلع علينا ـ فيما أقدر ـ بنظرية تؤيد القائلين اليوم بأن الأصل في الكلمات العربية ثنائي لا ثلاثي" (4)

---

1. ابـن عصفور: علي بن مؤمن (ت:669هـ): الممتع في التصريف، 1979م، ت: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط4، 1: 60.
2. ابن جني: الخصائص 2: 147- 153 ؛ انظر: الحديثي: خديجة، 1975م، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة النهضة، بغداد، ص: 134.
3. سيبويه : الكتاب 4: 219 .
4. الأفغاني: سعيد،1987م، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، ص:132.

وقد تناول هذا الموضوع (الثنائية) في العصر الحديث عدد من العلماء بشيء من البحث والدراسة ،وتقوم هذه النظرية على اعتبار أن الأصول اللغوية(للأسماء والأفعال) ثنائية :أي يتركب كل منها من حرفين أساسيين وأن الأصول الثلاثية وما فوقها مستنبطة من تلك الأصول الثنائية.

وفـــي هـــذا المعنى يقول جرجي زيدان " إنّ الجذور الثلاثية ترتد أصلا إلى جـــذور ثنائـــية، هـــي حوامل المعاني، وليست الثلاثية سوى وسيلة لتنويع المادة اللغـــوية، وتطويـــر الاستعمال الدلالي، فالأصل اللغوي (قط)حكاية لصوت القطع، وهـــو ثنائـــي تأتي توسعاته بمعناه، مثل: (قط ، قطع، قطب، قطف، قطل، قطم) وكلها أفعال بمعنى (القطع) من (قط).[1]

2.1 الاسم الثلاثي المجرد:

يـــرى ابن جني أنّ أصول الكلمة ثلاثة: ثلاثي، ورباعي، وخماسي، وأكثرها اســـتعمالاً، وأعدلها تركيباً: الثلاثي. وذلك؛ لأنّه حرف يُبتدأ به، وحرف يُحشى به، وحـــرف يُوقف عليه. وليس اعتدال الثلاثي لقلة حروفه حسب؛ لو كان كذلك لكان للثنائـــي أكثر منه اعتدالاً؛ لأنّه أقل حروفاً، وليس الأمر كذلك. والثلاثي عارياً من الزيادة وملتبساً بها، مما يَبعُد تداركه، وتُتعِب الإحاطة به، ولشيء آخر، وهو حجز الحـــشو الذي هو عينه، بين فائه ولامه، وذلك لتباينهما، ولتعادي حاليهما، ألا ترى أنّ المبتدأ لا يكون إلا مُتحركاً، وأنّ الموقوف عليه لا يكون إلا ساكناً، فلمّا تنافرت حالاهمـــا وسّـــطوا العين حاجزاً بينهما؛ لئلا يفجئوا الحسّ بضدّ ما كان آخذاً فيه، ومُنصبّاً عليه.[2]

---

1. زيـــدان: جرجي،1969م، الفلسفة اللغوية، مراجعة وتعليق: مراد كامل، مؤسسة دار الهلال، القاهرة، ص:98.

2. ابن جني: الخصائص 1: 56 ــ 57.

وقضية (الاعتدال) التي يثيرها ابن جني هنا نظرة جمالية في دراسة اللغة، وكثيراً ما يطالعنا ابن جني بمثل هذه النظرات الفنية في مُصنَّفاته، إلا أنَّ علم اللغة المعاصر يقف إزاء مثل هذه النظرات موقف الرافض لها، محاولاً قدر المستطاع الابتعاد عنها.[1]

وقد جعل القدماء الثلاثي المجرد على اثني عشر بناءً، وذلك ما تقتضيه طبيعة العربية، فـ(الفاء) لا بدّ من أنْ تكون متحركة، فيكون لها ثلاثة أحوال و(اللام) حرف إعراب، و(العين) إمّا أن تكون ساكنة، وإمّا أن تكون متحركة، فيكون لها أربعة أحوال، وهكذا تصبح اثني عشر بناء.[2]

وجميع هذه الأبنية استخدمها العرب إلا بنائين أشار ابن جني إلى أنَّهما لم يُستخدما في كلام العرب،[3] وهما: (فِعُل) بكسر (الفاء) وضم (العين)، و(فُعِل) بضم (الفاء) وكسر (العين).[4]

وعلل ابن جني عدم استخدام العرب للبناء الأول (فِعُل) أنَّهم كرهوا فيه الخروج من (الكسر) إلى (الضم).[5] وممّا جاء على هذا البناء كلمة: (الحِبُك) في

---

1. طحان: ريمون، 1981م، الألسنية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، ص: 49.

2. انظر: ابن السراج: محمد بن سهيل (ت: 316هـ): الأصول في النحو، 1999م، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، 3: 180 ؛ الحديثي: أبنية الصرف في كتاب سيبويه ص:135 – 136.

3. يرى الأشموني أنْ ورود كلمات نحو: (دُئِل)، و(رُئِم)، و(وُعِل)، يثبت أنَّ هذا البناء ليس بمهمل خلافاً لمن زعم ذلك. نعم هو قليل كما ذُكر. انظر: الصبان:محمد بن علي، (1206هـ)،1997م، الحاشية، ضبطه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت 4: 336.

4. انظر: ابن جني: المنصف ص: 48.

5. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 287 ؛ ابن جني: المنصف ص:48.

قــراءة أبي مالك الغفاري: "والسَّماءِ ذاتِ الحِبُك"،[1] بــ(كسر) ثم (ضم)، وذكرها ابن عطية الغرناطي عن الحسن البصري.[2]

ويــذهب ابن جني في توجيه هذه القراءة إلى أنّ ذلك مما يقع سهواً،[3] لأنّه لــيس فـــي كــلام العرب (فِعُل) أصلاً، ولعلّ الذي قرأ به تداخلت عليه القراءتان: (الكــسر) و(الــضم)؛ فكأنّه كسر (الحاء) يريد (الحِبِك)، وأدركه ضم (الباء) على صــورة الحُبُك، فجمع بين أول اللّفظة على هذه القراءة، وبين آخرها على القراءة الأخــرى.[4] وهذا إمعان في التخيل من ابن جني لتوجيه هذه القراءة، وتأثّر به في ذلك القرطبي[5] و ابن الحاجب(ت:646هــ)،[6] وابن عطية،[7] والسيوطي في همع الهوامع،[8] والأشموني،[9] ومثل هذا التوجيه يدخل في باب: (تداخل اللغات).

---

1. ســورة الــذاريات، آيــة: 7. انظر:القرطبي: محمد بن أحمد (ت:671هــ): الجامع لأحكام القــرآن، ت : ســالم مصطفى البدري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 17: 23؛ أبو حيان (الأندلسي): محمد بن يوسف (ت: 745هــ): البحر المحيط، 2001م، ت: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 8: 133.
2. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 8: 133.
3. هذا ما يُسمى في علم اللغة الحديث بــ(الأخطاء غير الشعورية في اللغة)، ويعدُّ هذا خروجاً عن النظام المألوف في اللغة العربية. انظر: عبد التواب: رمضان، 1999م، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط6، ص: 163.
4. انظر: ابن جني، المنصف ص48 ؛ ابن جني، المحتسب 2: 287-288.
5. القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 17: 23.
6. انظــر: الأســتراباذي: محمد بن الحسن (ت: 686هــ): شرح شافية ابن الحاجب، ت: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت،1: 35.
7. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 8: 133.
8. انظــر: الــسيوطي: جــلال الدين عبد الرحمن (ت: 911هــ): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 1998م، ت: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 3: 257.
9. الصبان: الحاشية 4: 335.

والتوجيه الآخر لهذه القراءة ما استحسنه أبو حيان الأندلسي، وهو أنّ أصلها (الحُـبُك)، فكسر (الحاء) إتباعاً لكسرة (تاء): (ذاتِ)، ولم يعتد باللام الساكنة؛ لأنّ الساكن حاجز غير حصين.[1] وهذا التوجيه من أبي حيان أقرب إلى المنهج العلمي فـي دراسة اللغة من توجيه ابن جني القائم على التّصور والتّجريد، فقد حدث بين كسرة (التاء) وضمة (الحاء) مماثلة تقدمية (Progressive) غير متجاورة (Distant Assimilation)؛ لوجود اللام الساكنة.[2]

وعلـى هذا لا يقبل من محمد الطنطاوي وسم هذا التوجيه بالضعف والوهن، والسبب في ذلك عنده: "أنّ أداة التعريف وإن كانت ساكنة إلاّ أنّها مستقلة ومكوّنة من حرفين في الحقيقة، فهي حاجز حصين؛ ولهذا لم يقع الإتباع في مثل هذه الآية أبداً".[3]

وأمّـا البـناء الثاني (فُعِل)، فيختص بالفعل المبني للمجهول، نحو (ضُرِب) و(قُـتِل) ولم يرد منه في باب الأسماء إلا (دُئِل).[4] ويرى الأستراباذي أنّ (الدُّئِل) جـاء فـي الأسماء علَماً وجِنساً، أمّا العلم، فهو الدُّئِل بن بكر بن كنانة، ويجوز أن يكون منقولاً من الفعل كـ(شُمِّر) و(يَزِيد)، وأمّا الجنس، فهو دويبة كالثعلب،[5] قال كعب بن مالك الأنصاري[6]:

جَاؤا بِجيْشٍ لَوْ قِيسَ مُعْرَسُهُ مَا كانَ إلاَّ كَمُعْرَسِ الدُّئِلِ

---

1. أبو حيان: البحر المحيط 8: 133.

2. انظر: عمر: أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، 1991م، عالم الكتب، القاهرة، ص: 378 -383.

3. الطنطاوي: تصريف الأسماء ص: 14.

4. انظر: ابن جني: المنصف ص: 48 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 287.

5. الأستراباذي: الشافية 1: 35 ــ 37.

6. البغدادي: عبد القادر بن عمر (ت: 1093هــ): شرح شواهد شافية ابن الحاجب، ت: محمد نـور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 4: 13.

ويرى ابن الحاجب وغيره من علماء العربية أنّ علة سقوط البناء: (فُعِل) من أبنـــية الأسماء يرجع إلى ثقل الخروج من الضمة إلى الكسرة،[1] ويرى الباحث أنه إذا كـــان هــنالك ثقـــل في الانتقال من الضمة إلى الكسرة، فإن هذا الثقل يقع على أعــضاء الــنطق، ومـــا دامت العربية تجري في صياغة الأفعال الماضية المبنية للمفعول على هذا البناء: (فُعِل) دونما نظر إلى هذا الثقل أو حتى تجاوزه للاقتصاد فـــي الجهـــد، فإن دعوى سقوط هذا البناء في الأسماء للثقل تسقط من أساسها؛ لأنّ أعضاء النطق في أثناء نطقها لهذا البناء لا تميز بين الأسماء والأفعال، فتستثقله في الأول وتستخفه في الثاني.

أمّـــا بقـــية الأبنية العشرة، فقد ذكرها ابن جني في كتابه المنصف، ولخفتها جاءت أوزانها العشرة في القرآن،[2] وهي:

1. (فَعْلٌ): ويكون: اسماً وصفة، فالاسم نحو: (كَلْب) و(كَعْب)، والصفة نحو: (ضَخْم) و(خَدْل).
2. (فَعَلٌ): ويكون: اسماً وصفةً، فالاسم نحو: (رَسَنٌ) و(طَلَلٌ)، والصفة نحو: (بَطَلٌ) و(حَسَنٌ).
3. (فَعِـــلٌ): ويكون: اسماً وصفةً، فالاسم نحو: (كَبِدٌ) و(فَخِذٌ)، والصفة نحو: (حَذِرٌ) و(فَطِنٌ).
4. (فَعُـــلٌ): ويكـــون: اسماً وصفةً، فالاسم نحو: (رَجُلٌ) و(عَضُدٌ)، والصفة نحو: (يَقُظٌ) و(نَدُسٌ).
5. (فِعْلٌ): ويكون: اسماً وصفةً، فالاسم نحو: (جِذْعٌ) و(عِدْلٌ)، والصفة نحو: (نِضْوٌ) و(نِقْضٌ).

---

1. انظر: الأستراباذي: الشافية 1: 35.
2. انظـــر: عضيمة: محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، 2004م، دار الحديث، القاهرة، 5: 363.

6. (فعِل): ويكون: اسماً وصفةً، فالاسم نحو: (إبِل) و(إطِل)، والصفة نحو قولهم: (امرأة بِلِز)وهي: (الضّخمة)، وقولهم: (أتانٌ إبِدٌ) .

7. (فِعَل): ويكون: اسماً وصفة، فالاسم نحو: (ضِلَعٌ) و(عِنَبٌ)، والصفة نحو قولهم: (قومٌ عِدىً)، و(مكانٌ سِوىً). قال النابغة الذبياني:[1]

بِذي المَجازِ تُراعِي مَنْزِلاً زِيَماً　　باتَتْ ثَلاثَ لَيالٍ ثم واحـــدةً

8. (فُعْل): ويكون: اسماً وصفة، فالاسم نحو: (قُفْلٌ) و (بُرْدٌ)، والصفة نحو: (حُلْوٌ) و(مُرٌّ).

9. (فُعُل): ويكون: اسماً وصفة، فالاسم نحو: (عُنُقٌ) و(طُنُبٌ)، والصفة نحو: (سُرُحٌ) و(طُلُقٌ).

10. (فُعَــل): ويكــون: اسماً وصفة، فالاسم نحو: (رُبَعٌ) و(خُزَزٌ)، والصفة نحو: (خُتَعٌ) و(سُكَعٌ)،[2] و(حُطَمٌ) في قول الحُطَم القيسيّ [3]:

قَدْ لَفَّها الليلُ بِسَوّاقٍ حُطَمْ

ومـــا أورده ابــن جني من هذه الأبنية مسبوق إليه، فقد أشار إلى هذه الأبنية ســـيبويه[4]، وتـــبعه المبرد[5] وابن السراج[6]، وأبو علي الفارسي[7]، إلا أنّه يمتاز

---

1. انظـــر: ابــن منظور: محمد بن مكرم: لسان العرب، 2000م، دار صادر، بيروت، 7: 90. (مـــادة زيـــم) ؛ انظر: النابغة الذبياني: ديوانه، ت: كرم البستاني، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص: 103.

2. انظر: ابن جني: المنصف ص: 48.

3. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 222 ؛ المبرد: محمد بن يزيد (ت:285هــ): المقتضب، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، القاهرة 1: 55 .

4. سيبويه: الكتاب 4: 224 ــ 242.

5. المبرد: المقتضب 1: 53 ــ 55.

6. ابن السراج: الأصول في النحو 3: 180.

7. الفارســـي (أبـــو علـــي): الحسن بن أحمد (ت: 377هــ): التكملة، 1999م، ت: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ص: 148.

عليهم بزيادة ضرب الأمثلة على كل بناء، ففي بناء (فِعِل) ذكر سيبويه " أنّه قليل في الأسماء والصفات، ولم يرد من هذا البناء إلا (إبِل)".[1] ويذهب ابن جني إلى أنّ هناك أمثلةً أخرى لهذا البناء نحو: (حِبِرٌ)[2] و(إطِل)[3] و(امرأة بِلِز)[4] و(إيِد)،[5]ولا غـرابة فـي أن يحـيط ابن جني بما لم يُحط به سيبويه، فمن المتعارف عليه لدى علماء العربية أنّ ابن جني هو مؤصّل علم التصريف وواضع قوانينه الكلية.[6]

ويرى ابن عصفور أنّ ما ذكره ابن جني من أمثلة لهذا البناء نحو: (إطِل) لا حجـة فيه؛ لأنّ المشهور فيه (إطْل) بسكون (الطاء)، فـ(إطِل) يمكن أن يكونَ ممّا اتبعت (الطاء) فيه (الهمزة) للضرورة؛ لأنّه لا يحفظ إلا في الشِّعر نحو قول امرئ القيس:[7]

له إطِلا ظَبْيٍ وسَاقَا نَعَامَةٍ   وَإرْخَاءُ سِرْحَانٍ وَتَقْرِيبُ تَتْفُلِ

وابـن عـصفور بقـوله: إنّ ورود صـيغة (إطِل) لا حجة فيه؛ لأنّه جاء للضرورة الشعرية في بيت امرئ القيس، يتفق مع ما يراه علماء اللغة المعاصرون مـن ضرورة الفصل بين لغة الشعر ولغة النثر في وضع القواعد للغة من اللغات، غيـر أنّ هـناك صعوبة معينة، وهي أنّ بعض التعبيرات الشعرية قد انتقلت إلى النثـر، ولا يمكن الفصل الحاد بين الشعر والنثر في ذلك، بل ربّما قادت الضرورة الـشعرية إلـى تولـيد الصيغ والألفاظ في أحيان أخرى كما هو الشأن في صيغة

---

1. سيبويه: الكتاب 4: 244.
2. الحبر : صفرة تشوب الأسنان
3. الاطل : الخاصرة.
4. امرأة بلز : ضخمة.
5. ابن جني: المحتسب 2: 287.
6. ضيف: شوقي، المدارس النحوية، 1999م، دار المعارف، القاهرة، ط8، ص: 7.
7. امـرؤ القـيس، ديـوانه، 1983م، ت: مـصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ص: 119، ويروى: (له أيْطَلا ظَبْيٍ).

(إطِــل)، وبعــد ذلــك يُكتب لهذه الصيغ المبتدعة الشيوع والانتشار في لغة النثر، فيؤدي مثل هذا الخلط إلى الاضطراب في بعض أحكام اللغويين.[1]

ولم يذكر ابن جني في المحتسب من هذه الأبنية العشرة إلاّ: (فَعَل)، و(فُعَل)، و(فَعِل)، و(فَعُل)، و(فِعَل)، و(فَعْل)، وهي على النحو الآتي:

1.2.1 فَعَل:

من أبنية الاسم الثلاثي المجرد: (فَعَل)، ويكون في الأسماء والصفات. فالاسم نحــو: (جَــبَل)، و(جَمَــل)، و(حَمَل). والصفة نحو: (حَنَث)، و(بَطَل)، و(عَزَب)، و(وَقَل)، و(حَسَن).[2]

وذكر ابن جني مجموعة من الأسماء جاءت على بناء: (فَعَل)، كلها في أدواء الإبل، وهي: (الحَبَط) و(الحَبَج) و(الرَّمَث)[3] في أثناء توجيهه لقراءة ابن محيصن: "أَمَــنَةً نُعَاسَــاً"،[4] حيث نصَّ على أنَّ "(الأمَنَة): (الأمن)، و(الأمَنَة) أشبه بمعاقبة الأمْن، ونظير ذلك قولهم: (الحَبَط) و(الحَبَج) و(الرَّمَث) ، كلُّ ذلك في أدواء الإبل،

---

1. انظر: عبد التواب: فصول في فقه العربية ص: 156.

2. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 243 ؛ المبرد: المقتضب 1: 54 ؛ ابن السراج: الأصول 3: 181.

3. الحبط : وجــع في بطن البعير من كلأ يستو بله . الحبج : انتفاخ في بطن البعير من أكل العرفج. الرمث : أن تشتكي الإبل من أكل الرمث ، بكسر الراء وسكون الميم ، وهو مرعى لها من الحمض.

4. ســورة آل عمران، آية: 154. انظر: ابن خالويه: الحسين بن أحمد (ت: 370هــ): مختصر في شواذ القرآن، ت: ج.برجشتراسر، دار الهجرة، الرياض، ص: 23 ؛ العكبري ، عبدالله بــن الحسين (ت:616هــ)،1998م، التبيان في إعراب القرآن، وضع حواشيه: محمد حسين شــمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1: 246 ؛القرطبي: الجامع 4: 156، أبو حيان: البحر المحيط 3: 85.

فلمّــا أسكنوا (العين) جاءوا بالهاء".[1] ويرى الزمخشري أنّ (أمَنَةً) كأنها المرة من الأمن [2].

وقــد جــاء بناء: (فَعَل) متمثّلاً في كلمة: (قَرَح) في قراءة محمد بن السُّميفع لقــوله تعالــى: "فَقَدْ مَسَّ القَوْمَ قَرَحٌ مِثْلُه".[3] ويرى ابن جني أنّ في كلمة: (قرح) ثــلاث لغات هي: (قَرْحٌ) و(قَرَحٌ) و(قُرْحٌ)، قرئ بها جميعاً،[4] ويرى ابن جني في توجــيهه لقراءة (قَرَح) "أنّ حرف الحلق يُؤثّر هنا من الفتح أثراً معتداً معتمداً؛ فلقد رأيــتُ كثيــراً من عقيل لا أحصيهم يُحرك من ذلك ما لا يَتحرك أبداً لولا حرف الحلق، وهو قول بعضهم: (نَحَوَه)، يريد: (نَحْوه)".[5]ويرى العُكبَري أن قَرَح مصدر قَرِح ، يقرح، إذا صار له قرحة.[6]

ومــن أمــثلة هذا البناء أيضاً كلمة (شَطَأَهُ) في قراءة عيسى الهمداني وأبي حيوة وابن أبي عبلة لقوله تعالى: "أَخْرَجَ شَطْأَهُ".[7]

---

1. ابن جني: المحتسب1: 174.
2. انظــر: .الزمخشري: محمود بن عمر (ت: 538هـــ)، 1997م، الكشاف عن حقائق التنزيل وعــيون الأقاويــل فــي وجوه التأويل، ت: عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1: 455.
3. سـورة آل عمران، آية: 140. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 22 ؛ ابن جنــي: المحتــسب 1: 167؛ الزمخــشري : الكشاف 1: 446؛ العُكبَري: التبيان 1: 239؛ القرطبــي: الجامــع لأحكام القرآن 4: 156؛ أبو حيان: البحر المحيط 3: 62. ونسبها ابن خالويه إلى أبي السَّمال.
4. ابن جني: المحتسب 1: 167.
5. ابن جني: المحتسب 1: 167.
6. العُكبَري: التبيان 1: 239.
7. ســورة الفــتح، آيــة: 29. انظر: ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 142 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 277؛ الزمخشري : الكشاف 4: 349.

ويـــورد ابن جني شواهد تؤيد هذا الاستعمال في الخصائص، نحو قول كثير عزة:[1]

لهُ نَعَلٌ لا تَطَّبي الكلبَ ريحُها ... وإنْ جُعِلتْ وسْطَ المجَالسِ شُمَّتِ

بفتح العين في كلمة (نَعَل).

وقول أبي النَّجم[2]

وجَبَلاً طالَ معداً فاشمَخرّ ... أشَمَّ لا يَستَطيعهُ النّاسُ الدَّهَرْ.

بفتح الهاء في كلمة (الدَّهَر).

وقـــد اختلفت اللهجات العربية في الصوامت الحلقية، بين إبقائها صامتة دون صـــائت قصير (حركة)، وبين تحريكها بالفتحة، ويتجاوز الأمر ذلك إلى أنْ يُؤثِّر الـــصامت الحلقي على الصامت الذي قبله فيحركه بالفتحة أيضاً. وكثير من القراء كانـــوا يقرأون الصامت الحلقي بفتحة، وبتحريك الصامت الذي قبله بفتحة كما في (شَطَأَه)، و(قَرَح). ويبدو أنَّ هذا التحريك كان شائعاً في لهجات القبائل العربية كبني عقـــيل، وبكـــر بـــن وائل، وهذا التشابه يعود إلى تجاور القبيلتين، فالأولى تسكن البحرين، والثانية تسكن اليمامة إلى البحرين.[3]

وعلة هذا الاستعمال عند الأسترابادي "ثقل الحلقي، وخفة الفتحة، ولمناسبتها لـــه"،[4] ومـــن وجهـــة نظر الدراسات الصوتية الحديثة أنَّ الأمر لا يعود إلى خفة الفـــتحة، وإنمـــا يعـــود إلى وضوحها السمعي، فهي أوضح من الضمة والكسرة،

---

1. انظر: ابن جني: الخصائص 2: 11.
2. انظر: ابن جني: الخصائص 2: 11.
3. الراجحي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص: 190 ـــ 114.
4. الأسترابادي: شرح الشافية 1: 40.

و"الوضـــوح السمعي هو تلك الصفة الطبيعية في الصوت لا المكتسبة من طول أو نبرة".[1]

ويـــورد ابن جني أمثلة أخرى على هذا البناء نحو قولهم: (الحلْب) و(الحلَب) و(الطَّرْد) و(الطَّرَد) و(الشَّلُّ) و(الشَّلَل).[2]

2.2.1 فُعْل:

مـــن أبنـــية الاســـم الثلاثـــي المجرد (فُعْل)، ويكون في الأسماء والصفات، فالأســماء نحــو: (البُــرْد)، و(القُــرْط)، و(الحُرْض)، و(الخُرْج)، و(القُفْل). وأمَّا الصفات، فنحو: (العُبْر)، يُقال: (ناقةٌ عُبْرُ أسفارٍ)، ويُقال: (رَجُلٌ جُدٌّ)، أي: (ذو جَدٍّ). و(المُرُّ)، و(الحُلْو).[3]

ويرى ابن جني أنَّ ممَّا جاء على بناء: (فُعْل) كلمة: (دُوْن) ويذهب إلى أنَّها وصفٌ منقلبٌ عن ظرف ويستدل على ذلك بأنَّه لو كان وصفاً في الأصل لاستعملوا مـــنه فعلاً، ومن الأشياء التي تؤكِّد هذا المذهب أنَّه لا يُوجد فعل تصرف من مادة هـــذا اللفظ ولو كان في الأصل وصفاً لكان جديراً أنْ يستعملوا منه فعلاً، كقولهم: (حلا) (يحلو)، و(مرَّ) (يمرُّ)، و(أمرَّ) (يُمِرُّ).[4]

وليس من اليسير الوقوف على أصل الصيغ والألفاظ، وتحديد هذا الأصل في لغـــة مـــن اللغات؛ ذلك أنَّ الصيغ الواردة في كل لغة ليست إلا وليدة تطور طويل المـــدى، ونتـــيجة مـــرور قـــرون كثيرة على هذه اللغة، وقد يستعان في مثل هذه الدراســـات بعلـــم اللغـــة المقارن للأسرة اللغوية الواحدة، كأسرة اللغات السامية، والغالب على نتائج مثل هذه الدراسات أنَّها ظنية.

---

1. أنيس: إبراهيم، 1992م، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط4، ص: 27.
2. ابن جني: المحتسب 1: 167.
3. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 242 ــ 243؛ المبرد: المقتضب 1:54 ؛ ابن السراج: الأصول 3: 181.
4. ابن جني: المحتسب 1: 89.

3.2.1 فُعَل:

من أبنية الاسم الثلاثي المجرد (فُعَل)، ويكون في الأسماء والصفات، فالأسماء نحو: (صُرَد)، و(نُغَر)، و(رُبَع). والصفات نحو: (حُطَم)، و(لُبَد)، و(رَجُلٌ خُتَع، وسُكَع)، و(كُتَع)، و(خُضَع).(1)

ورد مثال على هذا البناء كلمة: (سُوَى) في قراءة الحسن البصري لقوله تعالى: "نَحْنُ ولا أَنْتَ مَكَاناً سُوَى"(2)، بغير تنوين، على أنَّه ممنوع من الصرف، ويذهب ابن جني إلى أنَّه وصف جاء على (فُعَل)، ومثله: (مَالٌ لُبَد)، و(رَجلٌ حُطَم) و(دَليل خُتَع ومُكَع).(3) ويقرر أبو حيان أنَّه "أجرى الوصل مجرى الوقف، لا أنَّه منعه الصَّرف؛ لأنَّ (فُعَلاً) من الصفات مُتصرِّف كـ(حُطَم) و(لُبَد)"،(4) وهو بهذا يخالف ما يراه ابن جني، وفقا لِما تقرره أصول التقعيد النحوية.(5)

وينص الفراء على أنَّ "أكثر كلام العرب (سَواء) بالفتح والمدّ إذا كان في معنى: (نِصف) و(عَدل)، والكسر والضم بالقصر عربيان، ولا يكونان إلا مقصورين، وقد قرئ بهما".(6)

---

1. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 243 ؛ المبرد: المقتضب 1: 55 ؛ ابن السراج: الأصول 3: 181. مال لبد : كثير كأنه التبد بعضه على بعض . الحطم: الظلوم ، من قولهم راع حطم ، أي ظلوم للماشية. ودليل ختع: حاذق في الدلالة. المكع : المتحير.
2. سورة طه، آية: 58. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 88 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 52 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 6: 236. وفي قراءة عيسى: (سِوَى) بكسر السين من غير تنوين.
3. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 52.
4. أبو حيان: البحر المحيط 6: 236.
5. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 223 ، 270.
6. الفراء: يحيى بن زياد (ت:207هـ)، معاني القرآن، 1983م، ت: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط3، 2: 181 ــ 182.

ويرى ابن عصفور أنّ (سوى): "اسم في الأصل للشيء المستوي وصف به، بدليل أنّه لو كان صفةً أصليّة لتمكن في الوصفيّة، فكان يُذكّر مع المذكّر ويُؤنّث مع المؤنث، إذ حق الصفة أن تُطابق الموصوف، وممّا يَدلّك على أنّها إذا لم تُطابق موصوفها جرت مجرى الأسماء جمعهم (ربْعَة): (ربَعَات)، والصفة المحضة لا يكون فيها إلا إسكان العين، وأنت لا تقول إلاّ: (بُقعَةٌ سِوى). فدلّ ذلك على أنّه ليس بصفة في الأصل".[1]

4.2.1 فَعِل:

من أبنية الاسم الثلاثي المجرد (فَعِل)، ويكون في الأسماء والصفات، فالأسماء نحو: (كَتِف)، و(كَبِد)، و(فَخِذ). والصفات نحو: (حَذِر)، و(فَرِح)، و(وَجِع)، و(حَصِر).[2]

ومما جاء على هذا البناء كلمة: (نَعِم) في قراءة ابن يعمر لقوله تعالى: "فَنَعِم عُقْبَى الدّار".[3] ويرى ابن جني أنّ هذه القراءة هي الأصل، فكل ما جاء على (فَعِل) وثانيه حرف حلق فيه أربع لغات: فتح الأول وكسر الثاني، وذلك نحو: (فَخِذ) و(مَحِك) و(نَغِر)، وهي: الأصل، وإن شئت أسكنت الثاني وفتحت الأول نحو: (فَخْذ) و(مَحْك) و(نَغْر)، وإن شئت أسكنت ونقلت الكسرة إلى الأول فقلت: (فِخْذ) و(مِحْك) و(نِغْر) وإن شئت أتبعت الكسر الكسر، فقلت: (فِخِذ) و(مِحِك) و(نِغِر).[4]

ويوافق أبو حيان ابن جني في أنّ قراءة: (نَعِم) هي الأصل، ويورد شاهداً على ذلك قول الراجز:

---

1. ابن عصفور: الممتع في التصريف 1: 63 ــ 64.

2. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 243 ؛ المبرد: المقتضب 1: 54 ؛ ابن السراج: الأصول 3: 181.

3 . سورة الرعد، آية: 24. انظر: المحتسب 1: 356 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 5: 377 .

4 . ابن جني: المحتسب 1: 356-357. مِحِك : من محك كمنح بمعنى لج. نغِر: من نغر عليه كفرح: غلا جوفه وغضب.

نَعِمَ السّاعون في اليَومِ الشَّطِر[1]

وكون قراءة ابن يعمر: (نَعِم) هي الأصل لم يجعلها أكثر استعمالاً، فقد نصَّ أبــو حيان على أنَّ "قراءة الجمهور: (نِعْمَ) بكسر النون وسكون العين، وهي أكثر استعمالاً". [2]

5.2.1 فعِل:

نصَّ سيبويه على أنَّ "ما كان على ثلاثة أحرف من غير الأفعال، فإنَّه يكون: (فِعْــلاً) فــي الأســماء والــصفة. فالأسماء نحو: (العِكْم)، و(الجِذْع)، و(العِذْق). والــصفات نحــو: (نِقْض)، و(جِلْف)، و(نِضْو)، و(هِرْط)، و(صِنْع)". [3] ونرى ابن جني ينقل بعض هذه الصيغ عن سيبويه. [4]

ومــن الصيغ التي وردت على هذا البناء كلمة: (الحِبْك) في قراءة أبي مالك الغفاري والحسن وأبي حيوة لقوله تعالى: "والسَّماءِ ذاتِ الحِبْك"، [5] وهي مخففة من (حِــبِك) اسم مفرد لا جمع؛ لأنَّ (فِعَلاً) ليست من أبنية الجموع، والذي أصابها من التخفيف كالذي أصاب: (إبْل) و(إطْل) المخففة من (إبِل) و(إطِل). [6]

---

1. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 5: 377.الشَّطِر: نصف الشيء والجمع أشطر.
2. أبو حيان: البحر المحيط 5: 378.
3. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 242 ؛ المبرد: المقتضب: 1: 53 ؛ ابن السراج: الأصول 3: 181
4. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 167.
5. ســورة الذاريات، آية: 7. انظر: ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 145 ؛ ابن جني : المحتسب 2: 286 ؛ الزمخشري: الكشاف 4: 399؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 17: 23 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 8: 133.
6. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 286.

وفـي قراءة طلحة وقتيبة عن الكسائي لقوله تعالى: "هذا مَلِحٌ أُجاجٌ"،[1] بفتح الميم وكسر اللام، قال أبو حاتم: هذا منكرٌ في القراءة،[2] ويذهب ابن جني إلى أنّ (مَلِـح) ليست فصيحة صريحة، والأقوى منها (مِلْح) وهي صفة على وزن (فِعْل)، ومثلها (نِضْو) و(نِقْض) و(هِرْط) و(حِلْف).[3]

6.2.1 فَعُل:

يـرى سـيبويه أنّ "ما كان على ثلاثة أحرف من غير الأفعال، فإنّه يكون: (فَعُـلاً) فـي الأسـماء والـصفات. فالأسماء نحو: (رَجُل)، و(سَبُع)، و(عَضُد)، و(ضَبُع)، والصفة نحو: (حَدُث)، و(حَذُر)، و(خَلُط)، و(نَدُس)".[4]

وممّـا جـاء على هذا البناء كلمة: (أَشُر) في قراءة مجاهد وسعيد بن جبير لقوله تعالى: "الكَذّابُ الأَشُرُ"،[5] بضم الشين وتخفيف الراء ، يرى ابن جني "أنّه من الأوصاف التي اعتقب عليها المثالان اللذان هما: (فَعِل) و(فَعُل)، فـ(أشِرٌ) و(أشُرٌ) (حَـذِر) و(حَذُر)، و(يَقِظ) و(يَقُظ)، و(رجلٌ حَدِث) و(حَدُث)، أي: (حَسَن الحديث)، و(وَظِيف عَجِر وعَجُر)، أي: (صلب)، والضم أقوى معنى من الكسر؛ لأنّه أبعد عن مثال الفعل".[6] وابن جني في هذا المقام مُتأثّر بما قاله الفراء في أثناء توجيهه لهذه

---

1 . سورة الفرقان ، آية: 53. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 124.

2. أبو حيان: البحر المحيط 6: 464.

3. ابن جني: المحتسب 2: 124.

4. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 243 ؛ المبرد: المقتضب 1: 54 ؛ ابن السراج: الأصول 3: 181.

5 . سـورة القمـر، آية: 26. انظر: الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير(310هـ): جامع البيان عـن تأويل آي القرآن، المعروف بتفسير الطبري(2001) ، ت : محمود شاكر: دار إحياء التـراث العربـي: 27: 118؛ ابـن خالـويه: مختصر شواذ القرآن ص: 148؛ ابن جني: المحتـسب 2: 299؛ الزمخشري: الكشاف 4: 437 ؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 17: 91؛ أبو حيان: البحر المحيط 8: 178 ــ 179.

6 . ابن جني: المحتسب 2: 299.

القـــراءة، حـــيث ينصُّ على أنَّ هذا "بمنزلة قولك في الكلام: (رَجُل حَذِر، وحَذُر، وفَطِـــن، وفَطُـــن، عَجِل، وعَجُل)".[1] وقد نقل ذلك عن ابن جني الطبري في كتابه جامع البيان[2].

وأخلـــص مـــن هـــذا إلى أن ابن جني لم يأتِ بجديد في أبنية الاسم الثلاثي المجرد غير زيادة الأمثلة والشواهد، وقد سار في هذا الباب على نهج من سبقه من علماء اللغة العربية.

3.1 أبنية الرباعي المجرد:

الأسماء التي لا زيادة فيها تكون على ثلاثة أجناس: تكون على ثلاثة أحرف، وعلـــى أربعـــة، وعلى خمسة، لا زيادة في شيء من ذلك. وذوات الأربعة ــ كما يرى ابن جني ــ مُستثقلة غير مُتمكّنة تمكُّن الثلاثي،[3] وهي:

1. (فَعْلَلٌ): ويكون اسماً وصفة، فالاسم نحو: (جَعْفَر)، و(صَعْتَر)، و(عَنْبَر)، و(جَنْدَل). والصفة نحو: (سَلْهَب)، و(صَعْقَب)، و(سَلْجَم)، و(خَلْجَم)، و(شَجْعَم).

2. (فِعْلِل): ويكون اسماً وصفة، فالاسم نحو: (قِرْطِم) و(عِظْلِم)، و(الزِّبْرِج)، و(الخِمْخِم)، و(الزِّئْبِر)، و(الحِفْرِد). والصفة نحو: (صِمْرِد)، و(هِمْزِل)، و(خِرْمِل)، و(خِضْرِم)، و(ضِمْرِز)، و(طِلْطِ)، و(دِرْدِح)، و(عِنْفِص)، و(زِهْلِق). وزاد ابن جني في أمثلة الصفات لهذا البناء مع أنَّ المبرد ينصُّ على أنَّه في الصفة قليل[4].

3. فُعْلُل: ويكون اسماً وصفة، فالاسم نحو: (بُرْثُن)، و (تُرْتُم). والصفة نحو: (كُلْكُل)، و (قُلْقُل).

---

1. الفراء: معاني القرآن 3: 108.
2. الطبري: جامع البيان 27: 118.
3. انظر: ابن جني: الخصائص 1: 61.
4. المبرد: المقتضب 1: 66.

4. **فِعَلّ**: ويكون اسماً، وصفة، فالاسم نحو: (قِلَفع)، و(قِرْطَع). والصفة نحو: (هِجْرَع)، و(هِبلَع).

5. **فِعْلَل**: ويكون اسماً، وصفة، فالاسم نحو: (صِقْعَل)، و(فِطْحَل). والصفة نحو: (حِبَجْر)، و(سِبَطْر).[1]

6. **فُعْلَل**: ويكون اسماً، وصفة. فالاسم نحو: (جُخْدَب). والصفة نحو: (جُرْشَع). واختلف النحاة في هذا البناء، فيرى البصريون غير الأخفش أنَّ هذا البناء ليس ببناء أصلي، بل هو فرع على (فُعْلُل) فُتح تخفيفاً؛ لأنَّ جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم. وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنّه بناء أصلي.[2]

وزاد قوم من النحاة في أبنية الرباعي نحو: (فِعْلُل) وحكى ابن جني أنّه يُقال لجوز القطن الفاسد (خِرْفُع)، ويقال أيضاً لزئبر الثوب (زِئْبُر)، ومن أسماء الداهية: (ضِئْبُل).[3]

وجاء على بناء (فَعْلَل) في القرآن الكريم كلمة: (بَرْزَخ) في ثلاثة مواضع،[4] و(خَرْدَل) في موضعين،[5] و(سَرْمَد) في موضعين،[6] و(رَفْرَف) في موضع،[7]

---

1. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 288 ـ 290 ؛ المبرد: المقتضب 1: 66 ـ 67 ؛ ابن السراج: الأصول 3: 181 ـ 184 ؛ ابن عصفور: الممتع في التصريف 1: 66 ـ 70.
2. انظر: ابن جني: المنصف ص: 55 ؛ ابن عصفور: الممتع في التصريف 1: 66 ـ 70 ؛ الصبان: الحاشية 4: 346 ـ 347.
3. انظر: الصبان: الحاشية 4: 347 ـ 348.
4. انظر: سورة المؤمنون، آية: 100 ؛ الرحمن، آية: 20 ؛ الفرقان، آية: 53.
5. انظر: سورة الأنبياء، آية: 47 ؛ لقمان، آية: 16.
6. انظر: سورة القصص، آية: 71.
7. انظر: سورة الرحمن، آية: 76.

و(صَرْصَر) في ثلاثة مواضع[1]. وجاء على بناء (فُعْلُل) كلمة: (زُخْرُف)،[2] وعلى بناء (فِعْلِلة) كلمة: (سِلْسِلَة)،[3] وعلى بناء (فُعْلُلَة) كلمة: (سُنْبُلَة)[4].

وجـاء فـي الشواذ بناء (فُعْلِل) في قراءة طلحة لقوله تعالى: "يَخْرُجُ مِنهما اللُّؤْلُـؤُ وَالمَرْجَانُ".[5] حيث قُرِئتْ (لؤلؤ): (لُؤلِي)، بكسر اللام الثالثة وقلب الهمزة ياء، ويذهب أبو حيان إلى أنَّهما لغتان[6]. ولم يتطرّق ابن جني إلى هذه القراءة في كتابه المحتسب.

4.1 أبنية الخماسي المجرد:

لـم يقـع الخماسـي المجـرد في القرآن الكريم، وإنْ جاءت ألفاظ قليلة من المزيد.[7] ولم يرد أي إشارة إلى هذا البناء في كتاب المحتسب.

5.1 الثلاثي المزيد:

والثلاثي المزيد قد تلحقه زيادة واحدة، وقد تلحقه زيادتان، وقد تلحقه ثلاثٌ، وقـد تلحقـه أربـع، فيصير علـى سـبعة أحـرف، وهو أقصى ما ينتهي إليه المـزيد.[8]وجـاء من مزيد الاسم الثلاثي نوعان في القرآن: مزيد بحرف، ومزيد

1. انظر: سورة الحاقة، آية: 6 ؛ فصلت، آية: 16.
2. انظر: سورة الأنعام، آية: 112.
3. انظر: سورة الحاقة، آية: 32.
4. انظر: سورة يوسف، آية: 47.
5. سورة الرحمن، آية: 22. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 8: 191.
6. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 8: 191.
7. عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم 5: 363.
8. انظـر: سيبويه: الكتاب 4: 230 ؛ المبرد: المقتضب 1: 56 ــ 60 ؛ ابن السراج: الأصول 3: 190 ــ 220 ؛ ابـن عـصفور: الممتع في التصريف 1: 72 ــ 145 ؛ الأستراباذي: شرح الشافية 1: 50.

بحـــرفين، وجـــاء للمـــزيد بـــثلاثة أحـــرف في قراءة شاذة: (سيمياء) على وزن (فعلياء).[1]

وأبنـــية الثلاثي المزيد التي ذكرها ابن جني في كتابه المحتسب هي: (فَعَلَّة)، (فُعُـــل)، (فَعُـــول)، (فُعَـــال)، (فُعَلان)، (مَفْعَل)، و(فَعَّال)، و(فَعَلاَن)، و(فَيْعَال)، و(فَعَال)، و(فُعَّال)، و(فَعَلْعَل)، و(فُعَّلِل). وهي على النحو الآتي:

1.5.1 فَعَلَّة:

يرى سيبويه أنَّ هذا البناء يكون في الأسماء والصفات، فالاسم نحو: (شَرَبَّة)، و(مَعَدّ)، و(الجَرَبَّة). والصفة نحو: (البَهَيّ)، وهو قليل[2].

ومـــن الأمثلة التي جاءت على هذا البناء كلمة: (بَغَتَّة) بفتح الغين وشد التاء في قراءة الجعفي وهارون عن أبي عمرو لقوله تعالى: "فَهَلْ يَنْظُرُونَ إلاَّ السَّاعةَ أَنْ تَأْتِـيَهُم بَغَـتَّةً".[3] ويذهب ابن جني إلى أنَّ هذا البناء لم يأت في المصادر، ولا في الصفات، وإنَّما هو مختص بالاسم.[4]

وينقل أبو حيان عن صاحب اللوامح قوله: "هي صفة وانتصابها على الحال لا نظيـــر لها في المصادر، ولا في الصفات، بل في الأسماء نحو: (الجَرَبَّة)، وهو اســـم جماعـــة و(الـــسَّرَبَّة) اســـم مكان. وكذا قال أبو العباس بن الحاج في كتاب المصادر، وأنْ يكون الصواب (بَغَتَة) بفتح الغين من غير تشديد كقراءة الحسن".[5]

---

1. عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم 5: 370 ــ 373.
2. سيبويه: الكتاب 4: 277.
3. سورة محمد، آية 18. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 271، أبو حيان: البحر المحيط 8: 79.
4. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 271.
5. أبو حيان: البحر المحيط 8: 80.

ويـــورد ابـــن جني أمثلة أخرى لهذا البناء مع ذكر الشواهد نحو: (الشَرَبَّة)، وهو اسم موضع، قال عبد الله بن الحجاج التغلبي:[1]

ارْحَمْ أُصَيْبِيَتي الّذين كأنّهمْ　　　حِجْلَى تَدَرَّجُ بالشَّرَبَّةِ وُقَّعُ

وممّا جاء على هذا البناء (الجَرَبَّة): (الجماعة)، قال الشاعر:[2]

جَرَبَّةٌ كَحُمُرِ الأَبَكّْ　　　لا ضَرَعٌ فيها ولا مُذَكّي

2.5.1 فُعَّــل:

وممّا جاء على هذا البناء في القرآن الكريم كلمة: (تُبَّع) في قوله تعالى: "أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ".[3] وكلمة: (سُلَّم) في قوله تعالى: "أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ".[4]

ومـــن الأمـــثلة التي وردت على هذا البناء في الشواذ كلمة: (لُبَّد) في قراءة الحـــسن والجحدري لقوله تعالى: "كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدا".[5] وكذلك في قراءة أبي جعفـــر المدني لقوله تعالى: "أَهْلَكْتُ مالاً لُبَدا".[6] ويذهب ابن جني إلى أنّها وصف علـــى (فُعَّـــل)، وذكر أمثلة أخرى نحو: (الجُبَّاء)، و(الزُّمَّل)، و(اللُّبَّد): (هو الكثير

---

1. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 271. أصيبية: كأنه تصغير أصبية، جمع صبي. الحجلى: اســـم جمـــع، واحـــده: حجل بالتحريك، والواحدة حجلة، وهو طائر في حجم الحمام أحمر المنقار والرجلين. والشربة: موقع بين السليلة والربذة.

2. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 272.

3. سورة الدخان، آية: 37.

4. سورة الطور، آية: 38.

5. ســـورة الجـــن، آيـــة: 19. انظر: ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 163؛ ابن جني: المحتسب 2: 334؛ القرطبي: الجامع الأحكام القرآن 19: 17؛ أبو حيان: البحر المحيط 8: 346.

6. سورة البلد، آية: 6. انظر: ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 163؛ القرطبي: الجامع الأحكام القرآن 20: 43؛ أبو حيان: البحر المحيط 8: 470.

يركب بعضه بعضاً حتى يتلبَّد من كثرته)[1].وذهب القرطبي إلى أنَّ لُبَدًا جمع لابد مثل راكع وركَّع وساجد وسجَّد وشاهد وشهَّد.[2]

3.5.1 فعُّول:

وفي باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل يرى سيبويه أنَّ بناء (فَعُّول) يكون في الأسماء والصفات. فالاسم نحو: (سَفُّود)، و(كَلُّوب). والصفة نحو: (سَبُّوح)، و(قَدُّوس). ويكون على (فُعُّول) بإتباع حركة الفاء حركة العين فيما يسمى في علم الأصوات الحديث بالمماثلة التقدمية. فقالوا: (سُبُّوح)، و(قُدُّوس).[3]

وقال أبو جعفر النحاس: "ونظير هذا من كلام العرب جاء مفتوحاً نحو: (سَفُّور)، و(شَبُّوط). ولم يجئ مضموماً إلاّ (السُبُّوح)، و(القُدُّوس)".[4]

ومن الأمثلة التي جاءت على بناء (فَعُّول) في القرآن الكريم كلمة (تَنُّور) في قوله تعالى: "وَفَارَ التَّنُّورُ".[5] وكلمة (زَقُّوم) في قوله تعالى: "أَذَلِكَ خَيْرٌ نُزُلاً أَمْ شَجَرَةُ الزَّقُّومِ".[6]

ومن أمثلته في الشواذ كلمة: (القَدُّوس) في قراءة أبي دينار الأعرابي وأبي السمَّال لقوله تعالى: "المَلِكُ القَدُّوس".[7] بفتح القاف. ويذهب ابن جني إلى أنَّه وصف على وزن (فَعُّول)، وهو قليل في الصفة، وزاد عليه أمثلة أخرى لم ترد عند

---

1. ابن جني: المحتسب 2: 334.الجبّاء ، الجبان ، ونوع من السهام . الزّمل: الجبان الضعيف.
2. القرطبي : الجامع الأحكام القرآن20: 43؛19: 17.
3. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 275.
4. النحاس: أحمد بن محمد (ت:338هـ)، إعراب القرآن، 1988م، ت: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط3، 4: 405.
5. سورة هود، آية: 40.
6. سورة الصافات، آية: 62.
7. سورة الحشر، آية: 23. انظر: ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 154؛ النحاس: إعراب القرآن 4: 404 ـ 405؛ ابن جني: المحتسب 2: 317؛ الزمخشري: الكشاف4: 509؛ القرطبي : الجامع الأحكام القرآن 18: 31؛ أبو حيان: البحر المحيط 8: 249.

سـيبويه نحـو: (شَبُوط)، و(سَمُور)، و(تَنُّور)، و(سَفُّود) و(هَبُود): جبل باليمامة، و(عَـبُود).[1] وفـي الكـشاف يذكـر أنّ القـدُّس بمعنـى البليغ في النزاهة عمّا يـستقبح[2].وذكر القرطبي أنّ كل اسم على فَعُول فهو مفتوح الأول، وذكر الأمثلة السابقة.[3]

4.5.1 فُعَّال:

يقـع بناء (فُعَّال) في باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل، ويكـون فـي الأسـماء والصفات. فالأسماء نحو: (خُطّاف)، و(كُلّاب)، و(نُسّاف). والصفات نحو: (حُسّان)، و(عُوّار)، و(كُرّام).[4]

ومـن أمثلـته فـي القرآن الكريم كلمة: (رُمّان) في قوله تعالى: "والزَّيْتونَ والـرُّمّانَ".[5] ويرى أبو الحسن الأخفش في (رُمّان)، أنّه (فُعّال)؛ لأنه من النبات، وقـد كثـر عـنهم فـي هذه النوابت (الفُعّال)، كـ(الزُّبّاد)، و(القُلّام)، و(العُلّام)، و(النُّفّاء).[6] ويذهب أبو حيان إلى أنّ (رُمّان) جاء على (فُعّال)، وليس بـ(فُعلان)؛ لقولهم: (أرضٌ مُرْمِنَة). فالنون هنا أصلية وليست بزائدة.[7]

---

1. انظـر: ابن جني: المحتسب 2: 317 ـ 318.الشبّوط : سمك دقيق الذنب، عريض الوسط ، صـغير الرأس. السمُّور: دابة يتخذ من جلدها فراء ثمينة. السفُّود: حديدة يشوى بها. هبُود: ماء، وفرس لعمرو بن الجعيد.
2. انظر: الزمخشري : الكشاف 4: 509.
3. القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 18: 31.
4. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 257.
5. سورة الأنعام، آية: 99.
6. ابن جني: المحتسب 1: 87. الزبّاد : نبت. القلام: ضرب من الحمض. العلاّم الحناء. النُّفاء: الخردل.
7. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 4: 184؛ عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم 5: 412.

ومـــن أمثلته في الشّواذ كلمة: (قُثّائها) في قراءة يحيى بن وثّاب وطلحة بن مـــصرف وغيـــرهما لقـــوله تعالـــى: "مِمَّا تُنْبِتُ الأرضُ مِنْ بَقْلِها وقِثّائها".[1] وقد استحـــسن ابـــن جنـــي هـــذه القراءة، لكثرة ورود هذا البناء في الثوابت،[2] ويرى العكبَـــري أنّ الـــضم والكسر لغتان،[3] وإلى هذا ذهب أبو حيان أنّ الضم والكسر لغتان.[4]

5.5.1 مَفْعُل:

يقـــع بناء (مَفْعُل) في باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل، ويكـــون في الأسماء بالهاء، نحو: (مَزْرُعة)، و(المَشْرُقة)،و(مَقْنُوة) و(مَقْبُرة). ولا يكون منه صفة، وليس في الكلام (مَفْعُل) بغير الهاء.[5]

ومن أمثلته في الشّواذ كلمة (مَيْسُرَة) في قراءة نافع لقوله تعالى:" فَنَظِرَةٌ إلى مَيْـــسَرَةٍ".[6] وقـــرأ عطاء ومجاهد (مَيْسُرِه) بضم السين وكسر الراء بعدها ضمير

---

1. سورة البقرة، آية: 61. انظر: النحاس: إعراب القرآن 1: 231 ؛ ابن خالويه: مختصر شواذ القـــرآن ص: 6 ؛ابـــن جني: المحتسب 1: 87؛ الزمخشري : الكشاف 1: 174؛ العُكبَري: التبـــيان 1: 65؛ القرطبي : الجامع الأحكام للقرآن 1: 288؛ أبو حيان: البحر المحيط 1: 395.
2. انظر: ابن جني: المحتسب 1: 87.
3. العُكبَري: التبيان 1: 65؛
4. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 1: 395.
5. انظـــر: سيبويه: الكتاب 4: 273 ؛ ابن السراج: الأصول 3: 208 ؛ ابن جني: المحتسب: 1: 144.الزمخشري: الكشاف 1: 350. المشرقة: موضع القعود في الشمس بالشتاء. المقنوة : من الظل حيث لا تصيبه الشمس في الشتاء.
6. ســـورة البقرة، آية: 280. انظر: النحاس: إعراب القرآن 1: 342 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 143 ؛ الزمـخشري: الكشاف 1: 350؛ العُكبَري: التبيان 1: 187؛ القرطبي: الجامع الأحكام القرآن 3: 240؛ أبو حيان: البحر المحيط 2: 355.

الغريم. وقال الأخفش سعيد: "ولو قرءوا إلى (مَيْسِرِه) لكان أشبه"[1]. ويرى النحاس أنّ ما قال الأخفش حسن. وينص على أنّ قراءة عطاء ومجاهد: لحن لا يجوز.[2]

ويذهب ابن جني إلى أنّ "(مَيْسُرِه) غريب، وذلك لأنّه ليس في الأسماء شيء على (مَفْعُل) بغير تاء لكنّه بالهاء، إلاّ أن يجمع بحذف الهاء".[3]

ويقرر النحاس أنّ "(مَيْسَرَة) أفصح اللغات، وهي لغة أهل نجد، و(مَيْسُرَة)، وإنْ كانت لغة أهل الحجاز، فهي من الشواذ، لا يوجد في كلام العرب (مَفْعُلَة) إلا حروف معدودة شاذة ليس منها شيء إلا يُقال فيه (مَفْعَلة)، وأيضاً فإنّ الهاء زائدة، وليس في كلام العرب (مَفْعُل) البتة".[4] وإلى مثل هذا أيضا يذهب العُكبَري في التبيان[5].

ويرى ابن جني أنّ (مَيْسُرَة) من باب (مَعون)، و(مَكْرُم)، وقيل هو على حذف الهاء. كما هو الشأن في قول جميل بن مَعْمَر:[6]

بُثَيْنُ الْزَمِي (لا) إنَّ لا إنْ لَزِمتِهِ ... عَلَى كَثْرَةِ الوَاشِينَ أيُّ مَعُونِ

يريد معونة فحذف لضرورة الشعر، وقيل أراد جمع معونة.[7] ونقل البغدادي هذين الرأيين عن ابن جني.[8]

---

1. النحاس: إعراب القرآن 1: 343.
2. المصدر نفسه 1: 343.
3. ابن جني: المحتسب 1: 144.
4. النحاس: إعراب القرآن 1: 343.
5. العُكبَري: التبيان 1: 187.
6. انظر: ابن جني: المحتسب 1: 144 ؛ ابن جني: الخصائص 3: 215 ؛ البغدادي: شرح شواهد الشافية 4: 67.
7. انظر: ابن جني: المحتسب 1: 144 ؛ ابن جني: الخصائص 3: 215. وينقل أبو حيان الرأي الثاني عن ابن جني. أي أنها مفردة حذف منها التاء. (أبو حيان: البحر المحيط 2: 355)
8. انظر: البغدادي: شرح شواهد الشافية 4: 68.

وكذلك قول الأخزر الحماني:[1]

ليوم رَوْعٍ أو فَعَالِ مَكْرُمِ

يريد مكرمة ثم حذف، وقيل: أراد جمع مكرمة، فحذف التاء.[2] و"كذلك أراد هنا إلى (مَيْسُرة) ، فحذف الهاء، وحسَّنَ ذلك شيئا أن ضمير المضاف إليه كان يكون عوضاً من علم التأنيث"[3].

6.5.1 فَعَّال :

ويكون في الأسماء والصفات. فالأسماء نحو: (الكَلاَّء)، و(القَذَّاف)، و(الجَبَّان). والصفات نحو: (شَرَّاب)، و(لَبَّاس)، و(رَكَّاب).[4] ومن أمثلة هذا البناء في القرآن الكريم كلمة: (كَفَّارة) في قوله تعالى: "فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَه".[5]

ومن أمثلته في الشواذ كلمة: (غَيَّابات) في قراءة الأعرج لقوله تعالى: "ألقوهُ في غَيَابَتِ الجُبِّ".[6] بالتشديد والجمع، ويذهب ابن جني إلى أنّه اسم جاء على (فعَّالة).[7]

ويرى أبو حيان أنّه "سمي باسم الفاعل الذي للمبالغة، فهو وصف في الأصل، وألحقه أبو علي بالاسم الجائي على (فَعَال)".[8]

---

1. انظر: ابن جني: المحتسب 1: 144 ؛ ابن جني: الخصائص 3: 215 ؛ البغدادي: شرح شواهد الشافية 4: 68.
2. ابن جني: المحتسب 1: 144 ؛ ابن جني: الخصائص 3: 215.
3. ابن جني: المحتسب 1: 144 ؛ ابن عصفور: الممتع في التصريف 1: 78 ـ 79.
4. سيبويه: الكتاب 4: 257.
5. سورة المائدة، آية: 45.
6. سورة يوسف، آية: 10. انظر: ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 62 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 333 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 5: 285.
7. انظر: ابن جني: المحتسب 1: 333.
8. أبو حيان: البحر المحيط 5: 285.

ويورد ابن جني أمثلة أخرى على هذا البناء لم ترد عند سيبويه نحو: (التَّيَّار): للموج، و(الفَخَّار): للخزف، و(الحَمَّام)، و(الجَبَّار): للسعال، و(الكَرَّار): كبش الراعي.[1] ووجد الباحث أبا حيان ينقل هذه الأمثلة عن ابن جني في البحر المحيط.[2]

7.5.1 فَعَلان:

يقع هذا البناء في الأسماء والصفات. فالأسماء نحو: (الكَرَوان)، و(الوَرَشان)، و(العَجَلان). والصفة نحو: (الصَّمَيَان)، و(القَطَوان)، و(الزَّفَيَان): يقال: (زَفَتْه الريحُ زَفَيَاناً)، أي: (طَرَدَتْه)، ويقال للظليم: (زَفَيَانٌ).[3]

ومن أمثلة هذا البناء في القرآن الكريم كلمة: (رَمَضَان) في قوله تعالى: "شَهْرُ رَمَضَانَ الذي أُنْزِلَ فِيهِ القُرْآنُ".[4]

ومن أمثلته في الشواذ كلمة: (صَفَوَان) في قراءة سعيد بن المُسَيِّب والزُّهْري لقوله تعالى: "فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفَوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ".[5] بتحريك الفاء. قال أبو حيان: تحريك فائه بالفتح لغة.[6] وقال أبو جعفر النحاس: "صَفْوَان، وصَفَوَان يجوز أنْ يكون جمعاً، وأنْ يكون واحداً".[7]

1 . المحتسب: ابن جني 1: 333.

2. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 5: 285.

3. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 259 ، ابن السراج: الأصول 3: 197.

4. سورة البقرة، آية: 185.

5. سورة البقرة، آية: 264. انظر: النحاس: إعراب القرآن 1: 334 ، ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 16 ، ابن جني: المحتسب 1: 138، الزمخشري: الكشاف 1: 340، القرطبي : الجامع لأحكام القرآن 3: 203 ، أبو حيان: البحر المحيط 2: 322.

6. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 2: 313.

7. النحاس: إعراب القرآن 1: 335.

ويرى ابن جني: أنّه كثير في الأوصاف، والمصادر، قليل في الأسماء، وتأثّر بــه في ذلك العُكبَري حيث يقول: "ويقرأ بفتح الفاء، وهو شاذ؛ لأنّ فَعَلان شاذ في الأسماء؛ وإنما يجيء في المصادر مثل: الغليان، والصفات مثل: صَحَوَان"[1]. وإلى مـثل هذا ذهب أبو حيان حين ينصُّ على أنّ "(صَفَوَان) شاذ في الأسماء إنّما بابه المـصادر كـ(الغَلَيَان)، و(النَّزَوَان)، وفي الصفات نحو: (رجل صَيَمان)، و(تيس عَدَوان)".[2]

وذكر ابن جني أمثلة أخرى على هذا البناء لم ترد عند سابقيه، وممّا جاء في الأوصـاف عـنده قـولهم: (رجـل شَـقَذَان): للخفيف، وقالوا: (أكذب من الأخيذ للـصَّبَحَان) بفتح الباء، و(يوم صَخَدَان ولَهَبَان): لشدة الحر، و(عَيْرٌ قَلَتَان)، و(رجل صَمَيَان) ماض مُتجَرِد.، أمّا ما جاء من المصادر على (فَعَلان)، فنحو: (الوَهَجَان)، و(النَّـزَوَان)، و(الغَلَيَان)، و(الغَثَيَان) و(القَفَزَان)، و(النَّقَزَان)، والمعنى في الوصف والمـصدر جمـيعاً مـن هـذا المثال للحركة، والخفة، والإسراع، أمّا ما جاء من الأسـماء، فـنحو: (الوَرَشَـان)، و(الكَـرَوَان)، و(الـشَّبَهَان): لضرب من النبت، و(العَتَبَان): للتيس من الظباء النشيط.[3]

8.5.1 فَيْعَال:

يقـع البـناء (فَـيْعَال) فـي الأسـماء والصفات. فالأسماء نحو: (الخَيْتَام)، و(الدَّيْماس)[4]، و(الشَّيْطان). والصفة نحو: (البَيْطَار)، و(الغَيْدَاق)، و(القَيّام).[5]

---

1. العُكبَري: التبيان 1: 178.
2. أبو حيان: البحر المحيط 2: 322.
3. انظـر: ابـن جنـي: المحتـسب 1: 138. عَيْرٌ قلتان: نشيط. الورشان: طائرة ، وهو ساق حر.الكَرَوان والشهبان: نبت شائك ، له ورد لطيف أحمر وحب كالشهدانج، والشهدانج: حب القنب.
4. جاءت هذه الكلمة على بناء (فِيْعال)، أي: (دِيْماس). انظر: ابن السراج: الأصول 3: 198.
5. انظـر: سـيبويه 4: 260 ؛ ابن السراج: الأصول 3: 198.الغيداق: الكريم، وشباب غيداق: نـاعم.البيطار: معالج الدواب .الدَّيماس: الحمّام ، ويقال : السَّرب المظلم.القيّام : اسم للجمع من قائم ، وقيل جمع.

ومن أمثلة هذا البناء في القرآن الكريم كلمة: (دَيَّار) في قوله تعالى: "ربِّ لا تَذَرْ على الأرضِ مِن الكافرينَ دَيَّاراً".[1] وكلمة: (شَيْطان) في قوله تعالى: "فأزلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْها".[2] و(شَيْطان): (فَيْعال) مِن الشَّطن، وهو الحبل الممتد في صلابة عند البصريين، و(فعلان) من شاط يشيط: إذا ذهب باطلاً عند الكوفيين.[3]

ومن أمثلته في الشَّواذ كلمة: (قَيَّام) في قراءة عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان رضي الله عنهما، وابن مسعود، وإبراهيم النخعي، والأعمش، وأصحاب عبد الله، وزيد بن علي، وجعفر بن محمد، وأبي رجاء، ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى: "الله لا إله إلا هُوَ الحَيُّ القَيُّوم".[4] ويذهب الفراء إلى أنَّ "صورة (القَيُّوم): الفيعول، و(القَيَّام): الفَيْعال، وهما جميعاً مَدْح. وأهل الحجاز أكثر شيء قولاً: (الفَيْعال) من ذوات الثلاثة. فيقولون للصَّوَّاغ: الصَّيَّاغ".[5] وإلى مثل هذا ذهب الطبري في تفسيره جامع البيان.[6]

وكذلك يرى ابن جني أنَّ (القَيَّام) صفة على وزن: (فَيْعَال)؛ لأنَّ الله هو القيِّم على كل نفس، وأصل (القَيَّام)، هو: (القَيْوَام)، فلمَّا التقت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون قلبت الواو ياءً، وأدغمت فيها الياء، فصارت (القَيَّام)، ومثلها (دَيَّار) إذ أصلها: (دَيْوَار)، فهي على (فيعال).[7]

---

1. سورة نوح، آية: 26.
2. سورة البقرة، آية: 36.
3. انظر: المبرد: المقتضب 4: 13.
4. سورة آل عمران، آية: 2. انظر: الفراء: معاني القرآن 1: 191 ، الطبري :جامع البيان 3: 195. النحاس: إعراب القرآن 1: 354 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 151؛ القرطبي : الجامع الأحكام القرآن 4: 3.
5. الفراء: معاني القرآن 1: 191.
6. الطبري :جامع البيان 3: 195.
7. انظر: ابن جني: المحتسب 1: 151.

9.5.1 فُعَال وفُعّال:

يقول الفراء أنّ العرب تقول: (هذا رجلٌ كَرِيمٌ، وكُرّام، وكُرَام)، والمعنى كله واحـدٌ. مثله قوله تعالى: "ومَكَروا مكْراً كُبّاراً".[1] معناه: (كَبيراً)، فَشدّد. وقال في (طويل):[2]

طُوَال السّاعدين يَهُزُّ لَدْناً   يَلُوحُ سِنَانُهُ مِثْلَ الشّهابِ

وقال الآخر:[3]

جاءَ بِصَيْدٍ عَجَبٍ من العَجَبِ   أُزَيْرِق العَيْنَيْنِ طُوّالِ الذّنَبْ

فَـشَدّد الــواو على ذلك المجرى، فكل نعت نعتٌ به اسماً ذَكَراً أو أنثى أتاك على: (فُعَّال) مُشدّداً، ومُخَفّفاً، فهو صواب.[4]

ومن أمثلة المزاوجة بين (فُعَال)، و(فُعّال) كلمة: (عُجّاب) في قراءة علي بن أبـــي طالب رضي الله عنه، وأبي عبد الرحمن السُّلمي لقوله تعالى: "إنّ هَذا لَشَيءٌ عُجَـــابٌ".[5]ويرى الزجاج أنّ (عُجَاب) "في معنى: (عَجيب)، ويجوز: (عُجّاب) في معنى: (عَجيب). يُقال: (رجلٌ كَريمٌ، وكُرّام، وكُرام)".[6]

---

1. سورة نوح، آية: 22.
2. انظر: ابن منظور: لسان العرب 9: 163.
3. الفراء: معاني القرآن 2: 399.
4. انظر: الفراء: معاني القرآن 2: 398 ـــ 399.
5. سورة ص، آية: 5. انظر: الفراء: معاني القرآن 2: 398 ؛ ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 129 ؛ ابـــن جنـــي: المحتسب 2: 230 ؛ الزمخشري : الكشاف 4: 75 ؛ القرطبي : الجامع لأحكام القرآن 15: 99؛ أبو حيان: البحر المحيط: 7: 369.
6. الزجاج: إبراهيم بن السّري (ت: 311هـــ)، معاني القرآن وإعرابه، 1988م، ت: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، 4: 321.

ويـــذهب ابـــن جني إلى أنّه كثر عنهم مجيء الصفة على (فَعِيل)، و(فُعَال)، و(فُعّـــال) بالتـــشديد. قالوا: (رجلٌ وَضِيءٌ، ووُضّاء)، ومثله: (رجلٌ كَرِيمٌ، وكُرّام وكُرامٌ).[1] ويرى الزمخشري أنّ عُجّاب أبلغ من عُجَاب [2]، وابن جني هنا ينقل ما قاله الفراء والزجاج في هذا البناء.وذكر القرطبي أنّ عُجّاب لغة أزد شنوءة.[3]

---

1. ابن جني: المحتسب 2: 230.
2. انظر: الزمخشري: الكشاف 4: 75.
3. القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 15: 99.

الفصل الثاني

أبنية المصادر

الفصل الثاني

أبنية المصادر

يُعرِّف ابن جني المصدر " بأنّه كل اسم دلّ على حدث، وزمان مجهول"[1]. فالمصدر عنده، وعند معظم الصرفيين العرب، هو: الاسم الدّال على مجرد الحَدَث. ولا يكاد تعريف المصدر عند علماء العربية القدماء يختلف شيئاً عن تعريفه عند المُحدَثين، إذ يرى عبد الصبور شاهين أنّ المصدر "اسم الحَدَث الذي تحمله مادة الكلمة في أصولها الصامتة، وهو لا يأتي إلا من مادة مُخصِبة يُمكن أخذ المشتقات منها قياساً".[2]

ويُقسّم المصدر إلى ثلاثة أنواع هي:

المصدر القياسي: وهو الذي نستطيع أن نقيس عليه مصادر الأفعال التي وردت عن العرب، ولا نعلم كيف تكلموا بها. **والنوع الثاني: المصدر السماعي**، وهو الذي يسمع في الفعل خارجاً عن الوزن القياسي الذي يجب أن يكون عليه، وهذا النوع يُحفظ ولا يقاس عليه. **والنوع الثالث: المصدر الصناعي**: وهو المصوغ بإضافة (ياء) النسبة إلى اسم مردفة (بتاء التأنيث) للدلالة على صفة فيه، ويكون ذلك في الأسماء الجامدة كالحجرية والإنسانية.[3]

وقد أشار ابن جني إلى النوعين الأولين من المصادر، فذكر "أنّ المصدر من الماضي إذا كان على مثال (أفعل) يكون: (مُفعَلا) بضم الميم، وفتح العين، نحو:

1.ابن جني: اللمع ص: 28.

2. شاهين: عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، 1977م مؤسسة الرسالة، بيروت، ص: 109.

3. الحديثي: أبنية الصرف ص: 38.

(أدخلته مُدْخَلاً)، و(أخرجته مُخْرَجاً)، الا ترى أنك لو أردت المصدر من (أكرمته) على هذا الحد لقلت: (مُكْرَماً) قياساً، ولم تحتج فيه إلى السماع".[1]

ويُقــدّم ابن جني السماع على القياس في باب المصادر وغيره، فقد نصَّ في كــتاب المنصف في باب: (ما لا يؤخذ من اللغة إلاّ بالسماع) على أنّه من اللغات: "مــا لا يُؤخذ إلا بالسماع، ولا يُلتفت فيه إلى القياس، وهو الباب الأكثر"[2]. ويرى فــي باب تعارض القياس والسماع أنّه: "إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره"[3]. ويذهب إلى أنّه "إذا أدّاك القياس إلى شيء ما ثمّ سمعت العــرب قــد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم علــيه"[4]. وهو بهذا يرى أنّ اللغة لا تعرف الاطراد الدائم الذي لا يتخلّف، ويرى أنّــه لا يصح من اللغوي والنحوي الركون إلى القواعد المعيارية التي تمّ صياغتها عــن طــريق القــياس دونما استقراء تام لكلام العرب، وتشذيذ ما يخرج عنها من أداءات استعمالية نطق بها العرب.

ولمّــا المــصدر الصناعي كونه مصطلحاً، لم يرد في كتب التراث القديمة، وهــذه التــسمية محدثة أطلقت على عملية صوغ اسم الحدث من الكلمات الجامدة بواســطة اللاحقــة (يّــة)، وقد اعتمد هذه القاعدة المجمع اللغوي القاهري، وشاع استعمالها في الأساليب الفصحى. وقد رويت له أمثلة قديمة، كالجاهلية، واليهودية، والنصرانية، وورد بعض ذلك في القرآن الكريم.[5]

وتــذهب خديجــة الحديثي إلى أنّ سبب إهمال سيبويه للمصدر الصناعي أنّ "الحاجة لم تكن ماسة إليه في أول عهد العرب بالتأليف ، وأغلب الظن أنّ المصدر

---

1. ابن جني: المنصف ص: 32.
2. ابن جني: المنصف ص: 32.
3. ابن جني: الخصائص 1: 122.
4. المصدر نفسه 1: 126.
5. شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية ص: 111.

الصناعي دعت الحاجة إليه بعد أن ترجمت الكتب الكثيرة عن اللغات الأجنبية، وبعد أن بدأ العرب يؤلفون في العلوم المختلفة"[1].

أمّا بالنسبة لاختلاف البصريين والكوفيين في أيهما يشتق من الآخر المصدر يشتق من الفعل، أم أنّ الفعل يشتق من المصدر، فقد ذهب البصريون إلى أن المصدر أصل الفعل، والفعل مشتق منه، واحتجوا لذلك بأن قالوا: "الدليل على أنّ المصدر أصل للفعل أنّ المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أنّ المطلق اصل للمقيد، فالمصدر أصل للفعل"[2].

وأمّا الكوفيون، فذهبوا إلى " أنّ المصدر مشتق من الفعل، وفرع عليه، واحتجوا لذلك بأن قالوا : إنّما قلنا إنّ المصدر مشتق من الفعل؛ لأنّ المصدر يصح لصحة الفعل، ويعتل لاعتلاله"[3].

ويوافق ابن جني هنا البصريين في أنّ المصدر أصل، والفعل فرع عليه، ونصّ على ذلك بقوله: "الفعل مشتق من المصدر"[4]. وذكر في كتابه الخصائص أنّ "المصادر أصول للأفعال حكم بإلحاقها بها"[5].

تلك هي وجهة نظر البصريين والكوفيين تجعل بعض الصيغ أصلاً وتجعل الصيغ الأخرى فروعاً عليه، وتفترض أنّ كل مادة من مواد اللغة بدأت في صورة المصدر أو في صورة الفعل الماضي، ثم عكف الناس عليها يشتقون منها ويفرعون عليها، وليس شيء أبعد من طبيعة نشأة اللغة وتطورها من هذا الافتراض، والصعوبات تقوم دون الاقتناع بكلا الرأيين، فأمّا للرد على البصريين، فإنّهم

---

1. الحديثي: أبنية الصرف ص: 210.
2. الأنباري: عبد الرحمن بن محمد (ت: 577 هـ): الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، 1: 237.
3. الأنباري: الإنصاف 1: 235.
4. ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني (ت: 392هـ)، 1990م، اللمع في العربية، ت: فائز فارس، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد، ط2، ص: 38.
5. ابن جني: الخصائص 1: 223.

يعتبرون (كان) الناقصة مشتقة، وليس لها مصدر عندهم. فما أصل اشتقاقها ؟ وأمّا للرد على الكوفيين، فإنّ (يدع) و(يذر) في رأيهم لا ماضي لهما، وهما مشتقان على رغم ذلك، فما أصل اشتقاقهما إذاً ؟.[1]

ويذهب تمام حسان إلى أنّه "إذا صحّ لنا أن توجد رابطة بين الكلمات، فينبغي لـــنا ألا نجعل واحدة منها أصلاً للأخرى، وإنّما نعود إلى صنيع المعجميين بالربط بـــين الكلمات بأصول المادة، فنجعل هذا الربط بالأصول الثلاثة أساس منهجنا في دراســـة الاشــــتقاق. وبذلك تعتبر الأصول الثلاثة أصل الاشتقاق، فالمصدر مشتق مـــنها، والفعـــل الماضـــي مشتق منها كذلك. وبهذا لا نستطيع أن ننسب إلى هذه الأصـــول الثلاثة أي معنى معجمي على نحو ما صنع ابن جني، وإنّما نجعل لهذه الأصول معنى وظيفياً، هو ما تؤديه من دور تلخيص العلاقة بين المفردات".[2]

1.2 مصادر الفعل الثلاثي:

مـــصادر الفعـــل الثلاثـــي كثيرة جداً، لا تكاد تُضبط، وهي أقلّ قياسية من الأوزان الأخـــرى، حتـــى إنّ بعـــض العلماء جعلها سماعية لا ضابط لها، وزعم آخـــرون أنّها كلها قياسية مطردة، ووقف الجمهور منها موقفا علميا، فحدّدوا ما هو قياسي، وأهملوا السماعي، فلم يضعوا له قاعدة[3].

ومن العلماء الذين جعلوا مصادر الثلاثي سماعية لا ضابط لها ابن الحاجب، فيـــنصّ على أنّ: "المصدر من الثلاثي سماع، ومن غيره قياس"[4]. ويرى الفيومي

---

1. انظـــر: حسّان: تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، 2004م، عالم الكتب، بيروت، ط4، ص: 166 ــ 167.
2. حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ص: 169.
3. انظـــر: الأستراباذي: شرح الشافية 1: 151 ؛ قباوة: فخر الدين، 1998م، تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف، بيروت، ط3 ، ص: 132.
4. ابن الحاجب : الكافية 178..

أنَّ: "الثلاثي المجرد ليس لمصدره قياس ينتهي إليه، بل أبنيته موقوفة على السماع"[1]. وقد وردت عند ابن جني في كتابه المحتسب على النحو الآتي:

1.1.2 فَعْل:

(فَعْل) أصل المصادر، وهو أكثر المصادر وقوعاً في القرآن الكريم، ويطّرد هذا المصدر لـ(فَعَل)، و(فَعِل) حال كونهما متعديين صحيحاً كان نحو: (ضَرَبَ ضَرْباً)، و(جَهِلَ جَهْلاً)، أو معتلاً نحو:(وَعَدَ وَعْداً)، و(باعَ بَيْعاً)، ومنع ابن جودي قياس مصدر (فَعَل)، و(فَعِل)، فقال لا يقاس على (فَعْل)، ولو عدم السماع.[2]

ومن أمثلة هذا المصدر في الشّواذ كلمة (صَوْغ) في قراءة يحيى بن يعمر لقوله تعالى: " قَالُوا نَفْقِدُ صُوَاعَ الْمَلِكِ وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ".[3] ويرى ابن جني أنَّ " الصَّوْغ مصدر وضع موضع اسم المفعول يراد به المَصُوغ"[4]. وابن جني في هذا الرأي يصدر عن رأي للفراء يقول فيه: "وصَوْغ مصدر بمعنى: (مَصُوغ)، كما تقول: (دِرهمٌ ضَرْب) أي: مَضروب".[5]وهو ما ذهب إليه الطبري على أنَّ صَوْغ مصدر من قولهم صاغ يصوغ صَوْغاً.[6]

---

1. الفيومي: أحمد بن محمد بن علي،(ت: 770هـ)، المصباح المنير،صححه: مصطفى البابي الحلبي، 2: 369.
2. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 5 ؛ المبرد: المقتضب 2: 124 ؛ السيوطي: همع الهوامع 2: 282 عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم 5: 497.
3. سورة يوسف، آية: 72. انظر: الطبري : جامع البيان 13: 24؛ النحاس: إعراب القرآن 2: 337 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 346 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 5: 326.
4. ابن جني: المحتسب1: 346.
5. النحاس: إعراب القرآن 2: 337.
6. الطبري : جامع البيان13: 24.

وكـذلك ذهـب أبـو حـيان إلى أنَّ "(صَوْغ) مصدر: (صاغ)، و(صُواغ) و(صَوْغ) مشتقان من (الصَّوغ)، مصدر: صاغ يصوغ، أقيما مقام المفعول، بمعنى: (مَصوغ المَلِك)".[1]

ومـن أمثلـته في الشّواذ كلمة (حَضْب) في قراءة ابن السَّمَيفع لقوله تعالى: "إنَّكـم ومَـا تَعْـبُدونَ مِنْ دُون اللهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ".[2] ووردت في قراءة ابن عباس واليماني وكُثَيِّر عزّة (حَضْب).[3]

ويقـول ابن جني "أمَّا (الحَضْب) ساكناً بالصاد والضاد فالطرح، فقراءة مَن قـرأ: (حَـضْبُ جهـنم)، و(حَضْبُ جَهَنَّم) بإسكان الثاني منهما إنَّما هو على إيقاع المـصدر موقـع اسـم المفعول، كـ(الخَلْق) في معنى: (المخلوق)، و(الصَّيْد) في معنى: (المَصيد)".[4] وإلى مثل هذا ذهب أبو حيان بقوله: " و(الحَضْب) مصدر يراد به المفعول أي: (المحصوب)".[5]

وأشـار ابن جني في موقع سابق إلى أنَّه: " كثر عنهم مجيء المصدر على (فَعْل) ساكن العين، واسم المفعول منه على (فَعَل) مفتوحها، وذلك قولهم: (النَّفْض) للمـصدر، و(الـنَّفَض) للمنفوض، و(الخَبْط) المصدر، و(الخَبَط) الشيء المخبوط، و(الطَّـرْد) المـصدر، و(الطَّرَد) المطرود، وإن كان قد يستعمل مصدراً"[6]. فكلمة

---

1. أبو حيان: البحر المحيط 5: 326.
2. سورة الأنبياء، آية: 98. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 67 ؛ الزمخشري: الكشاف 3: 137؛ أبو حيان: البحر المحيط 6: 315.
3. انظـر: ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 93 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 67. أبو حيان: البحر المحيط 6: 315.
4. ابن جني: المحتسب 2: 67.
5. أبو حيان: البحر المحيط 6: 315.
6. ابن جني: المحتسب 2: 62.

(حَضَب)، و(حَضْب) مِن حيث المبنى والشكل مصدران لا يخرجهما عن المصدرية وقوعهما موقع اسم المفعول، وقد نصَّ ابن خالويه على أنَّ (الحَضْب) مصدر.[1]

ومـــن أمـــثلة هذا البناء في المصادر (بَعُدَ بَيْنُ) في قراءة محمد ابن الحنفية، وســـفيان بن الحسين، وأبي إسحاق لقوله تعالى: " فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا".[2] ويرى ابن جني أنَّ هذه القراءة كقولك: (بَعُدَ مَدَى أَسْفَارِنا)، فرفعه دليل كونه اسماً، وعليه قول الشاعر:[3]

كأنَّ رِمَاحَهُم أَشْطانُ بِئْرٍ بعيدٍ بينُ جَالَيْها جَرُورِ

أي: بعيد مدى جَالَيْها، أو مسافةُ جَالَيْها. ويؤكد كون (بين) هنا اسماً لا ظرفاً أنْ (بعُـــد) و(بَاعَـــدَ) فعلان متعديان فمفعولهما معهما، وليس (بين) هاهنا مثلها في قولك: (جلستُ بينَ القوم)؛ لأنَّ معناه: جلستُ في ذلك الموضع.[4]

ويـــنقل ابـــن جني عن أبي علي الفارسي قوله: "إنَّ أصل (بَيْن) أنَّها مصدر (بَـــانَ) (يَبِـــينُ) (بَيْناً)، ثم استعملت ظرفاً اتساعاً، وتَجوُّزاً".[5] ومثل هذا يُقال في قراءة جمهور السبعة بالرفع لقوله تعالى: " لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنُكُمْ"[6].

---

1. انظر: مختصر شواذ القرآن ص: 93.
2. سورة ســـبأ، آية: 19. انظر: الفراء: معاني القرآن 2 :359 – 360 ؛ ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 121 ؛ ابن جني : المحتسب 2: 189 ؛ القرطبي : الجامع لأحكام القرآن 14: 186. أبو حيان: البحر المحيط 7: 262.
3. انظـــر: ابـــن منظور: لسان العرب 2: 196. والأشطان: جمع شطن، بالتحريك، وهو الحبل الطويل. الجال: الجانب. والبئر الجرورة : البعيدة .
4. انظر: ابن جني : المحتسب 2: 189-190.
5. ابن جني : المحتسب 2: 189-190.
6. سورة الأنعام، آية: 94. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 4: 186.

2.1.2 فَعِيل:

يأتـي مصدر (فَعَلَ) اللازم على (فَعِيل) إنْ دلَّ على صوت نحو: (صَهِيل)، و(حَفِيف)، و(زَئِير)، و(نَهِيق)، أو دلَّ على سير نحو: (رَحِيل)، و(نَمِيل)، و(ذَبِيب)، وذكـر ابن جني مجموعة من الأمثلة على هذا المصدر نحو: (الحَوِيل)، (الزَّوِيل)، و(الشَّخِير)، و(النَّخِير).[1]

ومـن أمثلة هذا المصدر في الشَّواذ كلمة: (عَتِيًّا) في قراءة ابن مسعود لقوله تعالـى: "وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيّاً".[2] بفتح العين. وكلمة: (صَلِيًّا) في قراءته أيضاً لقوله تعالى: " ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَى بِهَا صِلِيّاً".[3] بفتح الصاد.

ويقول ابن مجاهد: "لا أعرف لهما في العربية أصلاً".[4] ولا يجوز مثل هذا الإنكار من ابن مجاهد إذا علم أنَّ القراءات القرآنية حتى الشَّاذ منها تمثل المستوى العالي للغة العربية المشتركة، ولا تُمثِّل شيئاً من العامية.[5] وابن جني في مثل هذه المناقشات أقرب اللغويين العرب إلى الفهم الصحيح للدرس اللغوي، حيث يقول "إلا أنَّـه ــ أي الـشَّاذ ــ مع خروجه عنها ــ أي الصحيحة ــ نازع بالثقة إلى قرائه محفـوف بالـروايات مـن أمامه وورائه، ولعلَّه أو كثيراً منه مُساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه".[6] ووفقاً لهذا المنهج يرى أنَّه : "لا وجه لإنكار ابن مجاهد ذلك؛ لأنَّ

---

1. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 39 ؛ السيوطي: همع الهوامع 3: 283. الحويل: جودة النظر، والقدرة على التصرف. الزويل: الذهاب والاستحالة. والنخير: مد الصوت في الخياشيم.
2. سـورة مـريم، آيـة: 8. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 83 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 39 ؛الزمخشري: الكشاف 3: 8 ؛ أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط 196:6.
3. سـورة مـريم، آية: 70. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 83 ؛ ابن جني: المحتسب 39:2؛ الزمخشري: الكشاف 3: 8 ؛ أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط 196:6.
4. ابن جني: المحتسب 2: 39.
5. انظر: الراجحي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص: 1.
6. ابن جني: المحتسب 1: 32.

له في العربية أصلاً ماضياً، وهو ما جاء من المصادر على وزن (فَعِيل)"[1]. وعلى هـذا فـإنّ (عَتِيًّا)، و(صِلِيًّا) عند ابن جني مصدران. وذكر ذلك ابن منظور بقوله: فـ(العتي) من: (عَتَا) (عُتِيًّا)، و(عَتِيًّا)[2]. فصيغة (فَعِيل) في المصادر قد تدل على صوت، وقد تدل على غير ذلك كما ورد في أمثلة ابن جني التي ذكرها في توجيه هذه القراءة.

3.1.2 فُعُول وفَعُول:

يأتي (فُعُول) مصدراً لـ(فَعَل) اللازم سواء كان صحيحاً كـ(رَكَعَ رُكُوعاً)، و(خَرَجَ خُرُوجاً)، أو معتلاً كـ(وَقَفَ وُقُوفاً)، و(غابتْ الشَّمسُ غُيُوباً)، و(دَنى دُنُوّاً)، و(مَضى مُضِيّاً)، أم مُضَاعَفاً كـ(مَرَّ مُرُوراً).[3]

ومن أمثلة هذا البناء كلمة: (وُقُود) في قراءة الحسن بخلاف ومجاهد وطلحة ابـن مـصرِّف وعيـسى الهمذانـي لقوله تعالى:" فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ".[4]

وكان ابن السراج يقول في قولهم: (تَوضأْت وَضوءاً): "إنَّ هذا المفتوح ليس مـصدراً، وإنَّما هو صفة مصدر محذوف".[5] وتقديره عند ابن السراج: (تَوَضَّأْتُ

---

1. ابن جني : المحتسب2:39.
2. انظر: ابن منظور: لسان العرب 10: 32.
3. انظر: الأستراباذي: شرح الشافية 1: 151 ؛ السيوطي: همع الهوامع 3: 283.
4. سـورة البقـرة، آية: 24. انظر: الأخفش: سعيد بن مسعدة، (ت: 215هـ)، 1981م، معاني القرآن، ت: فائز فارس، دار البشير، عمان، ط3، 1: 51 ؛ النحاس: إعراب القرآن 1: 201 ابـن خالـويه: مختصر شواذ القرآن ص: 4 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 63 ؛ الزمخشري: الكشاف 1: 132 ؛ العُكبَري: التبيان 1: 43 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 1: 249.
5. ابن جني: المحتسب 1: 63.

وُضُــوءاً وَضُــوءاً)؛ لقــولك: (توضأتُ وُضُوءاً حَسَناً)، فالوَضُوء عنده صفة من الوَضاءة.[1]

ويخالــف ابــن جني ابن السراج في هذا، ويرى أنّه قد جاء عنهم: (الوَقُود) بالفــتح في المصدر، لقولهم: (وَقَدَتْ النارُ وَقُوداً)، ومثله: (أُولِعتُ به وَلُوعاً)، وهو حــسن القبول منك، كلّه شاذ، والباب هو الضم".[2] وإلى مثل هذا أشار أبو الحسن الأخفش ـــ ولعلّ ابن جني متأثّر به ـــ بقوله: "يُقرأ: (الوَقُود)، و(الوُقُود)، وزعموا أنّهما لغتان في معنى واحد".[3]

ولــو أنّ ابــن السراج أولى اللهجات العربية ما تستحق من اهتمام كما كان يفعــل ابــن جني لَمَا تعسّف في مثل هذا التأويل والتّقدير، ذلك أنّ أهم صفة للنحو الحديث أنّه يستبعد التقديرات العقلية، وما إليه من تأويل وتفسير. إنّ أهمّ ما يوصف به النحو الحديث أنّه شكلي (Formal).[4]

ومــثل هــذا يُقال في كلمة: (لَغُوب) في قراءة أبي عبد الرحمن السُّلمي وطلحة لقوله تعالى: "وَلا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ".[5] بفتح اللام.

---

1. انظر: ابن جني: المحتسب 1: 63.
2. ابن جني: المحتسب 1: 63.
3. الأخفش: معاني القرآن 1: 51.
4. انظر: السعران: محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، ص: 207.
5. سورة فاطر، آية: 35. انظر: النحاس: إعراب القرآن 3: 374 ؛ ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 124 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 285،2: 200.

2.2 المصادر السّماعية:

وهي المصادر التي لا تخضع لقاعدة ، وإنما المرجع فيها إلى السماع، وهي على النحو الآتي في المحتسب:

1.2.2 فُعْلى:

يقــع هذا البناء اسماً أو صفة أو مصدراً، ومن أمثلته في الصفات: (رَجَعَتُهُ رُجْعى)، و(بَشَرتُهُ بُشْرى)، و(أفتيْتُه فُتيا).[1]

ومــن أمثلة هذا البناء كلمة: (طُغْواها) في قراءة الحسن لقوله تعالى: "كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهَا"،[2] ويذهب ابن جني إلى أنّ:" هذا مصدر على (فُعْلى)، كأخواته من: الرُّجعــى، والحُــسنى، والبُؤْســى، والنُّعْمى. وعليه ما حكاه أبو الحسن من قراءة بعــضهم[3]: (وقُولــوا للنــاس حُسْنى)، كقولك: عُرْفاً"[4]. وإلى مثل هذا يذهب أبو حــيان، فيرى أنَّه "مصدر كــ(الرُّجْعى). وكان قياسها: (الطُّغيا) بالياء كــ(السُّقيا)، لكنهم شذوا فيه".[5] وإلى مثل هذا ذهب القرطبي حيث قال:"طُغْواها بضم الطاء على أنه مصدر ؛ كالرجعى والحُسْنى وشبهها في المصادر. وقيل هما لغتان"[6].

---

1. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 40 ؛ السيوطي: همع الهوامع 3: 295.
2. ســورة الــشمس، آية: 11، انظر: ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 174 ؛ ابن جني: المحتــسب 2: 363، الزمخشري: الكشاف 4: 764 ؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن20: 52 ؛ أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط 1: 285.
3. وهــي قــراءة الحسن وأبي طلحة بن مصرّف والأخفش، سورة البقرة، آية :83، انظر: ابن جني: المحتسب 2: 363 ، أبو حيان الأندلسي : البحر المحيط 1: 285-286، ابن منظور: اللسان 4: 123، ابن جني : الخصائص 3: 304.
4. ابن جني: المحتسب 2: 363 .
5. أبو حيان: البحر المحيط 8: 475.
6. القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 20: 52.

ويــرى الفراء أنّه "أراد (بطغيانها) إلا أنّ (الطَّغوى) أشكل برءوس الآيات؛ فاختير لذلك".[1]ولعل هذا يدخل في باب الترخص، واستعمال القرآن للترخص أقل كثيراً من استعمال الشعر له.[2]

ويـبدو أنّ الزمخشري تأثر بابن جني في توجيه هذه القراءة حيث عدّها من المصادر كالحسنى والرجعى [3].

2.2.2 فاعل:

يخـتص هـذا البناء باسم الفاعل من الثلاثي نحو: (شَرِب شَارِب)، و(سَأل سَائِل)، وقد يراد به المصدر، وقد بين ذلك ابن جني في كتاب الخصائص في باب: (اللفظ يرد محتملا لأمرين أحدهما أقوى من صاحبه أيجازان جميعاً فيه أم يقتصر على الأقوى منهما دون صاحبه).

ومن شواهد هذا الباب في قول سُحيم عبد بني الحسحاس[4]:

عُمَيْرَةَ ودِّعْ إنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيَا كَفَى الشَّيبُ والإسلاَمُ للمَرءِ نَاهِياَ

فيــرى ابــن جنـــي أنّ "القول هنا أن يكون (ناهياً) اسم الفاعل من (نهيت)؛ كــ(ساعٍ) من (سعيت)، و(سَارٍ) من (سَريت)، وقد يجوز مع هذا أن يكون (ناهيا) هنا مصدرا كــ(الفالج)، و(الباطل)، و(العائر)، و(الباغز)، ونحو ذلك مما جاء فيه المــصدر على (فاعل) حتى كأنه قال: (كفى الشيب والإسلام للمرء نَهْياً، ورَدْعاً)، أي: (ذا نهي)، فحذف المضاف، وعُلِّقت اللام بما يدل عليه الكلام، ولا تكون على

---

1. الفراء: معاني القرآن 3: 267.
2. حـسـّان، تمّام، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب،1988م، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ص: 82.
3. انظر: الزمخشري: الكشاف 4: 764.
4. انظــر: سـيبويه: الكتاب 4: 225 ، الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف 1: 168 ، ابن منظور: لسان العرب، مادة (كفى)13: 93.

هذا معلقة بنفس الناهي؛ لأنَّ المصدر لا يتقدم من صلته عليه، فهذا وإن كان عسَفاً فإنَّه جائز للعرب؛ لأنَّ العرب قد حملت عليه فيما لا يشك فيه، فإذا أنت أجزته هنا فلمْ تُجز إلا جائزاً مثله، ولم تأت إلا ما أتوا بنحوه"[1].

ومن أمثلة هذا البناء كلمة: (عالم) في قراءة ابن مسعود لقوله تعالى: "وَفَوْقَ كُــلِّ ذِي عِلْــمٍ عَلِيمٌ".[2] ويذهب ابن جني إلى أنَّه من أوجه تخريج هذه القراءة "أن يكــون (عالم) مصدراً كـــ(الفالج)، و(الباطل)، فكأنه قال: (وفوق ذي عِلْم عليم"[3].
وإلى مثل هذا ذهب أبو حيان بقوله: "(عالم) مصدر بمعنى: (عِلْم)، كـــ(الباطل)".[4]

3.2.2 فَيْعَال:

من أمثلة هذا البناء كلمة: (إِيَّابَهُم) في قراءة أبي جعفر يزيد لقوله تعالى: " إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ".[5] بالتشديد. وهو مما جاء من المصادر على (فَيْعَال). يقول ابن جني: "وذلك أنْ يكون بني من (آب): (فَيْعَلت) وأصله: (أيوبت)، فقلبت الواو ياءً؛ لوقوع الــياء ســاكنة قبلها، فصارت: (أيَّبْتُ)، ثم جاء المصدر على هذا: (إيَّاباً)، فوزنه: (فيعال)، (إيواب)، فقلب بالواجب"[6].

---

1. ابن جني: الخصائص 2: 491.
2. سورة يوسف، آية: 76. انظر: مختصر شواذ القرآن ص: 65 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 347 أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط 5: 328.
3. ابن جني: المحتسب 1: 347.
4. أبو حيان: البحر المحيط 5: 328.
5. ســورة الغاشية، آية: 25. انظر: الفراء: معاني القرآن 3: 259 ؛ ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 172 ؛ ابن جني: المحتسب2: 357؛ الزمخشري: الكشاف 4: 747 ؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن20: 27.
6. ابن جني : المحتسب 2: 358.

ثـم يـوجهها ابن جني توجيهاً آخر فيقول: "وإنْ شئت أيضا جعلت (أوَّبت) (فـوعلت) بمنـزلة (حـوقلت)، وجاء المصدر على (الفيعال)، كـ(الحيقال)، أنشد الأصمعي[1]:

يا قوم، قد حَوْقَلْتُ أو دَنَوْتُ وبَعْدَ حِيقالِ الرِّجالِ الـمَوْتُ

فـصارت (إيواباً)، كـ(الحيقال)، ثم قلبت الواو للياء قبلها، فصارت (إيَّاباً)، وقـد تكون من باب (فعولت)، كـ(جَوْهر)، فتقول في مصدره على حد (جِهوار): (إيَّاب)، فتقلب الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، ولم يحمها من القلب إدغامها؛ لأنها لم تدغم في عين فتحميها وتنهض بها، وإنما أدغمت في واو (فَعْولت) الزائدة الجارية مجرى ألف (فاعلت)"[2].

وقـد أنكر الفراء هذه القراءة عندما سئل عن (إيَّابَهم)، فقال: "لا يجوز على جهـة من الجهات"[3]. وتبعه في ذلك أبو حاتم[4]. وكذلك أبو جعفر النحاس بقوله: "هـو لحـن؛ لأنَّـه من (آبَ) (يئوب)، فلو كان مشدداً كان (إوَّابهم)، وكان يكون (إيوابهم)"[5].

أمَّـا الزمخـشري فيرى أنها مصدر على (فيعال) من الإياب ، أو أن يكون أصله أوّابا: فعالاً من أوّب، ثم قيل إيوابا ، كديوان في دوّان.[6]

في حين نرى أنَّ ابن جني يجد لها تخريجين في العربية، وهو بذلك يبقى في نطـاق المـنهج الوصفي دون خروج عنه إلى مضايق المعايير والأقيسة، ذلك أنَّ

---

1. انظر: ابن منظور: لسان العرب ، مادة(حقل)4: 182. ويروى: (وبَعْدَ حَوْقال)،حوقل الشيخ: اعتمد بيديه على خصريه.
2. انظر: ابن جني : المحتسب 2: 358-359.
3. الفراء: معاني القرآن 3: 259.
4. ابن جني: المحتسب 2: 357.
5. النحاس: معاني القرآن 5: 215 ـــ 216.
6. الزمخشري: الكشاف 4: 747.

القول بأنّ هذا الأمر له وجه أو ليس له وجه "فتح لباب من العبارات المعيارية التي حفلت بهـا كتب النحو والصرف والبلاغة، وقد جعلت هذه العبارات كتب النحو والصرف كغيرها من الدراسات اللغوية تنتفخ بلا مبرر"[1].

3.2 المصدر الميمي:

لـم يطلق علماء العربية القدماء هذا المصطلح على هذا النوع من المصادر، بـل كانوا يطلقون عليه (المصدر، أو اسم المصدر)، وتسميته بالمصدر الميمي هي من المصطلحات المتأخرة.

وقد أشار سيبويه إلى هذا النوع من المصادر قائلاً: "فإذا أردت المصدر بنيته على (مَفْعَل)، وذلك قولك: (إنّ ألفَ درهم لمَضرَباً)، أي: (لضرباً)"[2].

ويـرى المبـرد: "أنّ المـصادر تلحقها الميم في أولها زائدة؛ لأنّ المصدر مفعول، فإذا كان كذلك جرى مجرى المصدر الذي لا ميم فيه في الإعمال وغيره، وذلـك قولك: (ضربته مَضرَباً)، أي: (ضَرباً)، و(غزوته غَزواً ومَغْزَى)، و(شتمته شَـتْماً، ومَشْتَماً)"[3]. والمبرد هنا لم ينص صراحة على تسميته بالمصدر الميمي، ويساويه مع المصادر الأخرى.

وأطلق ابن جني عليه المصدر دون تخصيص أو تقييد، وأتى بأمثلة له، ومن ذلك ما نقله عن البصريين من قولهم: " إنّ اسم المكان والمصدر على وزن المفعول فـي الرُّباعـي قلـيل، إلاّ أن تقيـسه، وذلـك نحو: (المدحرج)، تقول: (دحرجته مدحـرجاً)، و(هـذا مدحـرجنا)، و(قلقلته مقلقلاً)، و(هذا مقلقلنا)، وكذلك (أكرمته مُكـرماً)، و(هذا مكرمك)، أي: موضع إكرامك، وعليه قوله تعالى: "وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ

---

1. حسّان: اللغة بين المعيارية والوصفية ص: 50.
2. سيبويه: الكتاب 4: 87.
3. المبرد: المقتضب 2: 119.

مُمَــزَّق"[1]، أي: (تمــزيق)"[2]. ويورد ابن جني شواهد له في لغة الشعر نحو قول جرير[3]:

أَلَــمْ تَعلَمْ مُسَرَّحِيَ القَوافِي فَلا عِيًّا بِهِنَّ ولا اجْتِلابا

أي: (تسريحي)، ونقول على ما مضى: (تألّفته متألّفا)، و(تدهورتَ متدهوراً)، و(هــذا متدهورك)، و(تقاضيتك متقاضَى)، و(هذا متقاضاك)[4]. ويورد أيضاً قول كعب بن مالك[5]:

أُقاتِل حتى لا أَرى لي مُقاتَلاً ولَنجو إِذا غُمَّ الــجَبانُ من الكَرْبِ

ويــرى أنَّ قوله: (حتى لا أرى لي مُقاتَلاً) مصدر، ويبعد أن يكون موضعاً أي: (حتى لا أرى لي موضعاً للقتال)، ويذهب إلى أنَّ المصدر هنا أقوى وأعلى[6].

ويــنص ابــن جني على أنَّ: "موضع زيادة الميم أن تقع أوّلاً وبعدها ثلاثة أحــرف، نحو: مَضْرَب، ومَقْتَل، ومَحْمَل"[7]. ويذهب ابن يعيش إلى أنّه :" لا تزاد (الميم) في الأفعال، إنما ذلك في الأسماء نحو: المصادر، وأسماء الزمان والمكان، نحو قولك: (ضربته مَضْرَبا): أي ضرباً"[8].

---

1. سورة سبأ، آية: 19.
2. ابن جني: الخصائص 1: 367.
3. انظر: ابن منظور: اللسان، مادة(جلب) 3: 167.
4. انظر: ابن جني : الخصائص 1: 367 ــ 368.
5. انظر: ابن منظور: اللسان ، مادة (قتل) 12: 23.
6. انظر: ابن جني: الخصائص 1: 368.
7. ابــن جنــي: أبو الفتح عثمان، التصريف الملوكي، (2001)، ت: البدراوي زهران، الشركة المصرية العالمية للنشر، القاهرة، ص: 57.
8. ابــن يعــيش: يعيش بن علي، شرح التصريف الملوكي لابن جني، (1973)، ت: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ص: 150 ــ 151.

أمَّــا تسميته بــ(اسم المصدر)، فقد أشار إليها ابن عصفور حين قال:" اسم المصدر والزمان والمكان يأتي على(مَفْعَل) بفتح العين، نحو: (المَقْعَد والمَذْهَب)"[1].

ولعــلَّ ابن هشام من أوائل من أطلق على هذا المصدر مصطلح: (المصدر الميمـــي)، ويظهر ذلك في حديثه عن (أحوال عمل اسم المصدر) حيث ينصُّ على أنَّ اســم المــصدر: "ما بدئ بميم زائدة لغير المفاعلة، كــ(المَضْرَب)، و(المَقْتَل)، وذلــك؛ لأنَّــه مصدر في الحقيقة، ويسمى المصدر الميمي، وإنَّما سَمَّوهُ أحياناً اسم مصدر تَجَوُّزاً".[2]

وتعريف المصدر الميمي لدى المحدثين لا يكاد يختلف كثيراً عن تعريفه لدى القــدماء، حيث يُعرفه أحمد مختار عمر بأنَّه: " كل اسم يدل على الحدث، وقد بدئ بمــيم زائــدة لغير المفاعلة، وهو الذي يطلق عليه الجمهور اسم (المصدر الميمي) مثل: (مَضرَب)، و(مَقْتَل)".[3]ويظهر جليّاً تشابه هذا التعريف بما نُقل سابقاً عن ابن هشام.

ويــصاغ المصدر الميمي من الثلاثي على وزن (مَفْعَل)، بفتح الميم والعين، وسكون الفاء، نحو: (مَضْرَب)، و(مَنْصَر)، ومن غير الثلاثي يصاغ على زنة اسم المفعول، نحو: (مُكْرَم)، و(مُعَظَّم)، و(مُقام).[4]

---

1. ابــن عصفور: علي بن مؤمن(669هــ)، 1971م، المقرب، ت: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، 2: 136.
2. ابــن هــشام: جمال الدين بن يوسف (ت: 761هــ)، 1994م، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ت: بركات يوسف هبُّود ورفيقه، دار الفكر، بيروت، ص: 533.
3. أحمد مختار عمر: من قضايا اللغة والنحو، ص: 204.
4. انظــر: الحملاوي: أحمد، شذا العرف في فن الصرف، المكتبة الثقافية، بيروت، ص: 73 ؛ قباوة: تصريف الأسماء والأفعال، ص: 145- 146.

ومن أمثلة المصدر الميمي في القرآن الكريم كلمة (المَفَر) في قراءة الجماعة لقـوله تعالى: "يَقُولُ الْإِنسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفَرُّ" [(1)]. وقد ذكر ابن جني أنَّ "(المَفَر) بفتح الميم والفاء ــ المصدر، أين الفِرار"[(2)].

وابن جني في ذلك يوافق سيبويه الذي يرى أن (المَفَرّ) هنا مصدر على وزن (مَفْعَل)، يريد: (أين الفِرار).[(3)]

وأمثلـته فـي كتاب المحتسب ما ذكره ابن جني في قوله: "المصدر من فَعَلَ يفعـل والمكـان والـزمان كلهن على (مَفْعَل) بالفتح كقولك: (ذهبت مَذْهَبا)، أي: (ذَهابـاً)، و(مَذْهَـباً)، أي: (مكانا يذهب فيه)، و(هذا مَذْهَبُك)، أي: (زمان ذهابك)، وكذلك: (سأل يسأل مسألاً)، فهو: مصدر ومكان وزمان، و(بعث يبعث مبعثا) هو: مصدر ومكان وزمان".[(4)]

---

1. سورة القيامة، آية: 10؛ انظر: ابن جني: المحتسب 2: 341.
2. ابن جني: المحتسب 2: 341.
3. سيبويه: الكتاب 4: 87.
4. ابن جني: المحتسب 2: 30.

الفصل الثالث

المشتقات

الفصل الثالث

المشتقات

اشـتقاق الـشيء لغـة: بنيانه من المرتجل، واشتقاق الكلام: الأخذ فيه يمينا وشـمالا، واشـتقاق الحرف من الحرف أخذه منه، ويقال: شقق الكلام إذا أخرجه أحسن مخرج.[1]

ويُعرّف الاشتقاق اصطلاحاً بأنه: "نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيباً، ومغايرتهما في الصيغة".[2]

وينظـر علماء اللغة المحدثون إلى الاشتقاق على أنّه صلة رحم معينة تقوم بين الكلمات، قوامها اشتراك هذه الكلمات المختلفة الصيغة في أصول ثلاثة معينة، فتكون فاء الكلمة وعينها ولامها فيهن واحدة.[3]

والنحاة العرب يقصرون المشتق على ما يدل على ذات وصفة، وهذا ينحصر فـي أربعة من المشتقات هي: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل. وقاموا بإخراج اسم الآلة واسمي الزمان والمكان من المشتقات، وزعموا أنهـا جامدة؛ لدلالتها على ذات معينة بالزمان أو المكان أو الآلة، فهي لا يوصف بها، ولا تعمل عمل الفعل كسائر المشتقات.[4]

أمّـا الصرفيون فيجعلون الاشتقاق شاملاً لهذه الأنواع الأربعة مُضافاً إليها: اسـم الزمان، والمكان، واسم الآلة، والأفعال الثلاثة: الماضي والمضارع والأمر، واسم المرة، واسم الهيئة، والمصدر الميمي.[5]

---

1. انظر: ابن منظور: لسان العرب، مادة: (شقق) 8: 113-113.
2. الجرجاني: علي بن محمد، 1995م، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، ص: 27.
3. انظر: حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها ص: 166.
4. انظر: قباوة : تصريف الأسماء والأفعال ص:128.
5. انظر: السيد: أمين علي، 1985م، في علم الصرف، دار المعارف، القاهرة، ط3، ص: 23.

والاشـــتقاق عند اللغويين أوسع مما ذكر؛ لأنه يشمل أخذ كلمة من أخرى مع الاختلاف في ترتيب الحروف، وذلك كأخذ (الحلم) من (الحمل)، و(الملح) و(اللمح) و(اللحم) من الحروف الثلاثة: (ح، ل، م).[1] وقد استفاد من هذا النوع من الاشتقاق الخليل بن أحمد، فكان أول من استعمل هذه الطريقة في معجمه: العين، وتبعه عدد من أصحاب المعاجم.[2]

1.3 أصل المشتقات:

اخـــتلف علماء العربية في أصل المشتقات، فيرى البصريون أنّ المصدر هو الأصـــل، وما عداه من الفعل بأنواعه الثلاثة، وسائر المشتقات من الصفات؛ كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، ومن غير الصفات كاسم الزمان واسم المكان واسم الآلة، فروع عن المصدر ومأخوذة منه.[3] أمّا الكوفيون فيـــرون أنّ الفعـــل أصل للمصدر وغيره من المشتقات.[4] ويرى ابن جني ما يراه البصريون في أن أصل المشتقات المصدر. حيث يقول: " المصادر أصول للأفعال حكم بإلحاقها بها،[5] وقال كذلك : "الفعل مشتق من المصدر"[6].

ومـــن هـــذا الجـــدل المحتدم بين مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة في أصل المشتقات يظهر التفكير الفلسفي والمنطقي في طريقة الحوار واستخدام المصطلحات من خلال تكييف العلاقة بين هذه المشتقات على أساس الأصل والفرع، و"القول بأنّ

---

1. السيد: في علم الصرف، ص:23.
2. المصدر نفسه ص:23.
3. عبد الحميد: محمد محيي الدين، 1990م، دروس التصريف، بيروت، لبنان، ص: 15.
4. انظـــر: الأنـــباري: الإنصاف في مسائل الخلاف 2: 236–237 ؛ الحميد: دروس التصريف ص: 15–16.
5. ابن جني : الخصائص 1 :232.
6. انظر: ابن جني: كتاب اللمع في العربية ص28 ؛ ابن جني: سر صناعة الإعراب 2: 732.

صــيغة ما أصل لصيغة أخرى مما يتنافى مع المنهج اللغوي الحديث".[1] وهذا أمر وقع فيه ابن جني كغيره من نحاة العربية.

ووجــه القول في ضوء الدراسات الصرفية الحديثة "أنّ مسألة الاشتقاق تقوم علــى مجرد العلاقة بين الكلمات واشتراكها في شيء معين خير من أن تقوم على افتراض الأصل والفرع".[2]

وقد فطن لهذا الرأي ابن طلحة أستاذ جار الله الزمخشري فرأى أنّ المصدر أصل مستقل، والفعل أصل آخر مستقل، وليس أحدهما فرعا من الآخر ولا مأخوذا منه.[3]

وعلى هذا يجب إخراج مصطلح (الاشتقاق) من الدراسات الصرفية واستبداله بمــصطلح آخــر لا يــرتبط بمعنى الأصلية والفرعية كما هو الشأن في مصطلح الاشتقاق، وليكن هذا المصطلح الجديد (العلائقية).

ووفقــاً لوجهة النظر التقليدية يرى ابن جني أن "العرب لم تحجم أحياناً عن الاشتقاق من غير المصادر، فاشتقت من أسماء معان ومن ذوات حسية ومن أسماء الأزمــنة والأمكــنة ومــن أسماء الأصوات ومن الحروف "[4]. وقد ذكر ابن جني بعضاً من هذه الاشتقاقات على النحو الآتي:

أولاً: الاشــتقاق مــن الحروف: فقد اشتق من حروف المعاني، فقال: "وذلك عندي أصل تصرُّف النعمة والنعيم والإنعام وجميع ما في هذا الحرف، إنما هو من قولنا: (نَعَمْ)، وذلك أن (نَعَمْ) محبوبة مستلذة، وهي ضد (لا) الكزّة المستكرهة. فإن قيل: فكيف يجوز الاشتقاق من الحروف؟

---

1. حسّان: تمّام، 1990م، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ص: 181.
2. حسان: مناهج البحث في اللغة ص: 182.
3. عبد الحميد: دروس التصريف، ص: 15.
4. الأفغاني: في أصول النحو ص: 143.

قـيل: قد اشتق منها في غير موضع، قالوا: (سألني حاجة، فلاليت له)، أي قلت له: (لا). و(سألتك حاجة)، فوليت لي، أي قلت: (لولا).[1]

واشتقوا من الحرف فقالوا: "سوّفت الرجل أي قلت له: (سوف)، وهذا فعل ــ كما ترى ــ مأخوذ من الحرف ومن أبيات الكتاب قول ابن مقبل[2]:

لو ساوَفَتْنا بِسَوْفَ من تَـحِيَّتِها سَوْفَ العَيُوفِ لراحَ الرَّكْبُ قد قَنِعُوا"[3]

ثانـيا: الاشـتقاق من أسماء الأصوات: لقد ذكر ابن جني أنه "ذهب بعضهم إلـى أنّ أصل اللغات كلها إنّما هو من الأصوات المسموعات كدوي الريح وطنين الـرعد وخرير المياه، ونعيق الغراب وصهيل الفرس... ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد، وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبل".[4]

وقد اشتق كذلك من الأصوات الجارية مجرى الحروف أفعالاً فقال: "وقالوا: حاحيت وعاعيت وهاهيت، فاشتقوا من حاءٍ وعاءٍ وهاءٍ، وهنّ أصوات والأصوات للحروف أخوات، وما أكثر ذلك".[5]

---

1. انظر: ابن جني: المحتسب 2 :349 ؛ ابن جني: الخصائص 1: 419.
2. انظر: ابن جني : المحتسب 1: 298 ؛ سيبويه: الكتاب 4: 212 ؛ ابن منظور: لسان العرب (مادة سوف)، 7: 303.
3. ابن جني: الخصائص 2: 36.
4. انظر: ابن جني : الخصائص 2: 163-167 ؛ الأفغاني: في أصول النحو ص: 144.
5. ابـن جني : المحتسب 2: 349. وانظر: ابن جني : الخصائص 2: 42. هاهيت بالإبل: إذ عَسوتَها وزجـرتها قلت لها: هَاهَا، و هَأْهَأْتُ للعَلَف، وجَأْجَأْتُ بالإبل لتشرب. حَأْحَأْتُ وهو زَجْـر للغنم أيضاً عن السَّقْـي، وكذلك عاعيت، هو زجر للغنم يقال: حَأْحَأْتُ به و حاحَيْت، وعاعى الغنم زجرها، وسَأْسَأْت بالـحمار إذا قلت سَأْسَأْ، وكذلك شأشأت، وهو دعاء الحمار إلـى الماء وهو كذلك للغنم. انظر: ابن منظور: اللسان: مادة (حا)،4: 6؛ (هيه)،15: 126؛ (شأشأ)،8: 6.

ثالـــثاً: الاشـــتقاق مـــن الأسماء الأعجمية: فقد نقل ابن جني قول أبي علي "ويـــؤكّد ذلك أن العرب اشتقت من الأعجمي النكرة، كما تشتق من أصول كلامها، قال رؤبة ابن العجاج ابن روبة [1]:

هل يَنفَعَنّـــي كذبٌ سختيـــتُ، أو فضةٌ أو ذَهَبٌ كِبْرِيتُ؟

قـــال: فـ(سختيت) من (السخت)؛ كـــ (زحليل) من (الزحل) وحكى لنا أبو علـــي عن ابن الإعرابي أظنه قال: درهمت الخبّازى؛ أي صارت كالدراهم، فاشتق من الدرهم، وهو اسم أعجمي"[2].

وقال ابن جني "ومما اشتق من كلام العجم ما أنشدناه من قول الراجز:[3]

هل تَعرِفُ الدارَ لأمّ الـــخَزْرَجِ منها فَظِلْتَ الـــيومَ كالـــمُزَرَّجِ

أي الـــذي شرب الزرجون؛ وهي الخمر، فاشتق (المزرّج) من (الزرجون)، وكان قياسه: كالمزرجن"[4].

2.3 أقسام الاشتقاق :

ينقـــسم الاشتقاق إلى الاشتقاق الصغير، والاشتقاق الكبير، والاشتقاق الأكبر، ويرجع الفضل في مثل هذا التقسيم إلى ابن جني في الخصائص وإن لم يطلق على هذه الأنواع تلك المسميات المتعارف عليها الآن،[5] والاشتقاق الصغير أو العام هو:

---

1. ابـــن منظور: لسان العرب (مادة كبر)، 13:13 ، وفي رواية أخرى: (هل ينجيني حلِف)، انظر: ابن جني: الخصائص 1: 359.
2. ابن جني: الخصائص 1: 359.
3. انظر: ابن جني: الخصائص 1: 360 ؛ ابن منظور : لسان العرب ، مادة (زرجن) 7: 24.
4. ابن جني: الخصائص 1: 360 .
5. المصدر نفسه 2: 135 .

أن تشتق من الفعل: (فهم) مثلاً صيغاً أخرى مثل: (فاهم). (مفهوم). (تفاهم)....إلخ، وهذا الاشتقاق العام ليس إلا نوعاً من التوسع في اللغة. [1]

أمـــا الاشـــتقاق الكبيـــر، فيفسر لنا عادة بأنّ بعض المجموعات الثلاثية من أصـــوات ترتبط ببعض المعاني ارتباطاً مطلقاً غير مقيد بترتيب[2]، ويبدو أنّ ابن جنـــي قد اقتبس تقلبات الأصول من معجم العين وأمثاله إلا أن أصحاب المعاجم لم يـــربطوا بـــين دلالات تلـــك الصور، ويمثل له ابن جني بعدة مجموعات لا يخلو معظمها من التكلف والتعسف وتلمس العلاقة مهما كانت غامضة. بل لقد غالى ابن جني في هذا إذ جعل مجرد الاشتراك في أصلين فقط من الأصول الثلاثة دليلاً على الاشـــتراك العـــام فـــي معنى عام لبعض الكلمات، وهذه الأمور من باب التخيلات والـــتأملات التـــي تشبه أحلام اليقظة عند رجل اشتد ولعه وإعجابه باللغة العربية، فتـــصور فـــيها مـــا لـــيس فيها، ولضفي عليها من مظاهر السحر ما لا يصح في الأذهان، ولا تتصف به لغة من لغات البشر.

أمـــا النوع الثالث من الاشتقاق، فهو الاشتقاق الأكبر، ويمثل له عادة بكلمات مـــثل: (الجثل)، و(الجفل) ونحو هذا، والأجدر بهذا النوع من الاشتقاق أن يُعد من الكلمات التي تطورت أصواتها، والتي تبحث عادة في فصل القلب والإبدال.[3]

وفـــي حالـــة الاشتقاق العام تحدث تغيرات بين الأصل المشتق منه، والفرع المـــشتق يوضـــحها السيوطي بقوله: ثم التغيرات بين الأصل المشتق منه والفرع المـــشتق خمسة عشر هي: زيادة حركة في المشتق مثل: (عَلِم) من (العِلْم)، وزيادة مـــادة مـــثل: (طالب) من (الطلّب)، وزيادتهما معا مثل: (ضارَبَ) من (الضَّرْب)، ونقـــصان حـــركة مـــثل: (فَـــرَس) من (الفَرَس)، ونقصان مادة مثل: (ثَبَتَ) من (الثّبات)، ونقصان حركة وزيادة مادة مثل: (غضبى) من (الغضب)، ونقصان مادة

---

1. انظر: ابن جني: الخصائص 2: 135-138 .
2. ابن جني: الخصائص 2: 135-140 .
3. انظر: أنيس: من أسرار اللغة ص: 52 ــ 57.

وزيـــادة حركة مثل: (حَرَم) من (الحرمان)، وزيادتهما ونقصانهما مثل: (استنوق) من (الناقة)، تغاير الحركتين مثل: (بطر) من (بطر) نقصان حركة وزيادة أخرى وحــرف مثل: (ضرب) من (الضرب)، نقصان مادة وزيادة أخرى مثل: (راضع) مــن (الرضاعة)، ونقصان مادة وزيادة أخرى وحركة مثل: (خاف) من (الخوف)، لأن الفاء ساكنة من خوف لعدم التركيب، نقصان حركة وحرف وزيادة حركة فقط مــثل: (عد) من (الوعد) فيه نقصان الواو وحركتها وزيادة الكسرة، نقصان حركة وحــرف وزيـــادة حــرف مــثل: (فاخــر) من (الفخار) نقصت ألف وزادت ألف وفــتحة"[1]. وأمثلة المشتقات التي عالجها ابن جني في كتاب المحتسب على النحو الآتي:

3.3 اسم الفاعل:

يُـــشير سيبويه إلى اسم الفاعل دون ذكر تعريف محدد له، حيث يقول: "فأمّا (فعــل يفعــل) ومصدره، فــ(قتل يقتل قتلاً)، والاسم: (قاتل)"[2]. ونصَّ على أنّهم "أجــروا اســم الفاعــل إذا أرادوا أن يــبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء: (فاعل)"[3]. فسيبويه لم يعرفه كما عرّفه المتأخرون من العلماء، وهذا يعود إلى أنّ المصطلحات الصرفية عند سيبويه لمّا تحدد معالمها، وتتضح مفاهيمها بعد.[4]

---

1. انظر: السيوطي: عبد الرحمن جلال الدين،(ت911هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ت: محمد جاد المولى، وعلي البجاوي، ومحمد أبي الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت،1: 348 -349.
2. سيبويه: الكتاب 4: 5.
3. المصدر نفسه 1: 11.
4. انظر: الحديثي: أبنية الصرف في كتاب سيبويه ص: 26.

وقـال ابن السرّاج : "اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل... نحو: (ضارب)، و(آكـل) و(قاتِل)، يجري على: (يضرب)، فهو: (ضارب)، و(يقتل)، فهو: (قاتل)، و(يأكل)، فهو: (آكل)"[1].

ويرى ابن جني أنّ: "اسم الفاعل نحو: (قائِم) و(قاعِد)، لفظه يفيد الحدث الذي هو (القيام) و(القعود)، وصيغته وبناؤه يفيد كونه صاحب الفعل"[2].

واسـم الفاعـل صـفة تشتق من مصدر الفعل المتصرف المبني للمعلوم، و يـصاغ مـن الثلاثي على وزن: (فاعل) نحو: (كتب كاتب)، (لعب لاعب)، و(أخذ آخذ)، و(سال سائل)، ومن غير الثلاثي على وزن الفعل المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الأخر، وذلك نحو: (دَحْرَجَ مُدَحْرِج).[3]

وقـد تـشترك صيغتي اسم الفاعل واسم المفعول في بناءٍ واحد مما كان قبل آخره ألف، وهذا ما أشار إليه ابن جني في قوله: "من ذلك قولهم (مختار) و(معتاد)، ونحو ذلك، فهذا يحتمل تقديرين مختلفين لمعنيين مختلفين، وذلك إن كان اسم الفاعل فأصـله: (مُختيِر) و(مُعتوِد) كـ(مُقتطِع) (بكسر العين)، وإن كان مفعولاً، فأصله: (مُختيَـر) و(مُعتوَد) كـ(مُقتَطَع)، فـ(مختار) من قولك: (أنت مختار للثياب)، أي: مُـستجيد لهـا، أصـله: (مُختيِر)، و(مختار) من قولك: (هذا ثوب مختار) أصله: (مُختيَـر)، فهذان تقديران مختلفان لمعنيين، وإنّما كان يكون هذا مثلاً لو كان تقدير فـتح العـين وكسرها لمعنى واحد فأما وهما لمعنيين فسائغ حسن"[4]. والسياق هو الحكم في تحديد هوية البناء هل هو اسم فاعل أم اسم مفعول؟.

---

1. ابن السراج: الأصول في النحو 1: 122.
2. ابن جني: الخصائص 3: 101.
3. انظـر: الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف ص :74 ؛ قباوة: تصريف الأسماء والأفعال ص: 149 – 150.
4. ابن جني : الخصائص 1: 347.

وذكـــر ابن جني أن العرب قد تحذف ألف (فاعل) تخفيفاً، ومن ذلك توجيهه لقـــراءة يحيـــى والأعمـــش وطلحـــة بـــن مصرّف، ورويت عن أبي عمرو: "مِنَ القَنِطِينَ"[1]. حيث يقول "ينبغي أن يكون في الأصل (القَانِطِينَ) كقراءة الجماعة إلا أنَّ العرب قد تحذف ألف فاعل في نحو هذا تخفيفاً. قال الراجز[2]:

أَصْبَحَ قَلْبِي صَرِدَا   لا يَشْتَهِي أَنْ يَرِدَا

إِلاَّ عَـــراداً عَـــرِدَا   وصِلِّـــيَاناً بَـــرِدَا

وعَنْكَثاً مُلْتَبِدَا

يريد: (عَارِداً)، و(بارِداً)، فحذف الألف تخفيفاً. ألا ترى أبا النَّجم قال:

كأنَّ في الفُرُش القتَادَ العَارِدا

أي: القوي الخشن، وقد ذكرنا نحو هذا"[3]. ويرى ابن منظور أنَّ الألف هنا حذفت للضرورة.[4]

ويقـــع التـــباين هنا في وجهة النظر بين ابن جني الذي يرى أنَّ الحذف هنا للتخفيف، وابن منظور الذي يراه للضرورة، ولعل الصواب يجانب ابن منظور، فلو اقتـــصر هذا النمط من اسم الفاعل على لغة الشعر لأمكن نسبته للضرورة الشعرية سواء أكان للشاعر مندوحة عن هذا أم لم يكن. ولكن ورود هذا النمط أيضاً في لغة النثـــر متمـــثلاً فـــي القراءات القرآنية، يجعل اللجوء إليه من أجل التخفيف أقرب للـــصواب، ولو أنَّ ابن جني ذكر اسم الراجز وقبيلته لأمكننا ذلك من الوقوف على مظهـــر مـــن مظاهر اللهجات العربية القديمة؛ ومعرفة القارئ وبيئته لا تسعفنا في

---

1. ســـورة الحجر، آية: 55. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 71 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 4.
2. ابن منظور: لسان العرب، مادة: (عرد) 10: 89.
3. ابن جني: المحتسب 2: 4.
4. انظر: ابن منظور: لسان العرب 10: 89.

نسبة هذه الظاهرة إلى بيئة لغوية معينة؛ لأنَّ القراء في قراءاتهم ــ في كثير من الأحيان ــ يخالفون بيئاتهم اللغوية التي نشئوا فيها.

وليس الأمر كما يذهب ابن جني بأنَّ الألف هنا قد حذفت من اسم الفاعل ولم يبق لها أثر، وإنما الذي حدث من وجهة نظر الدراسات الصوتية الحديثة هو تقصير لألف المد التي استعيض عنها بفتحة القاف في (القَنِطين)؛ لأن الفرق بين الفتحة وألف المد لا يعدو أن يكون فرقاً في الكمية[1]، وهذا ما أشار إليه ابن جني بقوله: إنَّ الحركات أبعاض لحروف المد. ولكنه لم يطبق هذا القول في دراساته الصرفية.

ومن أبنية اسم الفاعل التي ذكرها ابن جني كلمة: (صادِ) بكسر الدال، في قراءة أُبي بن كعب، والحسن، وابن أبي إسحاق لقوله تعالى: "ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ" [2]. وقرأ الثقفي:(صادَ) بفتح الدال. [3]

ويرى ابن جني أنَّ "المأثور عن الحسن أنَّه كان يكسر الدال من (صادِ)؛ لأنَّه عنده أمر من: (المصاداة)، أي: عارض عملك بالقرآن".[4] ويرى ابن جني أيضاً أنَّه "يمكن أن تكون كسرة الدال لالتقاء الساكنين، كما أنَّ فتحها فتحٌ لذلك"[5]. وفي هذا القول إشارة من ابن جني إلى أنَّ (صاد) بالكسر والفتح حرف هجاء، وليست فعل أمر، وإنْ كان الأصل في حروف الهجاء الوقوف عليها بالكسر. ولعلَّ ابن جني في هذا يتبع الفراء في قوله عن قراءة: (صادِ): "جزمها القراء إلا الحسن، فإنَّه خفضها بلا نون لاجتماع الساكنين، كانت بمنزلة من قرأ: "نْ وَالْقَلَمِ وَمَا

---

1. أنيس: الأصوات اللغوية ص: 38.
2. سورة ص، آية: 1. انظر: الفراء : معاني القرآن 2: 396؛ النحاس: إعراب القرآن 3: 449؛ ابن جني: المحتسب 2: 230 ؛ الزمخشري: الكشاف 4: 72؛القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 15: 94.
3. ابن جني: المحتسب 2: 230.
4. المصدر نفسه 2: 230.
5. المصدر نفسه 2: 230.

يَسْطُرُونَ"[1]. و "يس وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ"[2]، جعلت بمنزلة الأداة كقول العرب: (تركته حاثِ باثِ)، و(خازِ وبازِ) يخفضان؛ لأنَّ الذي يلي آخر الحرف ألف، فالخفض مع الألــف، والنصب مع غير الألف، يقولون: (تركته حيثَ بيثَ)، و(لأجعلنك حيصَ بيصَ) إذا ضيق عليه، وقال أمية ابن أبي عائذ الهذلي:

قد كُنْتُ خَرّاجاً وَلُوجاً صَيْرَفاً، لم تَلْتَحِصْنِي حَيْصَ بَيْصَ لَحَاصِ

يــريد الحائص فقلب كما قال: (عاقٍ) يريد: (عائق)، و(صادٍ) في معناها"[3]. وتبع الفراء وابن جني في هذا الرأي أبو حيان الأندلسي.[4]

وينقل ابن جني رأياً لأبي علي الفارسي يرى فيه أنَّ كلمة: (صادِ) "فاعل من الصدى، وهو ما يعارض الصوت في الأماكن الخالية من الأجسام الصلبة".[5]

ومــن أمثلة اسم الفاعل كلمة: (خالصة) في قوله تعالى: "وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا" [6] حيث ورد فيها ثلاث قراءات: قراءة سعيد بن جبير: (خالصاً)، وقراءة ابن عباس والزهري والأعمش وأبو طالوت: (خَالِصُه)، وقراءة ابــن عــباس وابن مسعود والأعمش بخلاف (خالصٌ)، وجهها ابن جني على أنَّها جميعاً اسم فاعل.[7]

1. سورة القلم، آية:1
2. سورة يَس، آية:1
3. الفراء: معاني القرآن 2: 396.
4. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 7: 366.
5. ابن جني : المحتسب 2: 230.
6. سورة الأنعام، آية :139.
7. انظــر: الطبري : جامع البيان 8: 60؛ ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 41 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 232-233؛القرطبي: الجامع لأحكام القرآن7 : 63.

4.3 صيغ المبالغة:

المبالغة أن تبلغ في الأمر جهدك وبَلّغَ يبالغ مبالغة وبلاغا إذا اجتهد في الأمر، ويقال: (بَلّغ فلان)، أي: (جُهِدَ)[1]. ويذهب ابن جني إلى أنّه: "في المبالغة لا بد أن تترك موضعاً إلى موضع، إمّا لفظاً إلى لفظ، وإمّا جنساً إلى جنس، فاللفظ كقولك: (عُراض)، فهذا قد تركت فيه لفظ: (عريض)، فـ(عُراض) إذاً أبلغ من: (عريض)، وكذلك: (رجل حسّان ووُضّاء)، فهو أبلغ من قولك: (حَسَن)، و(وضيء)، و(كُرّام) أبلغ من: (كريم)، وهو الباب، و(كرّام) خارج عنه، فهذا أشدّ مبالغة من كريم"[2]. ومن صيغ المبالغة التي وردت عند ابن جني في كتابه المحتسب:

1.4.3 فَعُلَ:

يرى ابن جني أنّ بناء: (فَعُلَ) يأتي للمبالغة، ومن أمثلته في القراءات كلمة: (بَهُتَ) في قراءة نُعَيم بن ميسرة، وأبي حَيْوة لقوله تعالى: "فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ"[3]. ويذهب ابن جني إلى: "(بَهُتَ) أقوى معنىً من: (بَهِتَ)، وذلك لأنّ: (فَعُلَ) تأتي للمبالغة، كقولهم: (قَضُوَ الرجل) إذا جاد قضاؤه، و(فَقُهَ) إذا قوي في فقهه، و(شَعُرَ) إذا جاد شعره، وروينا عن أبي بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى: أنّ العرب تقول: (ضَرُبَت اليد) إذا جاد ضربها، وكذلك (بَهُتَ) إذا تناهى في الخَرَق، والبَرَق،

---

1. انظر: ابن منظور: لسان العرب مادة: (بلغ)، 2: 143.
2. ابن جني: الخصائص 3: 48 .
3. سورة البقرة، آية: 258. انظر: ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 16 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 134 ؛ الزمخشري: الكشاف 1: 333 ؛ العُكبَري: التبيان 1: 173؛القرطبي : الجامع لأحكام القرآن 3: 187؛ أبو حيان: البحر المحيط 2: 300.

والحيـــرة، والدَّهـــشة"[1]. فبناء: (بَهُتَ) بالضم أكثر من: (بَهِتَ) بالكسر، يعني أنَّ الضمة تكون للمبالغة كقولهم: (قَضُوَ الرجل)[2].

2.4.3 فَعَّال:

أشار سيبويه إلى أنَّ هذا البناء من صيغ المبالغة، وذكر من أمثلته: (شرّاب)، و(لبّاس)، و(ركّاب)[3]. وكذلك أشار إليه المبرد حيث قال : وإنّما أصل هذا لتكرير الفعل كقولك: (هذا رجل ضرّاب)، و(رجل قتّال)، أي: يكثر هذا منه[4].

ومـــن أمـــثلة هذا البناء في الشواذ كلمة: (حَسَّاباً) في قراءة ابن قُطَيْب لقوله تعالـــى: "جَزَاءً مِنْ رَبِّكَ عَطَاءً حِسَاباً" [5]، ويرى ابن جني أنَّ طريقه عنده: "عطاء مُحسِباً، أي: (كافياً)، يقال: (أعطيته ما أحسَبَه)، أي: (كفاه)، إلا أنه جاء بالاسم من (أفْعَـل) علـــى (فَعَّـــال)، وقـــد جـــاءت منه أحرف، قالوا: (أجْبَر)، فهو: (جَبَّار)، و(أدرك)، فهو: (دَرّاك)، و(أسأر من شرابه)، فهو: (سأّار)، و(أقْصَر) عن الشيء، فهـــو: (قَـــصّار)"[6]. وقد تبع ابن جني في ذلك ، الزمخشري في الكشاف،[7] وأبو حيان في كتابه البحر المحيط[8].

---

1. ابن جني: المحتسب 1: 134.
2. انظر: أبو عبيدة، مَعْمَر بن المُثنّى، (ت:210هـــ)، 1970م، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1: 79؛ ابن منظور: لسان العرب 2: 163.
3. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 257.
4. المبرد: المقتضب 3: 161.
5. ســـورة النبأ، آية: 36. انظر: ابن جني : المحتسب 2: 349 ؛ الزمخشري: الكشاف 4: 690 ،القرطبي: الجامع لأحكام القرآن19: 120؛ أبو حيان: البحر المحيط 8: 407.
6. ابن جني: المحتسب 2: 349.
7. انظر: الزمخشري: الكشاف 4: 690.
8. أبو حيان: البحر المحيط 8: 407.

ومن أمثلته كلمة: (غيَّابات) في قراءة الأعرج لقوله تعالى: "وَأَلْقُوهُ فِي غَيَّابَةِ الْجُـبِّ"[1]، وهـي جمع: (غيَّابة)، ويذهب ابن جني إلى أنّ "(غيَّابة) اسم جاء على (فَعَّالَـة)، وكان أبو علي يضيف إلى ما حكاه سيبويه من الأسماء التي جاءت على (فَعَّال)، وهو (الجَبَّار) و(الكَلَّاء) و(الفَيَّاد) لذكر البوم، ووجدت أنا غير ذلك، وهو: (التيَّار) للموج، و(الفخَّار) للخزف، و(الحمَّام)، و(الجيَّار): السعال، و(الكرَّار): كبش الراعي"[2].

3.4.3 زيادة التاء للمبالغة:

يرى ابن جني أنّ الهاء في نحو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هي فيه، وإنما لحقت لإعلام السامع أن هذا الموصوف بما فيه قد بلغ الغاية والنهاية، فجعل تأنيث الصفة أمارة لما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة وسواء كان ذلك الموصوف بتلك الصفة مذكراً أم مؤنثاً[3].

وقال ابن يعيش في معرض حديثه عن أنواع تاء التأنيث: " أن تدخل للمبالغة فـي الـصفة مثل: (علاّمة ونسّابة) لكثير العلم والعالم بالأنساب، وقالوا: (راوية) لكثير الرواية، يقال: (رجل راوية للشعر)"[4].

وقـد نـصّ خالد الأزهري على أن "التاء تأتي للمبالغة في الوصف كراوية لكثيـر الـرواية وإنما أنثوا المذكر لأنهم أرادوا أنه غاية في ذلك الوصف، والغاية

1. سـورة يوسـف ، آية :10. انظر: ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 62 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 333.
2. ابن جني: المحتسب 1: 333.
3. ابن جني: الخصائص 1: 134.
4. ابن يعيش: شرح المفصل 5: 85.

مؤنثة ، ولتأكيدها أي المبالغة الحاصلة بغير التاء كنسابة وذلك لأن (فَعّالا) يفيد المبالغة بنفسه ، فإذا دخلت عليه التاء أفادت تأكيد المبالغة".[1]

ومن أمثلة زيادة التاء للمبالغة في القرآن الكريم قراءة العامة لقوله تعالى: "وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا"[2]. ويرى ابن جني أنّ "تقديره: ما في بطون هذه الأنعام خالصة لنا، أي: خالص لنا، فأنث للمبالغة في الخلوص، كقولك: (زيد خالصتي)، كقولك: صَفيّي وثقتي، أي: المبالغ في الصفاء والثقة عندي. ومنه قولهم: (فلان خاصتّي من بين الجماعة) أي: خاصّي الذي يخصني، والتاء فيه للمبالغة"[3]. ومن أبنية زيادة التاء للمبالغة في الشواذ:

1.3.4.3 مفْعلة:

ومن أمثلة هذا البناء كلمة: (مَبْصَرة) في قراءة قتادة وعلي بن الحسين لقوله تعالى: "فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ آيَاتُنَا مَبْصَرةً"[4]. حيث يرى ابن جني أنّه "قد كثرت (المَفْعَلَة) بمعنى: الشِّياع، والكثرة في الجواهر والأحداث جميعاً، وذلك كقولهم: (أرضٌ مَضَبَّةٌ): كثيرة الضِّباب، و(مَثْعلة): كثيرة الثعالي، و(مَحْيَاة) و(مَحْوَاة) و(مَفْعَاة): كثيرة الحيات والأفاعي، فهذا في الجواهر. وأمّا الأحداث فكقولك: (البِطْنة مَوْسَنة)، و(أكل الرُّطَب مَوْرَدَة ومَحَمَّة). ومنه: (المَسْعَاة)، و(المَعْلاَة)، و(الحقّ مَجْدَرَة بك)، و(مَخْلَقَة) و(مَعْسَاة)، و(مَقْمَنَة)، و(مَحْجَاة). وفي كله معنى الكثرة من موضعين: أحدهما المصدرية التي فيه، والمصدر إلى الشِّياع والعموم والسعة. والآخر التاء،

---

1. الأزهري: خالد بن عبد الله : التصريح على التوضيح (ت:905هـ) ، طبعته دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 2: 288.
2. سورة الأنعام، آية: 139.
3. ابن جني: المحتسب 1: 232.
4. سورة النمل، آية:13. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 136-137 ؛ الزمخشري: الكشاف 3: 357 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 7: 57.

وهي لمثل ذلك ، كرجل راوية، وعلّامة ونسّابة وهُذَرَة . ولذلك كثرت المَفْعَلَة فيما ذكرناه لإرادة المبالغة"[1].وإلى مثل هذا يذهب الزمخشري في الكشاف.[2]

5.3 الصفة المشبهة:

الــصفة المــشبهة ليست من الصفات الجارية، وإنّما هي مُشبهة بها في أنها تُذكــر وتُؤنّث وتُثنّى وتُجمَع نحو: (كريم)، و(حَسَن)، و(صَعْب)، وتصاغ من الفعل الــلازم للدلالـــة على معنى اسم الفاعل في المعنى، على أنّ الصرفيين يقولون إنّ الــصفة المشبهة تفترق عن اسم الفاعل في أنّها تدل على صفة ثابتة.[3] ومن أبنية الصفة المشبهة التي وردت في المحتسب:

1.5.3 فِعْل وفَعِل وفَيعل :

ومــن أمــثلة (فِعْــل) في الشواذ كلمة: (بِيْس) في قراءة أبي جعفر وشيبة والحسن لقــوله تعالى: "بِعَذَابٍ بَئِيسٍ"[4]. ويرى ابن جني أنّ هذه القراءة جاءت على" مثال (فِعْل) فيكون كما جاء من الأوصاف على (فِعْل) نحو: (نِضْو) و(نِقْض) و(حِلْــف)، وأصــله الهمــز كقراءة من قرأ (بِئْس) بالهمز إلا أنّه خفف فأبدل ياءً فصارت: (بِيْس)، كــ(بِيْر) و(ذِيْب) فيمن خفف"[5].

---

1. ابن جني : المحتسب 2: 136-137.
2. الزمخشري: الكشاف 3: 357.
3. انظر: ابن يعيش، يعيش بن علي، (ت:643هـــ)، 2001م، شرح المفصل، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت 4: 106.
4. سورة الأعراف، آية: 165. انظر: النحاس: إعراب القرآن 2: 158 ؛ ابن جني: المحتسب1: 264-267 ؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن7: 196.
5. ابن جني: المحتسب 1: 265.

ويخالف ابن جني الكسائي الذي يرى أنّ تقديرها "(بَئِيس) ثم خففت الهمزة كما يعمل أهل المدينة فاجتمعت ياءان فثقل ذلك فحذفوا إحداهما وألقوا حركتها على الباء فصارت(بِيْس)".[1].

وقرأها الأعمش كذلك (بَيْئَس)[2] على وزن (فَيْعَل) قرأ بها ابن عباس وعاصم، حيث يرى ابن جني أنّ" (بَيْئَس) على (فَيْعَل) فيه نظر، وذلك أن هذا البناء مما يختص به ما كان معتل العين كـ(سَيِّد) و(هَيِّن) و(دَيِّن) و(لَيِّن)، ولم يجيء في الصحيح، وكأنه إنما جاءَ في الهمزة لمشابهتها حرفي العلة، والشبه بينها وبينهما من وجوه كثيرة"[3].

وابن جني في هذا التوجيه يصف هذا النمط الاستعمالي الوارد في قراءة من القراءات القرآنية ويجد له مخرجا دونما أن ينصب من نفسه حكما على مثل هذه الأنماط المستعملة فيرفضها كما ينقل أبو جعفر النحاس عن البصريين عدم جواز ذلك لا يجيء مثل هذا في كلام العرب إلا في المعتل المدغم.[4] فابن جني هنا وصفي لا معياري.

وفي قراءة أخرى (بَئِس) على وزن (فَعِل) وهي قراءة حمزة ويعقوب ويحيى وعيسى بن عمر وابن مصرف وأبي عبد الرحمن، حيث يقول ابن جني: "وأما (بَئِس) على (فَعِل)، فجاء على قولهم: (قد بَئِسَ الرجلُ بأسة): إذا شَجُعَ، فكأنه عذاب مُقَدِم عليهم، وغير متأخر عنهم. وقد يجوز أيضاً أن يكون (بَئِس) مقصوراً من: (بئيس) كالقراءة الفاشية، كما قالوا في: (لَبيق)، (لَبِق)، وفي (سَميج)، (سَمِج)"[5].

---

1. النحاس: إعراب القرآن 2: 159.
2. انظر: ابن جني: المحتسب1: 264-267 ، القرطبي: الجامع لأحكام القرآن7: 196 .
3. ابن جني : المحتسب 1: 266.
4. انظر: النحاس: إعراب القرآن 2: 159.
5. ابن جني : المحتسب 1: 265.

والـــذي يراه ابن جني هنا أنّه قد تمّ تقصير صوت العلة الطويل وهو ياء المد إلي مثيله القصير وهي الكسرة فالفرق بينهما لا يعدو فرقاً في الكمية.

وممّـــا جـــاء من أمثلة هذا البناء في الشواذ كلمة (الحَفِرَة) بفتح الحاء وكسر الفـــاء بغير ألف، في قراءة أبي حيوة لقوله تعالى: "في الحافِرَة"[1]. حيث يرى ابن جني في هذه القراءة وجهين:

الوجه الأول: أن يكون أراد (الحَافِرَة) كقراءة الجماعة، فحذف الألف تخفيفاً، كما قال الراجز[2]:

إلا عَرَاداً عَرِداً

أي عَارِداً"[3].

وقد تقدم ذكر ذلك عند الحديث عن حذف ألف (فاعل) تخفيفاً في اسم الفاعل، ويـــرى ابـــن جني أن الذي أصاب البناء هنا حذف، ولو أنّه سمّاه تقصيراً كما في (بَئِس) و(بَئِيس) لكان ذلك أقرب إلى المناهج الحديثة في الدراسات الصوتية. فالذي طـــرأ على كلمة (الحَافِرة) هو تقصير حرف المد الطويل الألف إلى نظيره القصير الفـــتحة وهـــو مـــا ذهب إليه القرطبي حيث قال:الحَفِرة بغير ألف ، مقصور من الحافر[4].

أمّا الوجه الثاني: أن تكون (الحَفِرَة) صفة مشبّهة على وزن فَعِل، حيث يقول ابـــن جني" وفيه وجه آخر ذو صنعة، وهو أنهم قد قالوا: حَفِرَتْ أسنانه: إذا ركبها الوسخ من ظاهرها وباطنها. فقد يجوز أن يكون أراد الأرض الحَفِرة، أي: المنتنة؛

---

1. ســـورة النازعات ، آية :10.انظر: ابن جني : المحتسب 2: 35 ؛ القرطبي : الجامع لأحكام القرآن 19: 129 ؛ أبو حيان : البحر المحيط 8: 413.
2. انظر: ابن جني: الخصائص 2: 367 ؛ ابن منظور: لسان العرب، مادة: (عرد) 10: 89.
3. ابن جني : المحتسب 2: 35.
4. انظر: القرطبي : الجامع لأحكام القرآن 19: 129.

لفساده بأخبائها، وبأجسام الموتى فيها"[1]، وفي هذه القراءة يقول الزمخشري : وهذه القراءة دليل على أن الحافرة في أصل الكلمة بمعنى المحفورة ، يقال: (نخر)العظم فهــو نَخِــر وناخر، كقولك طَمِع فهو طَمِع وطامع، وفَعِل ابلغ من فاعل وقد قرئ بهما[2].

وقــد جاء من أمثلة بناء (فَعِل) معتل العين في شواذ القراءات كملة (عَوِرَة) بكسر الواو، في قوله تعالى" إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بعوِرَة"[3]، قرأ بها ابن عباس وابن يَعمَر وأبو رجاء، حيث يرى ابن جني أنّ"صحة الواو في هذا شاذة من طريق الاستعمال؛ وذلك لأنها متحركة بعد فتحة، فكان قياسها أن تقلب ألفا، فيقال (عَارَة)، كمــا قالــوا: (رجل مَالٌ)، و(امرأة مَالَةٌ)، و(كبش صَافٌ) و(نعجة صَافَةٌ)، و(يوم رَاحٌ)، و(طَــانٌ)، و(رجــل نَالٌ)، من النَّوَال، وله نظائر، وكل ذلك عندنا(فَعِل)، كـــ(رجل فَرِق) و(حَذِر). ومثل (عَوِرَة) في صحة واوها قولهم: (رجل عَوِزٌ لَوِزٌ)، أي لا شيء له، وقول الأعشى:

وَقَدْ غَدَوْتُ إِلى الحَانُوتِ يَتْبَعُنِي ... شَاوٍ مِشَلٌّ شَلُولٌ شُلْشُلٌ شَوِلُ

فكــأن (عَــوِرَة) أســهل من ذلك شيئا؛ لأنها كأنها جارية على قولهم (عَوِرَ الــرجل)، فهــو بلفظــه، والمعنــيان ملتقيان؛ لأن المنزل إذا أعْوَر فهناك إخلال واخــتلال"[4]. ولعلَّ صحة الواو في مثل هذه الصيغ مرحلة من مراحل تطور اللغة العربية في تاريخها القديم، وقد أبقت لنا اللغة أمثال هذه الصيغ لتكون بمثابة الركام اللغوي أو الحفريات اللغوية ومثل هذه الأداءات الاستعمالية لا يُطمأنُّ إلى رأي فيها إلا بعد دراسة أمثال هذه الصيغ في اللغات السامية الأخرى.

---

1. انظر: ابن جني : المحتسب 2: 35 ؛ الزمخشري: الكشاف 4: 694. .
2. انظر: الزمخشري: الكشاف 4: 694-695.
3. سورة الأحزاب، آية :13، انظر: ابن جني: المحتسب 2: 76 ؛ الزمخشري: الكشاف 3: 536 القرطبي : الجامع لأحكام القرآن 14: 98 .
4. ابن جني: المحتسب 2: 76.

2.5.4 فُعُل وفُعَّل:

ومما جاء من أمثلة هذا البناء في الشواذ كلمة (لُبُداً) في قوله تعالى: "كَادُوا يَكُونُــونَ عَلَيْهِ لِبَداً"[1]. حيث نص ابن جني على أنّ هذه الكلمة "من الأوصاف التي جاءت على (فُعَّل)، كــ(رجل طُلَّقٌ)، و(ناقة سُرُحٌ)"[2].

وقــد قــرئت كذلك (لُبَّداً) مشددة، قرأها الجَحْدري والحسن، وهي من أمثلة الصفة المشبهة التي جاءت على (فُعَّل) أشار إليها ابن جني حيث قال: "هذا وصف على فُعَّل: كــ(الْجُبَّاءِ)، و(الزُّمَّلِ)، و(اللُّبَّدِ): الكثير يركب بعضه بعضاً، حتى يتلبّد من كثرته"[3].ومثل ذلك قراءة أبي جعفر في سورة البلد .[4]

3.5.3 فُعُل:

ومما جاء في الصفات من أمثلة هذا البناء كلمة (الأشُرُ) بضم الشين وتخفيف الــراء، فــي قوله تعالى"الكَذَّابُ الأشُرِ"[5]. قرأ بها الأزدي، وسعيد بن جبير، حيث يــرى ابــن جني أنّها من" الأوصاف التي اعتقب عليها المثالان اللذان هما (فَعِلٌ) و(فَعُــلٌ) فــــ(أشِرٌ) و(أشُرٌ)، كَـــ(حَذِر) و(حَذُر)، و(يَقِظٌ) و(يَقُظٌ)، و(رجل حَدِث وحَـــدُث): حَسَنُ الحديث، و(وظيف عَجِر وعَجُر)، أي :صلب. والضم أقوى معنى من الكسر؛ لأنه أبعد عن مثال الفعل، فأشُرٌــ من آشِرٍــ كَـــ(ضَرُوبٍ من ضارب)، و(مِطْعَانٍ من طَاعِنٍ)، والاسم الْبَطَرِ"[6].

---

1. ســـورة الجــن، آية: 19. انظر: الفراء : معاني القرآن 3: 194 ؛ ابن جني : المحتسب 2: 334 ؛ أبو حيان : البحر المحيط 8: 346.
2. ابن جني : المحتسب 2: 334.
3. المصدر نفسه 2: 334.
4. سورة البلد، آية :6.انظر: ابن جني : المحتسب 2: 361.
5. سورة القمر، آية :26. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 299.
6. ابن جني : المحتسب 2: 299.

4.5.3 فُعَل:

وقـــد جـــاء من أمثلة هذا البناء في الصفات كلمة (سُوى)غير منون في قوله تعالـــى"مكَاناً سُوى"[1]. قرأ بها الحسن، حيث قال ابن جني "تَرْك صرْف (سُوى)ها هـــنا مشكل؛ وذلك أنه وَصْف على فُعَل، وذلك مصروف عندهم: كمالٍ لُبَد، ورجل حُطَم، ودلـــيل خُتَع، وسُكَع، إلا أنه ينبغي أن يحمل عليه أنه محمول على الوقف عليه، فجاءَ بترك التنوين. فإن وصل على ذلك فعلى نحوٍ من قولهم: سَبْسَبّا وكَلْكَلاً، فجـــرى في الوصل مجراه في الوقف"[2].وإلى مثل هذا يذهب أبو حيان في البحر المحيط ، متأثرا بما قاله ابن جني.[3]

---

1. ســـورة طه ، آية 58. انظر: الفراء: معاني القرآن 2: 182 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 58 ؛ الزمخشري: الكشاف 3: 73 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 6: 236.
2. ابن جني: المحتسب 2: 58.
3. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 6: 236.

الفصل الرابع

أبنية جموع التكسير

الفصل الرابع

أبنية جموع التكسير

تحرص اللغات على تمييز فكرة الإفراد، وفكرة الجمع، ففي الكثرة الغالبة من اللغات مفرد وجمع، ولكنها تتخذ في هذا المعنى العقلي العام طرائق شتى لتصويره، أو التعبيــر عنه. فمن اللغات ما يميز الصيغة بين المفرد وغير المفرد في حين أنَّ اللغات السامية تتخذ لهذه الفكرة العقلية ثلاث صيغ: واحدة للمفرد، وأخرى للمثنى، وثالثة للجمع.[1]

ومن أنواع الجموع في اللغة العربية جموع التكسير، وهي ما دلت على أكثر مـــن اثنين أو اثنتين بتغيير صيغة مفرده لفظا أو تقديراً. والأصل في جمع التكسير أن يكــون لاســم الذات، نحو: (وجه)، و(نهر) تجمع على (وجوه)، و(أنهار). أمّا الاســم العلــم، فإنّـــه إنْ دلَّ على مذكر وخلا من علامة التأنيث، جُمِعَ جمع مذكر سالماً، أو جمع تكسير، ذلك نحو: (محمّد)، و(مُحمدون)، و(محامد)، لمّا اسم الجنس المعنوي أي المصدر، فهو لا يجمع أصلاً؛ لأنه يدل بذاته على القليل والكثير، ولأنه يـــدل على الحدث كالفعل، والفعل لا يجمع، وكذلك ما أشبهه في معناه، فإذا لم يكن المـــصدر للتوكيد، أو فقد معنى الحدث الذي يعمل عمل الفعل، وانتقل إلى الاسمية الصِّرف، جاز أن يجمع.[2]

وتقـــسم جمـــوع التكسير إلى نوعين: جموع القلة، وجموع الكثرة، وسميت جموع القلة بذلك؛ لأنّها تقع ما بين الثلاثة إلى العشرة، وسميت جموع الكثرة بذلك؛ لأنهـــا تطلق على عشرة فما فوقها، وقد يُغني أحدهما عن الآخر وضعاً كقولهم في

---

1. انظر: أنيس: من أسرار اللغة ص: 129.

2. انظـــر: ســـيبويه: الكـــتاب 3: 395–403 ؛ الجرجاني (علي): كتاب التعريفات ص: 78 ؛ الأزهـــري (خالد): شرح التصريح على التوضيح 2: 299–300 ؛ قباوة: تصريف الأسماء والأفعال ص: 204–205.

(رِجـــل) (أَرْجُل)، ولم يجمعوه على مثال كثرة، وفي (رَجُل) (رِجَال)، ولم يجمعوه علـــى مـــثال قلـــة، أو استعمالاً لقرينة مجاز نحو قوله تعالى: "ثلاثة قُرُوء"(سورة البقرة: 228)[1].

ويُشكك إبراهيم أنيس في صحة وجود جموع في اللغة العربية تختص بالقلة، وأخـــرى تخـــتص بالكثرة، ويرى أنَّ هذه القسمة لا تتطابق مع الأسلوب العربي، فالقرآن الكريم مليء بأمثال الآيات: "وهم في الغُرُفَات آمنون"[2]، وقوله تعالى: "إنَّ المـــسلمين والمسلمات"[3]، وقوله تعالى: "ثلاثة قُرُوء"[4]، مما يُبرهن على أنَّ فكرة اختـــصاص القلـــة بصيغ، والكثرة بصيغ، لم تكن من الظواهر الملتزمة في اللغة العـــربية، ولـــيس يشفع للنحاة قولهم في نهاية الحديث عن صيغ القلة والكثرة: إنَّ العرب قد تستعمل هذه مكان تلك أو العكس لحكمة ما؛ لأن مثل هذا القول يحمل في ثناياه دليل ضعف الرأي الذي ذهبوا إليه.[5]

1.4 أبنية جموع القلة:

للقلـــة أربعـــة أوزان هـــي: (أَفْعُلٌ)، و(أَفْعَالٌ)، و(أَفْعِلَةٌ)، و(فِعْلَةٌ) [6]، وسيتم الابتداء بذكر الجمع، وبعد ذلك ذكر مفرده، ولأمثلة القلة التي وردت في (المحتسب) هي على النحو الآتي:

1. انظر: ابن جني: اللمع في العربية ص:97 ؛ السيوطي: همع الهوامع 3: 308.
2. سورة سبأ، آية: 37.
3. سورة الأحزاب، آية: 35.
4. سورة البقرة، آية: 228.
5. انظر: أنيس: من أسرار اللغة ص: 130.
6. انظـــر: ســـيبويه: الكـــتاب 3: 490 ؛ الأستراباذي: شرح الشافية 2: 89 ؛ السيوطي: همع الهوامع 3: 308.

1.1.4 أفْعَال:

وقــد نــصَّ ابن جني على أنّ (فَعْل) إذا كانت عينه معتلة واواً، أو ياء كُسِّر على (أفْعال)، وذلك نحو: (ثَوْب، وأثْواب)، و(بَيْت، وأبْيات)، وغير وزن (فَعْل) من أوزانــه: نحــو: (حِزْب، وأحْزَاب)، و(صُلْب، وأصْلاب)، والوصف نحو: (جِلْف، وأجْلَــاف)، و(خَلَق، وأخْلاق). قيل ويطّرد أيضاً فيما فاؤه همزة أو واو، وهو على (فَعْل) صحيح العين، نحو: (أنْف، وآناف)، و(أَلْف، وآلاف)، و(وَهْم، وأوْهام)، وقلَّ (أفْعَــال) في (فَعَل) حال كونه أجوف نحو: (مَال، وأمْوَال)، وندر في (فُعَل) نحو: (رُطَب، وأرْطَاب)، ولزم في (فِعِل) نحو: (إبِل، وآبال)، وغلب في (فُعَل) لمضاعف نحو: (لُبَب، وألْباب)[1].

ومــن أمثلة هذا البناء في الشواذ كلمة (أَدْبَار) في قراءة سالم بن أبي الجعد، والمنهال بن عمرو، ويعقوب لقوله تعالى: "وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَارَ النُّجُومِ"[2]، قال ابن جني :" هذا كقولك: في أعقاب النجوم، قيل له: (دُبُر)، كما قيل له: (عَقِب)"[3]. وقــد جــاء عــن العرب جمع (فُعُل) على (أفْعَال)، نحو قولهم: (طُنُب، وأطْنَاب)، و(عُنُق، وأعْنَاق).[4]

ومــن أمثلته أيضاً في الشّواذ كلمة (أَهَالِيكُم) في قراءة جعفر بن محمد لقوله تعالــى: "مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهَالِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ"[5]، ويذهب ابن جني إلى أنّه: يُقال أهل وأهلة، قال أبو الطَّمَحان[6]:

---

1. انظر: ابن جني : اللمع في العربية ص:98 ؛ السيوطي: همع الهوامع 3: 309، 310.
2. سورة الطور، آية: 49. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 146 ؛ ابن جني: المحتسب 2 :292 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 8: 150.
3. ابن جني : المحتسب 2 :292.
4. انظر: السيوطي: همع الهوامع 3: 310.
5. ســورة المائــدة، آية: 89. انظر: ابن جني :المحتسب :1: 217 ؛ الزمخشري: الكشاف 1: 706 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 4: 13.
6. انظر: ابن منظور: لسان العرب، مادة: (أهل) 1: 185.

وأهْلةِ وُدٍّ قد تبَرَّيتُ وُدَّهم، وأبْلَيْتُهم في الحمد جُهْدي ونَائلي

فأمّا (أهالٍ) فكقولهم: ليالٍ، كأن واحدها أهلاة وليلاة، وقد مر بنا تصديقا لقول سيبويه: فإن واحده في التقدير ليلاة ــ ما أنشده ابن الأعرابي من قوله:

في كُلِّ يَوْمٍ ما وكلِّ لَيْلاَهْ

حتى يقولَ كلُّ راءٍ إذ رآهْ

يا وَيْحَهُ من جَمَلٍ ما أشْقَاهْ

ومن ذهب إلى أن (أهالٍ) جمع (أهلون)، فقد أساءَ المذهب؛ لأن هذا الجمع لم يأتِ فيه تكسير قط. قال الشنفرى:

ولــي دُونكم أهلون سِيدٌ عَمَلَّسٌ، وأرْقَطُ زُهْلُولٌ وَعَرْفاء جَيْألُ

ونحــو مــن ذلــك (أرض، وأراض)، القــول فيهما واحد، ويقال: (أرض، وأرَضُــون، وأرْضون)، بفتح الراء وتسكينها أيضا"[1]. ويذهب الزمخشري إلى أنّ (أهالــيكم) اســم جمــع لأهل: كــ(الليالي) في جمع (ليلة)،[2] ويرى أبو حيان أنّ (أهَالِيكم) جمع تكسير، وبسكون الياء.[3]

ولا يُقَــبل قول سيبويه، وابن جني بأنّ تقدير (ليلة) هو (ليلاة)، وقياسه على (أهلة، وأهلاة)، فإن كانت كلمة (ليلاة) قد وردت في قول ابن الأعرابي، فإنّ الذي ألجأه إلى هذا البناء هو القافية وضرورة الشِّعر، ولعلّ ورود هذا البناء خاص فقط بكلمة (ليلاة)؛ لذا لا يجوز تعميم ذلك على لغة الشِّعر أو لغة النثر.

وقــد ذكــر ابــن منظور أنّ: "أهل الرجل عَشِيرتُه وذَوُو قُرْباه، والــجمع: (أهلون، و آهَالٌ، و أهَالٍ، وأهلات، وأهَلات"[4].

---

1. ابن جني : المحتسب 1: 217-218.
2. انظر: الزمخشري: الكشاف 1: 706.
3. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 4: 13.
4. ابن منظور: لسان العرب، مادة: (أهل) 1: 185.

2.4 أبنية جموع الكثرة:

لقـد حدد علماء العربية أبنية جموع الكثرة بثلاثة وعشرين بناءً[1]، ومن هذه الأبنية التي وردت في (المحتسب) الأوزان الآتية:

1.2.4 فُعُل، وفُعْل:

يطّرد (فُعُل) جمعاً لـ(فَعُول) اسماً مذكراً أو مؤنثاً نحو: (عَمُود، وعُمُد)، أو صـفة لا لمفعـول نحو: (صَبُور، وصُبُر)، و(فَعِيل) بلا تاء اسماً نحو: (قَضِيب، وقُـضُب)، ونـدر فـي الصفة نحو: (نَذِير، ونُذُر)، وفي ذي التاء نحو: (صَحِيفة، وصُـحُف)، و(فَعَال)، و(فِعَال) اسمين غير مضاعفين لمذكر أو مؤنث نحو: (قَذَال، وقُـذُل)، و(أَتَـان، وأُتُن)، ولا يقاس في (فُعَال)، ويجب تسكين عينه إن كانت واواً اختياراً نحو: (سِوار، وسُوْر)، ويجوز التسكين إن لم تكن واواً، ولم يُضاعف نحو: (حُمْر، وقُتْل) بخلاف ما إذا ضوعف نحو: (سُرُر).[2]

ومـن أمثلة (فُعْل) في الشواذ كلمة (الكُذُبَ) في قراءة يعقوب لقوله تعالى: "وَلا تَقُولُـوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ"[3]، ويقول ابن جني: "أمّا (الكُذُبَ) بالنصب، فجمـع (كِـذَاب)، كـ(كِتَاب) و(كُتُب)، وجاز جمع (الكِذَاب)؛ لأنه ذُهِبَ به مذهب الـنوع، ولـو أُريـد به الجنس لكان جمعه مستحيلاً"[4]. ويرى أبو حيان أنّه جمع (كَـذُوب)، ويـنقل عـن صـاحب اللوامح قوله: إنّ (الكُذُبَ) جمع (كِذَاب)، وهو مصدر.[5]

---

1. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 567–595 ؛ ابن جني: اللمع في العربية ص:97 ؛ السيوطي: همع الهوامع 2: 311 ـ 339.
2. انظر: السيوطي: همع الهوامع 3: 312 ـ 314.
3. سـورة النحل، آية: 116. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 13 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 5: 527.
4. ابن جني: المحتسب 2: 13.
5. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 5: 527.

ومن أمثلة هذا البناء أيضاً في الشواذ كلمة (النُجُم) في قراءة الحسن، ومجاهد لقوله تعالى: " وَعَلامَاتٍ وَبِالنُّجُمِ هُمْ يَهْتَدُونَ"[1]، ويذهب ابن جني إلى أنّ "(النُجُم) جمع: (نَجْم)، ومثله مما كُسِّر من (فَعْل) على (فُعُل): (سَقْف، وسُقُف)، و(رَهْن، ورُهُن)، ونحوه: (ثَطٌّ، وثُطٌّ)[2]... ، وإن شئت قلت: أراد النجوم، فقصر الكلمة، فحذف واوها، فقال: النُجُم، ومثله المقصور من (فُعُول) قول أبي بكر في (أُسُد): إنه مقصور من (أُسُود)، فصار (أُسُد)، ثم أسكن فقال: (أُسْد). وقال الراجز:

إنّ الفقير بيننا قاضٍ حكَمْ   أنْ تَرِدَ الماءَ إذا غاب النُجُمْ

يريد النجوم . وقال الأخطل[3]:

كلَمعِ أيْدي مَثاكِيلٍ مُسَلَّبةٍ   يَنْدُبْنَ ضَرْسَ بَنَاتِ الدَّهرِ والخُطُبِ

يريد الخطوب. وعليه أيضا قراءة يحيى: (وبالنُجْم) ساكنة الجيم[4]، كأنه مخفف من النُجُم كلغة تميم في قولهم: رُسْل، وكُتْب".[5]

ويذهب ابن جني هنا إلى أنّ الأصل في بناء الجمع أنْ يكون على (فُعُول)، ثم حدث تقصير للواو فأصبحت ضمة، فجاء البناء على (فُعُل)، وحدث أن حذفت بعض القبائل العربية ــ تميم ــ الضمة فجاء البناء على (فُعْل)، وفي قول ابن دريد: إنّ (النُجُم) تكون واحداً وجمعاً[6]، إشارة إلى اختصاص هذا البناء بالمفرد، ونتيجة لعمليات صوتية حدثت لبناء (فُعُول) الدال على الجمع شابه (فُعُل) الدال

---

1. سورة النحل، آية: 16. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 72 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 8–9 ؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 10: 61 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 5: 466.
2. انظر: لسان العرب: مادة: (ثطط) 4: 128. رجل ثَطٌّ: قليل شعر الحاجبَين.
3. ابن منظور: لسان العرب 14: 203.
4. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 5: 466.
5. ابن جني: المحتسب 2: 8-9.
6. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 72

علــى المفــرد، فأصبح هذا البناء مشتركاً لفظياً يدل على المفرد والجمع مع الأخذ بعــين الاعتــبار أولية هذا البناء في الدلالة على المفرد، وفرعيته في الدلالة على الجمع.

ولا يــستطيع الــباحث المحدث أن يجزم بما قاله ابن جني، فلعلّ الأصل في بــناء هذا الجمع أن يكون قد جاء على (فُعْل)، وحدث بعد ذلك إطالة للضمة، ولعلّ البنائــين قــد اســتخدما جنباً إلى جنب، أحدهما: اختص بلغة الشّعر، وهو (فُعْل)، والآخــر اختص بلغة النثر، وهو (فُعُول)، وحدث بعد ذلك أن انتشر بناء (فُعْل) في لغــة النثر كما هو الشأن في قراءة الحسن، وكل هذا فرض ينقصه التتبع التاريخي لهــذا البناء في اللغات السّامية، والنصوص العربية الموغلة في القدم حتى يُستطاع الحكم على أي البنائين أصل، وأيُّهما فرع.

وممــن تأثــر بابن جني هنا ابن منظور حين قال: "وذهب ابن جني إلى أنه جمــع فَعَــلاً على فُعْل ثم ثُقّل، وقد يجوز أن يكون حذف الواو تخفيفاً، فقد قرئ: "وبالنُّجُم هم يَهْتَدون"[1].

ومن أمثلة (فُعْل) في الشواذ كلمة (أُثُناً) في قراءة عطاء بن أبي رباح، وهي مــا روتــه عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى: " إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِــهِ إِلَّــا إِنَاثاً"[2]، ويقول ابن جني: "أمّا (أُثُن) فجمع (وَثَن)، وأصله (وُثُن)، فلما انــضمت الــواو ضماً لازماً قلبت همزة، كقول الله(تعالى): "وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ"[3]، وكقولهم في (وُجُوه): (أُجوه)، وفي (وُعِد): (أُعِد)، وهذا باب واسع، ونظير (وَثَن، وأُثُن): (أَسَد، وأُسُد)، ومن قال: (أُثْنا) بسكون الثاء، فهو كـــ(أُسْد)، بسكون السين.

---

1. ابن منظور: لسان العرب 14: 203.
2. سورة النساء، آية: 117. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 28 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 198 ؛ الزمخشري: الكشاف 1: 599 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 3: 368.
3. سورة المرسلات، آية: 11.

حكـــى سيبويه هذه القراءة: (أُثْنا) بسكون الثاء[1]. وذهب أبو بكر محمد بن السري فـــي قـــولهم: (أَسَد، وأُسْد) إلى أنها محذوفة من أُسُود"[2].وقد نقل الفراء قراءة ابن عـباس "(أُثُــناً) بــسكون الـــثاء جمـــع الوثن، فضم الواو فهمزها".[3] وقرأ أيوب السجستاني (وُثُناً) بضم الواو والثاء من غير همزة.[4]

ومـــن أمثلة (فُعْل) في الشواذ كلمة (الجُمْلُ) في قراءة ابن عباس وسعيد بن جبير لقوله تعالى: "وَلا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ"[5]، حيث يقول ابـن جنـــي: "أمّـــا (الجُمْلُ) يجوز في القياس جمع جَمَل كـــ(أَسَد، وأُسْد)، و(وَثَن، ووُثْن)، وكذلك المضموم لميم أيضا كـــ(أُسْد)"[6].

ومـــن أمـــثلة (فُعْل) في الشواذ أيضاً كلمة (نُهْر) في قراءة زهير العُرقُبِيّ، والأعمـــش، وأبي نُهيك، وأبي مجلز، واليماني لقوله تعالى: "إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَــرٍ"[7]، وقد نصَّ ابن جني على أنَّ "هذا جمع (نَهَر)، كما جاء عنهم من تكسير (فَعَل) على (فُعْل)، كَــ(أَسَد، وأُسْد)، و(وَثَن، ووُثْن)"[8].

---

1. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 571. حيث يقول سيبويه: وقد كُسِّر على (فُعْل)، وذلك قليل، وذلك نحو: (أَسَد، وأُسْد)، و(وَثَن، ووُثْن) بلغنا أنها قراءة.
2. ابن جني :المحتسب :1: 198-199.
3. انظر: الفراء: معاني القرآن 1: 288.
4. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 3: 368.
5. سورة الأعراف، آية: 40. انظر: ابن جني :المحتسب 1: 249 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 4: 300.
6. ابن جني :المحتسب 1: 249.
7. ســـورة القمــر، آية: 54. انظر: ابن جني :المحتسب 2: 300 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 8: 182.
8. ابن جني: المحتسب 2: 300.

وقــد يجمــع (فعيل) على (فُعُل) ومن ذلك في الشواذ كلمة (جُدُد) في قراءة الزهــري لقوله تعالى: "وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا"[1]، يقول ابن جني "أمّا (جُدُدٌ) فجمع (جديد)، أي: آثار جُدُد غير مُخْتلِقة؛ فهو أصح لها، وأوضح للونها"[2].

أمّـا قــراءة الجماعــة (جُدَدٌ) فقد قال فيها ابن جني: "وقد يجوز في (جُدُد) – وهــي جمع جديد – الفتح؛ هرباً من التضعيف إلى الفتح، وكذلك جميع ما كان مــثله مــن المــضاعف: كَـ(سرير، وسُرُر، وسُرَر)، و(جَرير، وجُرُر، وجُرَر، و(تَلِـيل، وتُلُل، وتُلَل)[3]، و(بئر جَرُور، وجُرُر، وجُرَر، وجَرَائر) وعلى كل حال فللقُــراء الرواية، وإذا عَضَدَها قياس، فحسبك به من إيناس"[4]. أمّا القرطبي فيرى أنّها جمع جديدة ، وهي الحدّة ؛ يقال: جديدة وجُدُد وجدائد ؛ كسفينة وسفن وسفائن وقد فسّر بها قول أبي ذؤيب:[5].

وممــا جمــع علــى (فُعُل) من (فعيل) في الشواذ كلمة (عُبُد) في قراءة ابن عباس، وابن مسعود، وإبراهيم النخعي، والأعمش لقوله تعالى: "وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيــرَ وَعَــبَدَ الطَّاغُوتَ"[6]، يقول ابن جني: "أمّا (عُبُد)، فجمع (عَبِيد)، وأنشد الأخفش[7]:

---

1. ســورة فاطــر، آية: 27. انظر: ابن جني :المحتسب 2: 199 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 7: 296 ؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 14: 219.
2. ابن جني: المحتسب 2: 200.
3. الجرير: الزمام، والتليل: العنق.
4. ابن جني: المحتسب 2: 200.
5. القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 14: 219.
6. ســورة المائدة، آية: 60. انظر: النحاس: إعراب القرآن 2: 29 ؛ ابن خالويه: مختصر شواذ القــرآن ص: 33 ؛ ابــن جنــي: المحتسب 1: 215 ؛ الزمخشري: الكشاف 1: 685 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 3: 530.
7. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 3: 530 ؛ ابن منظور: لسان العرب، مادة (عبد) 10: 8.

انْسُبِ العَبْدَ إلــى آبائِهِ، أسْوَدَ الـجلْدَةِ من قَوْمٍ عُبُد

هكــذا قــال أبو الحسن، وقد يجوز أن يكون (عُبُد) جمع (عَبْد)، كــ(رَهْن، ورُهُـن)، و(سَقْف، وسُقُف)، ومن جهة أحمد بن يحيى (عُبُد) جمع: (عابِد)، وهذا صحيح، كـ(بازِل، وبُزُل)، و(شارِف، وشُرُف)"[1].

ومــن أمــثلة هــذا البناء كذلك في الشواذ كلمة (بُشُراً) في قراءة ابن عباس والسلمي لقوله تعالى: "وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشُراً بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ"[2]، يقول ابن جني: "أمّا (بُشُراً) فجمع (بشير)؛ لأنّ الريح تُبَشِّر بالسحاب"[3].

وقد يجمع (فَعُول) على (فُعُل)، ومن ذلك في الشواذ كلمة (نُشُراً) مخففة من (نُــشُر) فــي قراءة الحسن وقتادة وأبي رجاء والجحدريّ، لقوله تعالى: "وَهُوَ الَّذِي يُرْسِــلُ الرِّيَاحَ بُشْراً بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ"[4] حيث يقول ابن جني:" أما (نُشْراً) بتخفيف (نُــشُراً) في قراءة العامة، و(النُّشُر) جمع: (نَشُور)؛ لأنها تَنْشُر السحاب وتستدرّه، والتثقيل أفصح؛ لأنه لغة الحجازيين، والتخفيف في نحو ذلك لتميم"[5].

ومن أمثلة (فُعُل) جمعاً لـــ(فُعْلة) في الشواذ كلمة (رُمُزاً) بضمتين، في قراءة الأعمش، ويحيى بن وثاب، وعلقمة بن قيس لقوله تعالى: "إِلَّا رَمْزاً"[6] ويذهب ابن جنـــي إلى أنّه: "ينبغي أن يكون هذا على قول من جعل واحدتها (رُمْزَة)، كما جاء

---

1. ابن جني :المحتسب 1: 215.
2. سورة الأعراف، آية: 57. انظر: النحاس: إعراب القرآن 2: 133 ؛ ابن جني :المحتسب 1: 255 ؛ القرطبي : الجامع لأحكام القرآن 7: 146 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 4: 320.
3. ابن جني :المحتسب 1: 255.
4. سورة الأعراف، آية: 57. انظر: النحاس: إعراب القرآن 2: 133 ؛ ابن جني :المحتسب 1: 255 ؛ القرطبي : الجامع لأحكام القرآن 7: 146؛ أبو حيان: البحر المحيط 4: 320.
5. ابن جني: المحتسب 1: 255.
6. ســورة آل عمران، آية: 41. انظر: النحاس: إعراب القرآن 1: 375 ؛ ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 20 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 161 ؛ الزمخشري: الكشاف 1: 389 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 2: 472.

عـــنهم (ظُلْمَــة، وظُلُمَة)، و(جُمْعَة، وجُمُعَة)، ويجوز أن يكون جَمَع (رُمْزَة) على (رُمْــز)، ثم أتبع الضم الضم، كما حكى أبو الحسن عن يونس أنه قال: ما سُمع في شيء (فُعْل) إلا سمع فيه (فُعُل)"[1].

ولعلَّ القبائل البدوية مثل قبيلة تميم تنطق بـــ(فَعْل) لميلها العام نحو الاقتصاد في النطق، والسرعة في الأداء، أمَّا القبائل المتحضرة كالحجازيين فتميل دائماً إلى التأني في النطق وتحقيقه، فتأتي بهذا البناء على (فُعُل).

ويخالــف أبــو حــيان ابن جني، فيرى أنَّ (رُمُزاً) جمع (رَمُوز) كـــ(رُسُل، ورَسُــول)، وعلــى أنّــه مــصدر كـــ(رُمْز) جاء على (فُعُل)، وأتبعت العين الفاء كـــ(اليُسْر، واليُسُر).[2] وأبو حيان في قوله هذا مُتأثِّرٌ بما قاله الزمخشري.[3]

2.2.4 فُعَل:

ويطّـــرد هذا البناء جمعاً لاسم على (فُعْلة)، و(فُعْلة) نحو: (غُرفة، وغُرَف)، و(جُمُعـــة، وجُمَع)، و(عُرْوَة، وعُرَى) بخلاف الوصف، وشَذَّ (رَجُلٌ بُهْمَة، وبُهَم)، ويطّرد لـــ(فُعْلى) أنثى (أفْعَل) نحو: (كُبْرى، وكُبَر)، و(عُدَّة، وعُدَد).[4]

ومن أمثلة (فُعَل) في الشواذ كلمة (ظُلَل) في قراءة عيسى الثقفي لقوله تعالى: "يَتَفَــيَّأُ ظِلالُــهُ"[5]، ويـــذهب ابن جني إلى أنَّ: "(الظُّلَلُ): جمع: (ظُلَّة)، كـــ(حُلَّة، وحُلَل)، و(جُلَّة، وجُلَل)"[6]. وإلى مثل هذا يذهب أبو حيان في البحر المحيط.[7]

---

1. ابن جني :المحتسب 1: 161–162.
2. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 2: 472.
3. انظر: الزمخشري: الكشاف 1: 389.
4. انظر: السيوطي: همع الهوامع 3: 314.
5. سورة النحل، آية: 48. انظر: ابن جني :المحتسب 2: 10 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 5: 48.
6. ابن جني :المحتسب 2: 10.
7. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 5: 48.

ومن أمثلة هذا البناء أيضاً كلمة (الصُوَر) في قراءة قتادة لقوله تعالى: "وَنُفِخَ فِي الصُوَرِ"[1]، وفي قراءة عِياض أيضاً لقوله تعالى: "يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُوَرِ"[2] وينص ابن جني على أنَّ: "هذا البناء جمع (صُورة)، وقد يقال فيها: (صِيَر)، وأصلها: (صِوَر). فقلبت الواو ياء للكسرة قبلها استحساناً. قال أبو عبيدة: (الصُوَر) جمع: (صُورة)، كـ(صُوَف) جمع: (صُوفة). ويقال: (الصُوْر): القرن، ويقال: فيه ثُقَب بعدد أنفُس البشر. فإذا نفخ فيه قام الناس بالأرماس"[3].

3.2.4 فُعَّل:

ويطَّرد (فُعَّل) جمعاً لوصف على (فاعِل)، و(فاعِلة) كـ(ضُرَّب) في (ضارب)، و(ضاربة) بخلاف الاسم منهما كحاجب العين، وجائزة البيت.[4]

ومن أمثلة (فُعَّل) في الشواذ كلمة (سُمَّراً) في قراءة ابن مسعود وابن عباس وعكرمة، لقوله تعالى: "مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِراً تَهْجُرُونَ"[5]، حيث قال ابن جني: "(السُمَّرُ) جمع: (سَامِر)، و(السَامِر): للقوم يَسْمُرُون، أي: يتحدثون ليلاً، قال ذو الرمة:

وكَمْ عَرَّسَتْ بَعْدَ السُرَى مِنْ مُعَرَّسٍ   بِهِ مِنْ عَزِيفِ الجِنِّ أصْوَاتُ سَامِرِ

وروينا عن قطرب أنَّ (السَامِر) قد يكون واحداً وجماعة"[6].

---

1. سورة يَس ، آية: 51. انظر: ابن جني :المحتسب 2: 212.
2. سورة طـه ، آية: 102. انظر: ابن جني :المحتسب 2: 59 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 6: 258.
3. ابن جني: المحتسب 2: 59.
4. انظر: السيوطي: همع الهوامع 3: 318.
5. سورة المؤمنون، آية: 67. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 98 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 96 ؛ الزمخشري: الكشاف 3: 196 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 6: 381.
6. ابن جني : المحتسب 2: 96.

ويرى أبو حيان كذلك أنَّ "(سُمَّراً) جمع سامر، وبزيادة ألف بين الميم والراء جمع (سامر) أيضاً، وهما جمعان مقيسان في مثل (سامر)".[1]

ومــن أمثلــته في الشواذ أيضاً كلمة (بُدَّى) شديدة الدال منونة في قراءة ابن عــباس، وابن يعمر، وطلحة، لقوله تعالى: "يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ"[2]، يقول ابن جني:" هذا أيضا جمع (بَادٍ)، فنظيره قول الله سبحانه: "أَوْ كَانُوا غُزًّى"[3]، جمع (غَازٍ) على (فُعَّل). ولو كان على (فُعَّال) لكان (بُدَّاءً)، و(غُزَّاءً)، كـــ(كاتِب، وكُتَّاب)، و(ضَارِب، وضُرَّاب)"[4].

ويــذهب النحاس إلى أنَّ (بادٍ)، و(بُدًّا) بالقصر مثل (غازٍ)، و(غُزًّى)، ويُمَدُّ مــثل (صائم)، و(صُوَّام)[5]، وقال ابن خالويه: "(بادون) جمع سلامة، و(بُدَّى) جمع تكسير مثل: (غازٍ)، و(غُزَّى)".[6] وابن جني في توجيه قراءة ابن عباس يحذو حذو النحاس، وابن خالويه، ويوافقهم في ذلك الزمخشري[7]، بينما يرى أبو حيان أنَّ هذا الجمــع (بُــدَّى) لــيس بقياس في معتل اللام، بل شُبِّه بـــ(ضارب)، وقياسه (فُعَلَة) كـــ(قاضٍ، وقُضَاة).[8]

1. أبو حيان: البحر المحيط 6: 381.
2. ســورة الأحزاب ، آية: 20. انظر: النحاس: إعراب القرآن 3: 309 ؛ ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 119 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 177 ؛ انظر: الزمخشري: الكشاف 3: 538 ؛ انظر: أبو حيان: البحر المحيط 7: 215.
3. سورة آل عمران، آية: 156.
4. ابن جني : المحتسب 2: 177.
5. انظر: النحاس: إعراب القرآن 3: 309.
6. ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 119.
7. انظر: الزمخشري: الكشاف 3: 538.
8. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 7: 215.

ومن أمثلة (فُعَّل) التي أشار إليها ابن جني في الشواذ كلمة (لُبَّداً)، في قراءة أبي جعفر لقوله تعالى: "يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَالاً لُبَداً"[1]، فقد نصّ ابن جني على أنّ (لُبَّداً) "يكـون بلفظ الواحد نحو: (زُمَّلٍ)، و(جُبَّاءٍ)، ويكون جمع (لابِدٍ)، كـ(قائم، وقُوَّم)، و(صائِم، وصُوَّم)"[2]. ويرى أيضاً الزمخشري أنّ (لُبَّداً) بالتشديد جمع (لابد).[3]

4.2.4 فِعَال:

يطَّرد هذا البناء جمعاً لـ(فَعْلة) مطلقاً اسماً كان أو صفة يائي العين أو غيره نحو: (جَفْنَة، وجِفَان)، ويطرد في (فَعْل) اسماً أو صفة أو واوي العين نحو: (كَعْب، وكِعـاب)، و(فَعَل) اسماً نحو: (جَبَل، وجِبال) لا مضاعفاً، ولا منقوصاً، ويطرد في (فَعَلة) نحو: (رَقَبة، ورِقاب)، ولوصف غير منقوص على (فَعِيل)، و(فَعِيلة) بمعنى (فاعِـل) نحو: (ظَرِيف، وظَرِيفة، ظِراف)، ولوصف على (فُعْلان) بالفتح، والضم، و(فَعْلانـة)، و(فَعْلـى) نحـو: (غِضَاب) في (غَضْبان، وغَضْبى)، و(خِمَاص) في (خُمْصان، وخُمْصانة).[4]

ومـن أمـثلة هذا البناء في الشواذ كلمة: (جِدَار) في قراءة أبي عمرو، وابن كثير، وكثير من المكيين لقوله تعالى: "فِي قُرىً مُحَصَّنَةٍ أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ"[5]، يقول ابن جني في هذه القراءة: "وأمّا من قرأ: (من وراء جِدَار)، فيحتمل أمرين: أحدهما

1. سـورة البلد، آية: 6. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 174 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 361 ؛ الزمخشري: الكشاف 4: 759 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 8: 470.
2. ابن جني: المحتسب 2: 361.
3. انظر: الزمخشري: الكشاف 4: 759.
4. انظر: ابن جني : اللمع في العربية ص:97 ؛ السيوطي: همع الهوامع 3: 315.
5. سورة الحشر، آية: 14. انظر: النحاس: إعراب القرآن 4: 399،400 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 316 ؛ الزمخشري: الكشاف 4: 506 ؛ القرطبي : الجامع لأحكام القرآن 18: 24 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 8: 247.

أنْ يكــون واحــداً وقــع موقع الجماعة، كقوله تعالى: "ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً"[1]، أي: أطفــالاً. وفــيه وجه آخر لطيف، وفيه الصنعة[2]، وهو: أنْ يكون (جِدَار) تكسير (جِــدَار) أيــضاً، فتكون ألف (جِدَار) في الواحد، كألف (كِتَاب)، و(حِسَاب)، وفي الجماعة كألف (ظِرَاف)، و(كِرَام)، ومثله مما كُسِّر من (فِعَال) قولهم: (ناقة هِجَان، ونُــوق هِجَان)، و(دِرعٌ دِلاَص، وأَدْرُع دِلاَص). ويدل على أنَّ (هِجَاناً) ليس لفظاً واحــداً يقع على الواحد فما فوقه كَــ(جُنُب) وبابه قولهم: (هِجَانَان)، وهذا واضح. وإنَّما جاز تكسير (فِعَال) على (فِعَال) من حيث كانت (فِعَال) أخت (فَعِيل). ألا ترى كــل واحــد مــنهما ثلاثياً، وقبل لامه حرف لين؟ فكما كُسِّر (فَعِيل) على (فِعَال) كَـــ(شَــرِيف، وشِــرَاف)، و(كَرِيم، وكِرَام)، كذلك أيضاً جاز تكسير (فِعَال) على (فِعَــال)، وكمــا أن ألــف (جِدَار) في الواحد ليست ألف (جِدار) في الجمع، فكذلك كــسرة الجــيم فيه غير كسرته فيه، وفتحة الدال فيه غير فتحته فيه، كما أن كسرة الشين في (شِرَاف) غير فتحتها في (شَرِيف)، وكما أن فتحة الدال من (جِدار) غير كــسرة الراء من (شَرِيف). فهذا الخلاف لفظاً هو الذي سوَّغ اعتقاد المتفقَين لفظاً مختلفين تقديراً ومعنى. وهذا غَور من العربية بَطين، وله نظائر كثيرة، وفيه صنعة لطيفة، وقد أفردنا له باباً في كتابنا (الخصائص) فيما اتفق لفظه واختلف معناه من الحــروف والحــركات والــسكون، ومــثله سواء قول الله تعالى: "وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَاماً"[3]، يكون (إمام) جمع (إمام)، على ما شرحناه في (جِدار)، وذهب أبو الحسن إلى أنه جمع (آمّ)، كَــ(قائم وقِيام)"[4].

والرأي الأول هو الأقرب إلى الصواب، وعليه علماء العربية كالنحاس، فقد ذهب إلى أنَّ "(جِدَار) واحد يؤدي عن جمع إلا أنَّ الجمع أشبه بنسق الآية؛ لأنَّ قبله

---

1. سورة غافر، آية:67.
2. تأثَّر بهذا الوجه ابن منظور في لسان العرب (15: 30).
3. سورة الفرقان، آية: 74.
4. ابن جني: المحتسب 2: 316-317.

(إلا في قُرَى)، ولم يقل (إلا في قرية)".[1] فسياق الآية هو الذي أضفى معنى الجمع علـــى صيغة (جِدَار)، وليست الصيغة هي التي تدلُّ على هذا المعنى كما يرى ابن جنـــي، كمـــا أنَّ قراءة الجمهور (جُدُر) تنقل شيئاً من هذا المعنى إلى ذهن علماء العـــربية فـــي توجيه قراءة (جِدَار)، فيعالجون مثل هذه القراءات الشَّاذة، وأعينهم تلتفت إلى القراءات المشهورة لا يكادون يخرجون عن سيطرتها.

ومن أمثلة (فِعَال) في الشواذ كلمة (رِيَاشاً) بالفتح، في قراءة النبي صلى الله عليه وسلم، وجماعةٍ، وعاصمٍ لقوله تعالى: "وَرِيشاً وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ"[2]، قال ابـــن جنـــي: "يحـــتمل (رِيَـــاش) شيئين: أحدهما: أن يكون جمع (رِيش)، فيكون كـــــ(شِـــعْب، وشِـــعَاب)، و(لِهب، ولِهَاب)، و(لِصْب ولِصَاب)، و(شِقْب وشِقَاب). والآخـــر: أنْ يكـــون لغتـــين: (فِعْـــل)، و(فِعَال). هكذا قال أبو الحسن، قال: وقال الكلابيـــونَ: (الرياش): ما كان من لباس، أو حشو من فراش أو دِثار، و(الريش): المـــتاع والأمـــوال، وقـــد يكون (الريش) في الثياب دون المال. ويقال: هو حَسَنَ الـــريش، أي: الثـــياب. و(الـــرياش): القشر، وهما كما ترى متداخلان"[3]. ويقول الفـــراء: إن شئت جعلت (رياش) جمعاً واحده الريش، وإن شئت جعلته مصدراً في معنى الريش.[4] بينما يرى النَّحاس أنَّ (رِياشاً) جمع (رِيش)، وهو ما كان من المال واللـــباس.[5]، وذهب الزمخشري إلى أنَّ (رِياش) جمع (رِيش) أمَّا أبو حيان فيرى أنَّهما مصدران بمعنى واحد نحو قولهم: (راشه الله يريشه رِيشاً، ورِياشاً).[6]

---

1. النحاس: إعراب القرآن 4: 400،399.
2. سورة الأعراف، آية: 26. انظر: الفراء: معاني القرآن 1: 375 ؛ النحاس: إعراب القرآن 2: 120 ؛ ابـــن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 43 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 246 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 4: 283.
3. ابن جني: المحتسب 1: 246.
4. انظر: الفراء: معاني القرآن 1: 375.
5. انظر: النحاس: إعراب القرآن 2: 120.
6. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 4: 283.

وعلى هذا يتفاوت استخدام كلمة (رِياش) في القبائل العربية، فمن هذه القبائل مـــن تجعلها جمعاً لـــ(ريش)، ومن هذه القبائل من تجعلها مفرداً تستخدم جنباً إلى جنب مع كلمة (ريش)، أي أنّ كلمة (رِياش) اختصت ببيئة لغوية ــ كقبيلة كلاب ــ تغاير البيئة اللغوية التي تستخدم (ريش).

ومـــن أمثلته كذلك في الشواذ كلمة (بِرَاءٌ) في قراءة عيسى بن عمر الثقفي، لقـــوله تعالى: "لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ"[1]، حيث يقول ابن جنـــي: "هذا جمع (بَرِيء)، وفي تكسيره أربعة أوجه: (بَرِيءٌ، وبِرَاءٌ) كـــ(ظريف، وظِـــرَاف)، و(بَـــرِيءٌ، وأبْـــرِيَاء) كـــــ(صـــديق، وأصدقاء)، و(بَرِيءٌ، وبُرَآء) كـــ(شريف، وشُرَفَاء)، و(بَرِيءٌ، وبُرَاء) –على فُعَال– كَـــ(تُوَام)، و(رُبَاب): جمع شاء رُبىً: حديثة العهد بالنّتاج. وعليه بيت الحارث: (فَإنَّا مِنْ حَرِبِهِم لَبُرَاءُ)

وقـــال الفـــراء: أراد (بُـــرَآء)، فحذف الهمزة التي هي لام تخفيفاً، فأخذ هذا الموضــــع مـــن أبي الحسن قوله: إن (أشياءَ) أصلها: (أشْيِئَاء)، ومذهبه هذا يوجب ترك صرف (بُرَاء)؛ لأنها عنده همزة التأنيث"[2]. ولعلّ السبب في تعدُّد أبنية الجمع لكلمـــة (بَـــرِيء) هـــو اختلاف اللهجات، كما أنّ لغة الشّعر لها دور في توليد هذه الأبنية المتعددة كما هو الشأن في بيت الحارث.

ويقـــول الفراء: "ومن العرب يقول: إنَّا بِراءٌ منكم، فيجري، ولو قرئت كذلك كـــان وجهاً".[3] ولعلّ الفراء بقوله هذا لم يطَّلع على قراءة عيسى بن عمر الثقفي.

---

1. ســـورة الممتحنة، آية: 4. انظر: الفراء: معاني القرآن 3: 150 ؛ النحاس: إعراب القرآن 4: 412 ؛ ابـــن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 155 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 319 ؛ الزمخشري: الكشاف 4: 513 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 8: 252.
2. ابن جني: المحتسب2: 319.
3. الفراء: معاني القرآن 3: 150.

ويذهب النحاس إلى أنّ أبا عمرو وعيسى أجازا "(إنّا بِراءٌ منكم)، وهي لغة معروفة فصيحة، كما تقول: (كريم، وكِرام)"[1].

5.2.4 فُعَّل، فُعّال:

يطّرد بناء (فُعَّل)، و(فُعّال) جمعاً لوصف على (فاعِل)، و(فاعِلة) نحو: (ضُرَّب) في (ضارب، وضاربة)، و(صائِم، وصُوّام)، وندرا في المنقوص استغناء بفعله، وندرا فيما عدا ما ذُكر كـ(أعزَل، وعُزَّل، وعُزّال)، و(سَخْل، وسُخَّل، وسُخّال)، و(نُفَساء، ونُفَّس، ونُفّاس).[2]

ومن أمثلتهما في الشواذ كلمة (عُبَّد)، و(عُبّاد) في قراءة أبي واقد الأعرابي، لقوله تعالى: "وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ"[3]، قال ابن جني: "أما (عُبَّد) الطاغوت فجمع (عابد)، ومثله (عُبّاد)، كـ(ضارب، وضُرَّب، وضُرّاب)"[4]. وإلى مثل هذا يذهب أبو حيان في البحر المحيط.[5]

ومن أمثلة هذا البناء أيضاً كلمة (رُجّالاً) جمع: (راجِل)، في قراءة ابن عباس وأبي مِجلَز ومجاهد وعِكرمة والحسن وأبي عبد الله جعفر بن محمد، لقوله تعالى: "يَأْتُوكَ رِجَالاً"[6]، قال ابن جني: "أمّا (رُجّالاً)، فجمع: (راجِل)، كـ(كاتِب، وكُتّاب)، و(عالِم، وعُلّام)، و(عامِل، وعُمّال)"[7].

---

1. النحاس: إعراب القرآن 4: 412.
2. السيوطي: همع الهوامع 3: 318.
3. سورة المائدة، آية: 60. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 33،34 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 215 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 3: 530.
4. ابن جني : المحتسب 1: 215.
5. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 3: 530.
6. سورة الحج، آية: 27. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 95 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 79 ؛ الزمخشري: الكشاف 3: 153 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 6: 338.
7. ابن جني: المحتسب2: 79.

وقد جاء على (فُعَّال) في الشواذ كلمة (سُمَّاراً) على أنّها جمع (سَامِر) ، وذلك في قراءة أبي رجاء، لقوله تعالى: "مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِراً تَهْجُرُونَ"[1]، حيث قال ابن جني:" فهذا كـ(كاتب، وكُتّاب)، و(شارب وشُرّاب)"[2].

6.2.4 فُعَال:

ويكون جمعاً لـ(فاعِل)، نحو كلمة: (سُقَاة) في قراءة ابن الزُّبير وأبي وجزة السعدي ومحمد بن علي وأبي جعفر القارئ لقوله تعالى: "أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ"[3]، وقرأ الضحاك (سُقَاية) قال ابن جني: "أمَّا (سُقَاة)، فجمع: (سَاق)، كـ(قاض، وقُضاة)، و(غاز، وغُزَاة). وأمَّا (سُقَاية) ففيه النظر، ووجهه أن يكون جمع (ساق)، إلا أنّه جاء على (فُعَال) كـ(عَرق، وعُراق)، و(رَخِل، ورُخال)، و(توءَم، وتُؤام)، و(ظئر، وظُؤار)، و(إنسان، وأُناس)، و(ثني، وثُناء)، و(بريء، وبُرَاءُ). فكان قياسه إذ جاءَ به على (فُعَال) أن يكون: (سُقَاء)، إلا أنّــه أنّـثه كما يؤنّث من الجمع أشياء غيره، نحو (حِجارة)، و(عِبارة)، و(قَصير، وقِصارة). جاءَت في شعر الأعشى (وعُيُورة) و(خُيوطة)، وقد جاء هذا التأنيث أيضاً في (فُعَال) هذا. ذهب أبو علي في قولهم: (نُقاوة) المتاع إلى أنه جمع (نَقوة)، فعلى هذا جاءَ (سُقايةُ الحاجّ)، فهو كتأنيث (ظُؤار) و(تُؤام) ونحو ذلك. وكأن الذي آنس مَن قرأ (سُقاة)، و(سُقاية)، وعدل إليه عن قراءة الجماعة: (سِقايةَ الحاجّ وعِمارة المسجد الحرام) — هربه من أن يقابل الحدث بالجوهر، وذلك أن السِّقاية، والعِمارة مصدران، و(مَن آمن بالله) جوهر، فلا بد إذا من حذف المضاف، أي:

---

1. سورة المؤمنون، آية: 67. انظر: ابن خالويه: ص: 98 ؛ ابن جني:المحتسب 2: 97 ؛ الزمخشري: الكشاف 3: 196 ؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 12: 91.
2. ابن جني: المحتسب 2: 97.
3. سورة التوبة، آية: 19. انظر: النحاس: إعراب القرآن 2: 207 ؛ ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 42 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 286 ؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 18: 59 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 5: 22.

أجعلتم هذين الفعلين كفعل من آمن بالله؟ فلما رأى أنه لابد من حذف المضاف قرأ: (سُـقاة)، و(عَمَــرَة) و(سُقايَة) على ما مضى. ولست أدفع مع هذا أن يكون (سِقاية الحــاجّ) جمــع (ســاق) و(عِمارة المسجد الحرام) جمع: (عامر)، فيكون كــ(قائم، وقِــيام)، و(صَــاحِب، وصِــحَاب)، و(رَاع، ورِعاء)، إلا أنه أنّث (فِعالا) على ما مــضى، فــصار كــ(حِجارة) و(عِيارة)، وأن يكونا مصدرَي (سقيت)، و(عمرت) أقــيس؛ لأن ذلك في اللغة أفشى. وبَنَى (سُقاية)، وهو جمع (ساق) على التأنيث لا على أنه أنث (سِقاء)؛ لأنه لو أراد ذلك لقال: (سِقَاءَة)، فهمز، كــ(عَظَاءة) إذا ثنيت علــى (العَظَــاء)، ويكون كل واحد منهما قائماً برأسه"[1]. وإلى مثل هذا يذهب أبو حيان في البحر المحيط متأثّراً بابن جني حتى في طرح الأمثلة.[2]

فيــرى ابــن جنــي أنّ (سُـقاة) جمــع (ساقٍ) بينما (سُقاية) تتراوح ما بين المصدرية والجمع، وكونها مصدراً أفشى وأكثر شيوعاً في اللغة. وقد نصّ النحاس على أنّ "(سُقَاة) جمع (سَاق)، والأصل فيه (سُقَيَة) على (فُعَلَة) كذا الجمع المعتل من هذا نحو: (قاض، وقُضَاة)، و(نَاس، ونُسَاة)، فإن لم يكن معتلاً جُمِع على (فَعَلة)".[3]

وقــرأ عكــرمة وابــن أبي إسحاق وأبو مِجلَز والحسن البصري والزهري (رُجَالاً) بضم الراء، وتخفيف الجيم منونة، في قوله تعالى: "يَأْتُوكَ رِجَالاً"[4]، يقول ابــن جنــي: "وأمّــا (رُجَــالاً)، فغريب، وهو مما ذكرناه مما جاء من الجمع على (فُعَال): كــ(ظُؤار)، و(عُرَاق)، و(رُخَال)، و(ثُنَاء)، و(تؤام)، و(رُبَاب)، إلا أنه

1. ابن جني: المحتسب 1: 286.

2. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 5: 22.

3. النحاس: إعراب القرآن 2: 207.

4. ســورة الحــج، آية: 27. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 95 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 73،2: 79.

أنــث بالألف كما أنث بالهاءِ في قولهم: (النُقاوة). قال أبو علي: وهو جمع (نقوَة)، وأنث كما أنث (فعَال) في نحو: (حِجارَة)، و(ذِكَارَة)، و(عِبارَة)"[1].

7.2.4 فعْلان، وفُعْلان:

يطّــرد (فِعْلان) جمعاً لاسم على (فُعَل)، أو (فَعَل)، أو (فُعَال) مطلقاً صحيحاً كان أو معتل العين، أو اللام نحو: (صُرَد، وصِرْدَان)، و(خَرَب، وخِرْبان)، و(تَاج، وتِيجان)، و(فَتى، وفِتْيان)، وشذَّ في (فُعَال) الوصف كـــ(شُجَاع، وشِجْعان)، و(قِنْو، وقِــنْوَان). أمّــا (فُعْــلان) فيطرد جمعاً لاسم على (فَعِيل)، أو (فَعَل) صحيح العين كـــ(رَغِيف، ورُغْفان)، و(ذَكَر، وذُكْران)، أو على (فَعْل) كـــ(ظَهْر، وظُهْران)، أو على (فِعْل) كـــ(ذِئب، ذُؤْبان).[2]

ومن أمثلتهما في الشواذ (صِنْوان) في قراءة الجمهور، و(صُنْوَان) في قراءة أبــي عــبد الــرحمن السُلَميّ (صُنْوانٌ) لقوله تعالى: "صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسقَى بِمَــاءٍ"[3]. حــيث يقول ابن جني: "فأمّا الواحد فـــ(صِنْو) بكسر الصاد، وأمّا الجمع فـــــ(صِنْوَانٌ) بكسرها، و(صُنْوان) بضمها. و(الصِنْو): النخلة لها رأسان، وأصلها واحــد. ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم: العباس عمِّي وصِنو أبي، فكأنه قال: همــا فــرعان مــن أصل واحد. و(الصُنْوان) بالضم لتميم وقيس، وبالكسر لأهل الحجــاز. فأمّــا (صِنْو، وصُنْوَانٌ) (بالضم والكسر)، فإن نظيره: (ذِئب، وذُؤبان)، و(قِــنْو، وقُــنْوان). وقــد يكــون مثله (شِيح، وشِيحان). وجاز تكسير (فِعْل) على (فُعْلان)، كما جاز تكسير (فَعَل) عليه، نحو: (خَرَب، وخِرْبان)، و(شَبَث، وشِبْثَان)، و(بَرَق وبِرْقَان)، وذلك أن (فِعْلاً) و(فَعَلاً) قد تعاقبا على المعنى الواحد، فصارا في

---

1. ابن جني: المحتسب 2: 73.

2. ابن جني: اللمع ص:98 ؛ السيوطي: همع الهوامع 3: 321.

3. ســورة الــرعد، آية: 4. انظر: النحاس: إعراب القرآن 2: 350 ؛ ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 66 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 351.

ذلــك أخــوين، نحــو: (بِدْل، وبَدَل)، و(شِبْه، وشَبَه)، و(مِثْل، ومَثَل)، فكما كسّروا (فَعَــلاً) علـــى (فِعْــلان) فيما ذكرنا، فكذلك أيضاً كسّروا (فِعْلاً) عليه في (صِنْو، وصِنوان). ونظير (صِنْو، وصِنْوان) في اتفاق اللفظين واختلاف التقديرين مما جاء علـــى (فِعْــل) و(فِعْــلان) قـــولهم: (قِنْو، وقِنْوان)، و(حِسْل، وحِسلان)[1]، و(رِئد، ورِئــدان) [2]، و(خَــشْف، وخِشْفَان) [3]، و(سِيد، وسِيدان). هذا هو الظاهر، ومثله (كِيــر الحــداد، وكِيران)، و(شِيح، وشِيحان) [4]، و(خِيط، وخِيطان من النعام) [5]، و(خِرْص الرمح وخِرْصان) [6]، و(شِقْد، وشِقْدان) [7]، و(نِسْوة، ونِسْوان)"[8].

ويظهر من قول ابن جني أنّ القبائل المتحضرة تميل دائماً إلى الكسر وعلى هــذا نطـــق الحجازيين لـــ(فِعْلان)، أمّا القبائل البدوية فتميل إلى الضم، وعلى هذا نطق تميم وقيس لـــ(فُعْلان).

8.2.4 فُعَلاء:

يطرد (فُعَلاء) جمعاً لــ(فَعِيل) وصف ذكر عاقل بمعنى: (فاعل)، أو (مُفْعِل)، أو (مُفَاعِــل) كـــ(كريم، وكُرَماء)، و(سميع، وسُمَعاء)، وما دلّ على سجية حَمْد أو ذمّ من (فُعَال)، أو (فاعل) كـــ(شُجَاع، وشُجَعَاء)، و(صالح، وصُلَحاء).[9]

---

1. الحِسل: ولد الضب حين يخرج من بيضته.
2. الرِئد: ما لان من الأغصان.
3. الخشف مثلثه: ولد الظبي أول ما يولد وأول مشيه.
4. الشيح: من معانيه برد يمني.
5. الخيط: جماعة النعام .
6. خرص الرمح: سنانه.
7. الشقد: مفرده شقده، وهي حشيشة كثيرة الاهالة واللبن.
8. ابن جني: المحتسب1: 351-353.
9. انظر: السيوطي: همع الهوامع 3: 320.

مـــن أمثلة هذا البناء في جموع التكسير كلمة (شُهَدَاءَ) في قراءة أبي المهلَّب محارب بن دِثار، لقوله تعالى: "شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا"[1]، قال ابن جني: "وهو جمع (شهيد) ويجوز أن يكون جمع (شاهد)، كعالم وعلماء، والأول أجود"[2].

9.2.4 فَوَاعِل:

يطَّرد (فَوَاعِل) جمعاً لـــ(فاعِل) غير وصف ذكر عاقل ثانيه ألف زائدة نحو: (حَاجِـــز، وحَوَاجِـــز)، و(خَـــاتم، وخـــواتم)، أو ثانـــيه واو غير ملحقة بخماسي، كـــــ(جَوْهَر، وجَوَاهِر)، ويفصل عينه من لامه ياء تزاد في الجمع إنْ فُصِلا إفراداً كـــ(ســـاباط، وسَـــوَابِيط)، و(جَاسُوس، وجَوَاسيس)، وشذَّ في صفة المذكر نحو: (فَارِس، وفَوَارِس).[3]

ومن أمثلة هذا الجمع في الشواذ (صوالح، وقوانت، وحوافظ) في قراءة طلحة بـــن مـــصرف لقـــوله تعالى: "فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ"[4]. ويـــذهب ابن جني إلى أنّ "التكسير هنا أشبه لفظاً بالمعنى، وذلك أنَّه إنما يراد هنا معنى الكثرة، لا (صالحات) من الثلاث إلى العشرة، ولفظ الكثرة أشبه بمعنى الكثرة مـــن لفظ القلة بمعنى الكثرة، والألف والتاءُ موضوعتان للقلة، فهما على حد التثنية بمنـــزلة (الـــزيدون) من الواحد إذا كان على حد (الزيدان). هذا موجبُ اللغة على أوضـــاعها، غيـــر أنَّـــه قـــد جاء لفظ الصحة والمعنى الكثرة، كقوله تعالى: (إنَّ

---

1. ســـورة آل عمـــران، آية: 18. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 18 ؛ ابن جنـــي: المحتـــسب 1: 155 ؛ الزمخشري: الكشاف 1: 373 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 2: 420.
2. ابن جني : المحتسب 1: 156.
3. انظر: السيوطي: همع الهوامع 3: 322.
4. ســـورة النساء، آية: 34. انظر: الفراء: معاني القرآن 1: 265 ؛ النحاس: إعراب القرآن 1: 452 ؛ ابـــن خالـــويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 26 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 187 ؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 5: 110 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 3: 250.

المسلمين، والمسلمات) إلى قوله تعالى: "والذّاكرين الله كثيراً والذاكرات"[1]، والغرض في جميعه الكثرة، لا ما هو لما بين الثلاثة إلى العشرة"[2].

ويذهب الفراء في توجيه قراءة (فالصوالح قوانت) إلى أنّ (فواعل)، و(فاعلات) تصلح في جمع (فاعلة).[3] ويذهب النّحاس في توجيه هذه القراءة إلى أنّ هذا جمع مكسّر مخصوص به المؤنث.[4] وينقل أبو حيان قول ابن جني في توجيه هذه الآية بأنّ "التكسير أشبه بالمعنى، إذ هو يعطي الكثرة، وهي المقصودة هنا".[5]

10.2.4 فَعَالى:

يطّرد (فَعَالَى) جمعاً لاسم على (فَعْلاء)، أو (فِعْلَى)، أو (فَعْلَى) كـ(صَحْرَاء، وصَحَارَى)، و(ذِفْرَى، وذَفَارَى)، و(عَلْقَى، وعَلاقَى)، وشذّ في الوصف كـ(عَذْراء، وعَذَارَى)، ووصف على (فُعلى) كـ(حُبْلَى، وحَبَالَى)، ولوصف على (فَعْلان) كـ(غَضْبَان، وغَضَابَى)، و(سَكْرَان، وسَكَارَى)، ولوصف على (فَعْلَى) كـ(سَكْرَى، وسَكَارَى).[6]

ومن أمثلته في الشواذ كلمة (يَيَامَى)، في قراءة أبي عبد الله المدني، لقوله تعالى:"فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ"[7] ويرى ابن جني أنّ: "القراءة المجمع عليها: (في يَتَامَى النِّساء)، بياء وتاء بعدها. ولا يجوز قلب التاء

---

1. سورة الأحزاب، آية 35.
2. ابن جني : المحتسب 1: 187.
3. انظر: الفراء: معاني القرآن 1: 265.
4. انظر: النحاس: إعراب القرآن 1: 452.
5. أبو حيان: البحر المحيط 3: 250.
6. انظر: السيوطي: همع الهوامع 3: 322.
7. سورة النساء، آية: 127. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 29 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 200 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 3: 378.

هنا ياءً. والقول عليه ــ والله أعلم ــ أنّه أراد (أَيَامَى)، فأبدل الهمزة ياء، فصارت (يَيَامَى)، وقلبت الهمزة ياء كما قلبت الهمزة ياء في قولهم: قطع الله (أَدْيَه)، يريدون يــده، فرد لام الفعل، وأعاد العين إلى سكونها، فصارت (يَدْيَه)، ثم أبدل الياء همزة فــصارت (أَديــه)، ولم أُسمع هذا إلا من جهته، وإنّما ما كان فقد قُلب الياءُ همزة، (فاليَيَامى) على هذا القول (فَعَالى)، تكسير (أَيْمَى) على (فَعْلَى) كــ(هَلْكَى).»[1] وإلى مثل هذا يذهب أبو حيان في البحر المحيط متأثِّراً بما قاله ابن جني.[2]

ولعــلَّ أصــل البناء هو (يَيَامَى)، وليس (أَيَامَى) كما يرى ابن جني، ولميل الناطقين باللغة إلى الاقتصاد في الجهد العضلي، عمدت اللغة إلى (قانون المخالفة) لما في نطق الصوتين المتماثلين في الكلمة الواحدة من مجهود عضلي، فأبدلت الياء الأولى همزة.

---

1. انظر: ابن جني: المحتسب 1: 200–201.

2. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 3: 378.

الفصل الخامس

أبنية الفعل

الفصل الخامس

أبنية الفعل

الفعـل أمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقـع، وما هو كائن لم ينقطع، فأمّا بناء ما مضى، فَـ(ذَهَبَ)، و(سَمِعَ)، و(مَكُثَ)، و(حَمِـدَ)، ولمّـا بـناء ما لم يقع، فإنّه قولك آمراً: (اذهبْ)، و(اقتلْ)، و(اضربْ)، ومخبـراً: (يقتُلُ)، و(يذهَبُ)، و(يَضرِبُ)، و(يُقتَلُ)، و(يُضرَبُ)، وكذلك بناء ما لم ينقطع، وهو كائن إذا أخبرت[1].

وينقـسم الفعـل من حيث البناء إلى: مجرد، ومزيد، فالفعل المجرد ما كانت حروفه أصلية، وهو على أصلين: أصل ثلاثي، وأصل رباعي، ولا يكون فعل على خمسة أحرف لا زيادة فيه[2].

ويعلـل سـيبويه عدم مجيء الفعل على خمسة أحرف بقوله: "وليس لبنات الخمـسة فعلٌ، كما أنّها لا تُكسّر للجمع؛ لأنّها بلغت أكثر الغاية مما ليس فيه زيادة، فاسـتثقلوا أن تلـزمهم الزوائد فيها، لأنّها إذا كانت فعلاً فلابد من لزوم الزيادات، فاستثقلوا ذلك أن يكون لازماً لهم، إذ كان عدده أكثر عدد ما لا زيادة فيه، ودعاهم ذلـك إلـى أنْ لم يكثر في كلامهم مزيداً ولا غير مزيد، كثرة ما قبله؛ لأنّه أقصى العدد"[3].

ولعـلّ اللغـة العربية في تاريخها الطويل قد اشتملت على أفعال خماسية لا زيادة فيها أو أكثر من ذلك، إذ إنّ اللغات ــ بشكل عام ــ في طفولتها المبكرة وقبل أن تـصل إلـى طـورها المثالـي قد تضمنت كلمات طويلة كثيرة الحروف كتلك الأوزان التي يشير إليها الصرفيون في كتبهم والتي لا نكاد نرى لها أثراً في القرآن

1. انظر: سيبويه: الكتاب 1: 12.
2. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 301 ؛ المبرد : المقتضب 1: 94 ؛ ابن جني: المنصف ص: 45.
3. سيبويه: الكتاب 4: 301.

الكـــريم، أو الــشعر العباسي مثل: (اقعنسس)، و(احرنجم)، و(اطلخم)، و(اجرنثم) ....إلـــخ، فقــد اندثر هذا النوع من الكلمات الطويلة، وشاع في اللغة العربية تلك الكلمـــات الثلاثية الحروف أو الرباعية الحروف، وتكونت منها معظم كلمات اللغة العربية، والسبب في ذلك هو ميل اللغات نحو التقصير من بنية الكلمات، وعلى هذه الفرضية تسقط نظرية الثنائية التي ترى أنّ الأصل السامي القديم كان ثنائياً.[1]

1.5 الفعل الثلاثي المجرد:

يـــتحدث الصرفيون العرب عن أبواب الفعل الثلاثي، فيفترضون إمكان شكل عين كل من الفعل الماضي والمضارع بإحدى الحركات الثلاث الفتحة أو الضمة أو الكـــسرة، ثـــم ينساقون مع القسمة العقلية، فيفترضون لأبواب الثلاثي تسعة وجوه، يرفـــضون مـــنها ثلاثـــة؛ لأنها لم ترد عن العرب كما يقولون، وتلك الأبواب التي يرفـــضونها هـــي: (فَعُل يَفْعَل)، و(فَعُل يَفْعِل)، و(فَعِل يَفْعُل)، فإذا روى لهم بعض الـــرواة أفعـــالاً مـــثل: (نَعِم يَنْعُم)، و(فَضِل يَفْضُل)، أخذوا يتلمسون لها الأسباب والمعاذير.

وربما كان ابن جني في كتابه الخصائص أشهر من عني بمثل هذه الأفعال؛ إذ عقد لها في كتابه فصلاً سماه (تداخل اللغات)، أو (تركُّب اللغات)، فزعم أن قبيلة كانت تقول: (نَعِم يَنْعَم)، وأخرى تقول: (نَعَم يَنْعُم)، ثم تداخلت اللهجتان، فتكون ذلك الـــوزن الغـــريب على العربية، وهو: (نَعِم يَنْعُم)، على أن ابن جني لم يحدثنا عن كيفية تداخل اللهجات، ولا عن الدوافع التي قد تدفع لمثل هذا التداخل، ولم يُشر ابن جني إلى السر في اقتصار مثل هذا التداخل على فعلين أو ثلاثة من كل أفعال اللغة العـــربية، فافتراض أن لهجة من اللهجات تستعير طريقة النطق بالماضي فقط دون

---

1. انظر: أنيس، إبراهيم، 1992م، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، ص: 32

مضارعه، أو المضارع فقط دون ماضيه أمر بعيد الاحتمال، وذلك لأن الأوزان لا تستعار، وإنما الذي يستعار هو الكلمات.

ولعل ابن جني أراد بتداخل اللغات أنه قد يصادف أنْ نجد في لهجة من اللهجات فعلاً أو فعلين لا يتبعان طريقة الاشتقاق في الأفعال الأخرى، وحينئذ تعلل مثل هذه الأفعال بأن الماضي أو المضارع غريب على هذه اللهجة، وأنه على هذه الصورة مستعار من لهجة أخرى تحت ظروف خاصة به.[1]

ومن أظهر المواضع التي توضح اختلاف البنية في اللهجات ـــ ويستتبع ذلك اختلاف في القراءات القرآنية ـــ هو اشتقاق مضارع الفعل الثلاثي من الماضي، وقد جاءت كتب النحاة بعلاج مضطرب لما سموه بأبواب مطردة، وكل ما يمكن عمله بصددها هو استنباط قواعد غالبة شواذها كثيرة جداً، ويجب أن يُنظر إلى أبواب الثلاثي كما رواها النحاة على أنها تنتمي إلى أكثر من لهجة واحدة، والذي رووه ما هو إلا مزيج من لهجات عدة، لأنّ أساس الفهم في أية لهجة من اللهجات هو الخضوع لقاعدة مطردة نادرة الشذوذ.[2]

والفعل المجرد هو ما كانت أحرفه أصلية لا يسقط أحدها في تصريف الفعل إلاّ لعلة تصريفية[3]، وهو على أصلين: أصل ثلاثي، وأصل رباعي، ولا يكون فعل على خمسة أحرف لا زيادة فيه[4]، وهذه الأفعال تكون على ضربين: فعل مبني للفاعل، وفعل مبني للمفعول، فالمبني للفاعل على ثلاثة أضرب: (فَعَلَ)، (فَعِلَ)، (فَعُلَ):

---

1. انظر: ابن جني: الخصائص 1: 375 ـــ 386 ؛ أنيس: من أسرار اللغة ص: 39،40.
2. انظر: أنيس: في اللهجات العربية ص: 146 ـــ 150.
3. الحديثي: أبنية الصرف في كتاب سيبويه ص: 378 ؛ عبد الحميد: دروس في التصريف ص: 56.
4. ابن جني: المنصف ص: 45.

1. (فَعَـلَ) ويكــون متعدياً وغير متعد، فالمتعدي نحو: (ضَرَبَ)، و(قَتَلَ)، وغير المتعدي نحو: (جَلَسَ)، و(نَهَضَ).
2. (فَعِـلَ) ويكــون متعدياً وغير متعد، فالمتعدي نحو: (شَرِبَ)، و(رَكِبَ)، وغير المتعدي نحو: (سَلِمَ) و(قَدِمَ).
3. (فَعُلَ) ولا يكون أبداً إلاّ غير متعد؛ لأنه إنما جاء في كلامهم للهيئة التي يكــون علــيها الفاعــل لا لــشيء يفعلــه قصداً لغيره نحو: (شَرُفَ)، و(ضَرُفَ).[1]

وقــد أشــار ابــن جني إلى سكون العين في بعض الأفعال، حيث قال: "فأمّا قــولهم: (قَالَ)، و(خَافَ)، و(طَالَ)، وسكون عين الفعل فيها، وإجماعهم على ذلك، فــإنّ أصــل العــين منه الحركة، فأصل (قال): (قَوَلَ)، وأصل (خاف): (خَوِفَ)، وأصل (طال): (طَوُلَ)، ثم انقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وليس أصل العين السكون، ولو كان الأمر كذلك لصحت الواو ولم تنقلب"[2].

ويقول كذلك: "إنّ جميع الأفعال الثلاثية الماضية لا تكون عين الفعل فيها إلاّ متحركة، وإن سُكِّنت فلعلة دخلتها، وأصلها الحركة"[3].

وحقــيقة الأمر أنّ عين الأفعال المعتلة ليست ساكنة ــ إذا صحّ أنّ الصائت الطويل ألف المد وواو المد تُعدُّ عيناً لهذه الأفعال ــ والذي حدث هو إطالة الصائت القــصير بعد فاء الفعل عندما حذفت عين الفعل المعتل، وقول ابن جني: إنّ (قال)

---

1. ابن جني: المنصف ص: 49.
2. ابــن جني: المنصف ص: 51–52. تنازع علماء الصرف في توجيه إعلال الفعل الأجوف، فضرب هذا التنازع مثلاً، حتى قال أبو العلاء المعري (اللزوميات 1: 54):

أعللتُ علَّةَ (قال) وهي قديمةٌ أعْيَـا الأطبّةَ كلَّهم إبراؤهـا

3. ابن جني: المنصف، ص: 52.

أصله: (قَوَل) فرض ينقصه الأداء الاستعمالي،[1] وإن كان في قوله هذا يتوافق مع أحـــدث المـــناهج اللغوية الحديثة التي ترى أنَّ هنالك بنية عميقة وأخرى سطحية، والاهتمام بالجانب الداخلي للغة لا بد أن يعتمد على عدد من الافتراضات الأساسية التي تكون البنية العميقة للغة.[2]

وما يُصطلح عليه بـــ(البنية العميقة) لدى المدرسة التوليدية يسميه تمام حسَّان بـــ(الجوهر)، و(الجوهر) أحد المقولات العشر التي أُثرت عن أرسطو، ويرى تمام حسَّان أنَّ النحاة نظروا إلى اللغة نظرتهم إلى الأشياء والمحسوسات، فجعلوا للكلمة جوهراً كما جعلوه للمادة، ورأوا أنَّ جوهر الكلمة لا يتغير إلا بالإعلال أو الإبدال، فالأصل أو الجوهر في (قال) هو: (قَوَل)، ويُمثِّل هذا القول جانباً من جوانب تطبيق مقـــولات أرسطو في التفكير النحوي العام.[3] وممَّا ذكره ابن جني من أبنية الفعل الثلاثي المجرد في كتابه المحتسب:

1.1.5 فَعَلَ:

(فَعَلَ): أكثر عدداً في الصيغ العربية؛ لأنَّه الفعل الحقيقي الذي يَدُلُّ غالباً على العمـــل والحـــركة والفعـــل إطلاقاً؛ لذلك فهو أكثر تصرُّفاً إذ تقابله ثلاث صيغ في المـــضارع، والمُـــشْكِل فـــي هذه الصيغ هو أنَّها سماعية لا تخضع مبدئياً لقواعد مضبوطة.[4]

---

1. يـــنص إبراهيم أنيس على أنه ما يُقال من أن (خاف) أصلها (خوِف) بكسر العين في الماضي أمـــر يحتاج إلى تحقيق، ويذهب أنيس إلى أن الأصل الاشتقاقي لحروف العلة يرجع إلى تلك الأصوات السهلة: (النون، واللام، والراء، والميم) التي تسمى في علم الأصوات (Liquids).
2. الراجحـــي، عـــبده، الـــنحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، 1986م، دار النهضة العربية، بيروت، ص: 124.
3. انظر: حسَّان: مناهج البحث في اللغة ص: 18.
4. انظر: البكوش: التصريف العربي ص: 89.

وباب (فَعَلَ) المتعدي يجيء على: (يَفْعِل) مكسور العين، كـ(ضَرَبَ): (يَضرِب)، و(حَبَسَ): (يَحْبِس). وباب (فَعَلَ) غير المتعدي يكون على: (يَفْعُل) مضموم العين، كـ(قَعَدَ): (يَقْعُدُ)، و(خَرَجَ): (يَخرُجُ)، وقد يتداخلان، فيجيء هذا في هذا، كـ(قَتَلَ): (يَقتُلُ)، و(جلَسَ): (يَجلِس)، إلا أنَّ الباب ومجرى القياس على ما ذُكِر.[1]

ومن أمثلة مضارع (فَعَل) في القرآن الكريم التي ورد فيها استعمالان بالكسر تارة وبالضم تارة أخرى مضارع: (هَبَطَ)، فقد ورد في قراءة الجمهور بالكسر في قوله تعالى: "وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ الله"[2]. وبالضم في قراءة الأعمش (يَهْبُطُ)[3]، ويرى ابن جني أنَّه قد ذُهِب في هذا الموضع إلى أنَّ (هَبَطَ) (يَهْبُط) هنا متعد، قالوا ومعناه: لمَا يَهْبُطُ غيرَه من طاعة الله عز وجل، أي إذا رآه الإنسان خشع لطاعة خالقه، إلا أنه حُذِف هنا المفعول تخفيفاً، ولدلالة المكان عليه، ونسب الفعل إلى الحَجر؛ لأنَّ طاعة رائيه لخالقه إنما كانت مسببة عن النظر إليه، أي: منها ما يَهبُط الناظرَ إليه؛ أي: يُخْضِعُه ويُخْشِعه، وقد جاء (هبطته) متعدياً كما ترى. قال شمر[4]:

ما راعَنِي إلاَّ جَناحٌ هَابِطاً   على البُيوتِ، قَوْطَه العُلابِطاَ

وأعمله في (القَوط)، فعلى هذا تقول: هبط الشيء وهبطته، وهلك الشيء وهلكته. وقالوا في قول العجاج[5]:

ومَهْمَهٍ هالِكِ مَنْ تَعَرَّجا   هائلةٍ أهْوالُه مَنْ أدْلَجا

---

1. انظر: ابن جني: المحتسب 1: 92 .

2. سورة البقرة، آية :74.

3. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص:7 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 92 ؛ الزمخشري: الكشاف 1: 183.

4. انظر: ابن منظور: لسان العرب، مادة: (لعط) 13: 207.

5. انظر: ابن جني: المحتسب 1: 92 ؛ ابن منظور: لسان العرب، مادة: (هلك) 15: 81.

قولــين: أحـــدهما أنه كأنه قال: هالكِ المتعرجين، والآخر: هالك مَن تعرجا، أي: مهلــك من تعرّج، فتقول على هذا: أصبحت ذا مال مهلوك، وهلكه الله يهلكه هَلكــاً. وإذا كانت كذلك، وكانت (هَبَط) هنا قد تكون متعدية، فقراءة الجماعة: (لَمَا يهْــبِطُ) بكسر الباء أقوى قياساً من يَهبُطُ؛ لأنَّ معناه: لمَا يهبِطُ ميصره ويحطُه من خشية الله"[1]. ونرى ابن جني يتمحل هنا في اللجوء إلى تقدير مفعول حتى يبرهن على تعدية (يَهبُط) بالضم، وتعدية هذا الفعل يتوافق مع ما قرره سابقاً من قوله بأنَّ الفعل المضارع مضموم العين قد يأتي متعد، ومكسور العين قد يأتي لازم من باب التداخل، ولكنَّ قول الصرفيين العرب بأنَّ الفعل المضارع مكسور العين يأتي متعد ومـــضموم العين يأتي لازم قد يتوافق مع منطق أرسطو ولكنَّه حتماً لن يتوافق مع منطق اللغة الخاص وأداءاتها الاستعمالية.

ولــيس هنالك داعٍ لكل هذه التقديرات التي أتى بها ابن جني من أجل تقدير المفعول به ليبرهن على تعدية (يَهبُط) بالضم، فتقدير مثل هذه المحذوفات لا يصح كونها قرآناً؛ لأنَّ ألفاظها غير منزلة، ولا مُتعبَّد بها، ولا معجزة كما هو الشأن في القــرآن، وألفـــاظ هـــذه المحـــذوفات ليست قرآناً؛ لأنها معدومة لاقتضاء البلاغة حذفها[2]، وفي هذا القول دعوة إلى التعامل مع ظاهر النص وشكله دون لجوء إلى تقديـــر وتأويـــل، فـــإنَّ أهم صفة في النحو الحديث أنَّه يستبعد كثيرا من الأصول الفلــسفية القديمة، يستبعد التقديرات العقلية وما إليها من تأويل وتفسير، إنَّ أهم ما يوصـــف به النحو الحديث أنَّه شكلي (Formal) أو صُوَري، إنَّه ينظر إلى الصور اللفظـــية المخـــتلفة التي تعرضها لغة من اللغات ثم يصنفها على أسس معينة ، ثم يصف العلاقات الناشئة بين الكلمات في الجملة وصفا موضوعيا.[3]

---

1. ابن جني: المحتسب 1: 92-93.
2. انظر: الخضري، محمد الشافعي، (ت:1286هـ)، 2005م، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، تحقيق: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1: 12.
3. السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ص: 207.

وممن تأثر بابن جني في توجيه الآية السابقة ابن منظور بقوله: "أجودُ القولين فـيه أن يكـون معـناه: وإن منها لما يَهْبِطُ مَن نَظَر إليه من خَشْيَة الله، وذلك أنَّ الإنسان إذا فكَّر فـي عِظَم هذه المخلوقات تَضاءَل وخَشَعَ، وهبَطَت نفسُه؛ لعظم ما شاهَد، فنُسِب الفعل إلى تلك الحِجارة لما كان الخشوع والسُّقوط مسبَباً عنها وحادثاً لأجل النظر إليها".[1]

وورود اسـتعمالين نحو: (يَهبِط)، و(يَهْبُط) يحدث في اللغة، فكثيراً ما يسمح بحركتين في نفس الوقت وخاصة الضمة والكسرة، وهو ما يجعل مستعمل العربية محـتاجاً دومـاً إلى الاستنجاد بالمعاجم للتثبت من حركة العين نظراً لانعدام شكل النصوص عادة.[2]

ومما يؤسف له في دراسة الأداءات الاستعمالية المتعددة هو عدم نسبتها إلى قبائل معينة في كتب علماء اللغة القدماء، لكن ممَّا يُستأنس به من إشارات عامة في هـذا المجال قول إبراهيم أنيس: إنَّ القبائل البدوية بوجه عام تميل إلى مقياس اللين الخلفـي المـسمى بالضمة؛ لأنه مظهر من مظاهر الخشونة البدوية فحيث كسرت القـبائل المتحضرة وجدنا القبائل البدوية تضم، لهذا تحل إحداهما محل الأخرى في كثيـر من الظواهر اللغوية غير أنَّ الكسر دليل التحضر والرقة في معظم البيئات اللغـوية، واللغة العربية في تطورها إلى اللهجات الحديثة مالت في غالب الأحيان إلى التخلص من بعض ضماتها وإبدال الكسرة بها حين استقرت في المدن والبيئات المتحضرة.[3]

أمّـا المضعف المتعدي من (فَعَلَ)، فالقياس أن يأتي بابه على (يَفْعُل)، نحو: (جَـرَّ يَجُـرُّ). ويغلب في هذه الحالة سقوط حركة العين؛ لأنَّ النبرة التي تقع على المقطع الأول من الفعل تُضعِف عادة من مدى حركة العين، وتتفق اللهجات العربية

---

1. ابن منظور: لسان العرب : مادة (هبط) 15: 13.
2. البكوش: التصريف العربي ص: 89.
3. انظر: أنيس: في اللهجات العربية ص81-88.

القديمة في إسقاط هذه الحركة عند تماثل العين واللام، وترجع ظاهرة إسقاط حركة العين في المضاعف بالإضافة إلى تأثير النبرة إلى ثقل تتابع مقطعين قصيرين متماثلين، وينتج عن إسقاط العين أنَّ العين التي كانت بداية المقطع الثاني، وهو منفتح قصير، تصبح نهاية مقطع منغلق، ويصبح الفعل مركَّباً من مقطعين فقط، الأول منغلق والثاني منفتح قصير، ولا يخفى ما في ذلك من اقتصاد في المجهود النطقي وخفَّة في الصيغة الحاصلة.

واعتبرت الأفعال المضعفة جميعها على وزن (فَعَل) باستثناء أفعال قليلة على وزن (فَعُل)، وذلك لغلبة ما كان أصله (فَعَل) المتعدي غلبة مطلقة، ولعدم ظهور حركة العين الأصلية حتى في الحالات التي يمكن أن تظهر فيها، فتعامل جميع الأفعال كما لو كانت على وزن (فَعَل)، فسقوط حركة العين في المضاعف يؤدي إلى إهمال نوعها، ويجعل تمييز النحاة بين (شَدَدَ)، و(قَرِرَ) تمييزاً قياسياً نظرياً لا يعتمد الواقع اللغوي الظاهر والاستعمال اللغوي الشائع، وإذا كانت حركة العين في الماضي تسقط في الأفعال المضاعفة، فإنَّها في المضارع لا تسقط وإنَّما تتبادل مكانها مع العين، فتتقدَّمها، وتصبح بذلك حركة الفاء، وتكون هذه العملية واضحة إذا تذكَّرنا دائماً أنَّ الحركة بعد الحرف، وليست فوقه أو تحته.[1] وممَّا سهل هذا الخلط في الماضي أن التمييز يبقى بصفة تعويضية في المضارع، فما كان متعدياً يقابله (يَفْعُل)، وما كان لازماً يقابله (يَفْعِل) بصفة عامة.[2]

ومن أمثلة هذا البناء التي جاءت على غير قياس الصرفيين كلمة: (صِرْهُنَّ) في قراءة ابن عباس لقوله تعالى: "فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ"[3]. وفي حديث ابن جني عن هذه

---

1. البكوش: التصريف العربي ص: 100 ــ 106.

2. السيوطي: المزهر 2: 37 ، 94.

3. سورة البقرة، آية: 260. انظر: ابن مجاهد: السبعة في القراءات ص: 189 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 136؛ الزمخشري: الكشاف 1: 337 ؛ العُكبَري: التبيان 1: 176؛ القرطبي : الجامع لأحكام القرآن 3: 196.

القراءة يقول: "أمّا بكسر الصاد وتشديد الراء فغريب، وذلك أنّ (يَفْعِل) في المضعف المتعدي شاذ قليل، وإنما بابه فيه (يفعُل)، كـ(صَبّ الماء يصبُّه)، و(شَدّ الحبل يشدُّه)، و(فَرّ الدابّة يفرُّها)، ثم إنه قد مرّ بي مع هذا من (يَفْعِل) في المتعدي حروفٌ صالحة، وهي: (نَمّ الحديث يَنِمُّه وينمُّه)، و(علّه بالماء يعِلّه ويعلُّه)، و(هرّ الحربَ يهُرُّها ويهِرُّها)، و(غذّ العِرقُ يغُذّه ويغِذّه)".[1] وقد نقل القرطبي هذا الرأي عن ابن جني.[2]

ويقع الاضطراب هنا في حديث ابن جني إذ ينص في بداية حديثه على أنّ هذا الاستعمال غريب، ويحكم عليه بأنّه شاذ، وبعد ذلك يورد عليه أمثلة قد استعملتها العرب، واستعمال مثل هذا النمط ليس غريباً على اللغة وأداءاتها، وإنّما هو غريب على منطق النحاة وأقيستهم وقواعدهم التي يفرضونها على اللغة فرضاً محاولين بذلك تحكيم قواعدهم في نصوص اللغة، وهذا مظهر من مظاهر المعيارية في دراسة النحو العربي، كما أنّ هنالك فرقاً بين الحكم على نمط من أنماط اللغة بأنّه شاذ والحكم عليه بأنّه قليل الاستعمال، فالحكم الثاني حكم وصفي يتوافق مع المناهج الحديثة في دراسة اللغة، والحكم الأول معياري تتجنبه الدراسات الحديثة في دراسة اللغة قدر الإمكان.

ومن ذلك أيضاً كلمة (أهُشُّ) في قراءة إبراهيم النخعي لقوله تعالى: "أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي" [3]، ويرى ابن جني أنّه يحتمل "أنْ يكون أراد (أهُشُّ) بضم الهاء، أي: أكسر بها الكلأ لها؛ فجاء به على (فَعَل يَفْعِل)، وإن كان مضاعفاً ومتعدياً"[4].

---

1. ابن جني: المحتسب 1 : 2،136 : 50–51.
2. انظر: القرطبي : الجامع لأحكام القرآن 3: 196.
3. سورة طه، آية :18. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 50 ؛ الزمخشري: الكشاف 3: 59 ؛ القرطبي : الجامع لأحكام القرآن 11: 125؛ أبو حيان: البحر المحيط 6: 220.
4. ابن جني: المحتسب 2: 50.

ولعلّ الأمر ليس كما يرى ابن جني أن يكون القارئ قد أراد أن يقول (أهُشُ) فجاء بها على (فَعَل يَفْعِل)، فالناطق باللغة لا يدور في ذهنه مثل هذه العمليات التي يتخـيلها النحاة، ومثل هذه الأقوال التي يأتي بها ابن جني في (باب تداخل اللغات) أقـرب إلـى الـصناعة منها إلى الاستعمال الحقيقي لمتكلم اللغة، ولعلّ مثل هذه الـتحولات مـن الضم إلى الكسر في الصيغ العربية مظهر من مظاهر تأثر اللغة العربية بالبيئات المتحضرة التي عاشت فيها قبيل ظهور الإسلام وبعده.

ويـرى أبـو حـيان أنّ (أهِـشُ) المكسورة الهاء بمعنى (أهُشُ) المضمومة الهـاء[1]، ومـا دامـت كل لهجة من اللهجات أو مجموعة منها قد التزمت اشتقاق المـضارع مـن الماضي الثلاثي على هيئة خاصة لا تشذ عنها إلا في النادر، وقد ورد استعمالان للفعل (أهشُ) أحدهما بضم الهاء والآخر بكسرها، وكان من الصعب أن ينـسب هذان الاستعمالان إلى بيئة لغوية واحدة، فذلك يبرهن صدق ما يراه أبو حـيان مـن أنّ المعنى للصيغتين واحد، وإنْ اختلفت صورتهما، واختلاف صورة الصيغ يعود إلى تعدد اللهجات والبيئات اللغوية.

2.1.5 فَعِلَ:

صيغة (فَعِل) من حيث شيوعها في اللغة العربية متوسطة بين (فَعَل) و(فَعُل)، ووزن (فَعِل) خاصٌ بالحالات التي يكون عليها الحدث المشتمل عليه الفعل، وبعض صـيغ (فَعِل) لازمة مثل: (فَرِح)، و(حَزِن)، و(يَئِس)، والبعض الآخر متعدية نحو: (شَـرِب)، و(عَلِم)، و(رَكِب)، والفاعل بالنسبة لهذه الطائفة من الأفعال يقوم بالفعل ويتلقى الفعل، فتعود عليه نتائجه أو يقوم به لنفسه ولفائدته.[2]

1. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 6: 220.
2. انظر: البكوش: التصريف العربي ص: 87.

وتشير كتب النحو إلى وجود اختلافات لهجية في نطق هذه الصيغة: منها حذف كسرة العين عند بكر وتميم، ومنها كسر الفاء عند هذيل، وقد يصحب كسر الفاء حذف حركة العين، وهو ما قد يفسر بقاء صيغ شاذة مثل: (نِعْم)، و(بِئْس).[1]

ومن أمثلة هذا البناء في الشواذ كلمة (يَظْلِلْنَ) بكسر اللام، في قراءة قتادة لقوله تعالى: "فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ"[2]. ويذهب ابن جني إلى أنّ "هذه القراءة على (ظَلَلْت أظِلُ)، كـ(فَرَرْتُ أفِرّ)، والمشهور فيها (فَعِلت أفْعَل): (ظَلِلْتُ أظَلُّ). وأما (ظَلَلْت أظِلُّ) فلم يمرر بنا، لكن قد مرّ نحو: (ضَلَلْتَ أضِلُّ)، و(ضَلِلْتُ أضَلُّ)، و(ضَلِلْتُ أضَلُّ). ولم يقرأ قتادة إلا بما رواه، وأقل ما في ذلك أن يكون سمعه لغة".[3]

ولعلّ ورود هذه القراءة (يَظْلِلْنَ) بكسر اللام يُعدُّ من الأمثلة القليلة التي وردت في اللغة العربية، إذ إنّ (فَعَل) يقابله دائماً (يَفْعَل)، وهذا يتوافق مع ما يراه ابن جني بأنّ المشهور فيها (فَعِلتُ أفْعَلُ): (ظَلِلْتُ أظَلُّ). وإلى مثل هذا ذهب أبو حيان بقوله: "والقياس الفتح؛ لأن الماضي بكسر العين، فالكسر في المضارع شاذ".[4]

وقد جرت اللغة العربية في اشتقاقها العام إلى المخالفة بين صيغة الماضي وبين صيغة المضارع؛ لذلك عُدّ توحُّد حركة عين الفعل في الماضي والمضارع لكلمة (ظَلِلتُ ويَظْلِل) شذوذاً، وهذا ما يُعرف في الدراسات الصوتية الحديثة بقانون المغايرة،[5] وقد كان ابن جني موفقاً كل التوفيق حين عرض في (باب تركُّب

---

1. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 440 ؛ البكوش: التصريف العربي ص: 87.
2. سورة الشورى، آية :33. ابن جني: المحتسب 2: 252؛ الزمخشري: الكشاف 4: 231؛ القرطبي : الجامع لأحكام القرآن 16: 23؛ أبو حيان: البحر المحيط 7: 497.
3. ابن جني : المحتسب 2: 252.
4. أبو حيان: البحر المحيط 7: 497.
5. أنظر: أنيس: في اللهجات العربية ص: 144.

اللغـــات) إلـــى هـــذا القانـــون الذي اعترف به المحدثون، وأشاروا إلى أهميته في الاشـــتقاق، فقـــد قال ما نصُّه: "قد دلّت الدلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضي لـــصيغة المضارع، إذ الغرض في صيغ المُثُل إنّما هو لإفادة الأزمنة، فجعل لكل زمـــان مثال مخالف لصاحبه، وكلّما ازداد الخلاف كانت في ذلك قُوة الدلالة على الزمان".[1]

وممّـــا ورد من أمثلة بناء (فَعِل) في الشواذ كلمة (حَرِمَ) في قراءة ابن عباس وسعيد بن المُسيِّب وعكرمة وقتادة لقوله تعالى: "وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لا يَـــرْجِعُونَ"[2]، ويرى الزجاج أنَّ ظاهر هذه الآية بقراءاتها المتعددة يحتاج إلى أن يُبَـــيَّن ولا يُعلـــم أنَّ أحـــداً من أهل اللغة والتفسير بيَّنه[3]، وبعد ذلك يذهب إلى أنَّ "المعنـــى حَرام على قرية أهلكناها أن نتقبّل منهم عملاً؛ لأنّهم لا يرجعون، أي: لا يـــتوبون، و(حَـــرِمَ)، و(حَـــرُمَ) في معنى: حرامٌ، إلا أنَّ (حَراماً) اسم، و (حَرِمَ)، و(حَرُمَ) فعل".[4]

ويقـــول ابن جني: "أما (حَرِمَ)، فالماضي من (حَرِمٍ) ، كـــ(قَلِقَ) من (قَلِقٍ)، و(بَطِـــرَ) مـــن (بَطِـــرٍ)، قالـــوا: (حَرِمَ زيد)، و(هو حَرِمٌ، وحَارِمٌ): إذا قُمِرَ مالَه، و(أَحْرَمْتُهُ: قَمَرْتُه)"، [5] وإلى مثل هذا المعنى ذهب زهير بن أبي سلمى في قوله[6]:

---

1. ابن جني: الخصائص 1: 376.
2. ســورة الأنبياء، آية 95. انظر: الزجاج: معاني القرآن وإعرابه 3: 404 ؛ النحاس: إعراب القرآن 3: 79 ؛ ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 93 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 65 ؛ الزمخـــشري: الكـشاف 3: 135 ؛ القرطبي : الجامع لأحكام القرآن 11: 225. أبو حيان: البحر المحيط 6: 313.
3. انظر: الزجاج: معاني القرآن وإعرابه 3: 404.
4. الزجاج: معاني القرآن وإعرابه 3: 405.
5. ابن جني : المحتسب 2. 65.
6. انظـــر: أبو سلمى: زهير: ديوانه، دار صادر، بيروت، ص: 91 ؛ سيبويه: الكتاب 3: 66 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 65 ؛ ابن منظور: لسان العرب مادة: (حرم)، 4: 99.

وإنْ أتاهُ خَلِيلٌ يومَ مَسْألةٍ يَقُولُ: لا غائبٌ مالِي ولا حَرِمُ

ومن أمثلة هذا البناء في الشواذ أيضاً كلمة: (صَلِلْنا) بالصاد مكسورة اللام، في قراءة علي وابن عباس رضي الله عنهما وأبان بن سعيد بن العاص والحسن لقوله تعالى: "وَقَالُوا أَإِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أَإِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ"(1)، وفي حديث الفراء عن هذه القراءة يقول: "لست أعرفها، إلا أن تكون لغة لم نسمعها، ولو كانت (صَلَلْنا) بفتح اللام لكان صواباً، ولكني لا أعرفها بالكسر".(2) وما دامت هذه القراءة قد رُفعت إلى علي كرّم الله وجهه، فورود (صَلِلْنا) بالكسر صوابٌ لا شكَّ في ذلك، ولعلَّ الفراء لم يسمعها؛ لأنّه حتماً لم يطّلع على كلِّ لهجات العرب، ولم يطّلع كذلك على كل القراءات القرآنية، فقد رويت في (صَلَلْنا) قراءة بفتح الصاد قرأ بها الحسن، ولم يُشر الفراء إلى ذلك.(3)

وينص ابن جني على أنّ: "صَلَّ اللحمُ يَصِلُّ: إذا أنتن، وصَلَّ أيضاً (يَصَلّ) ـ بفتح الصاد ـ والكسر في المضارع أقوى اللغتين. والمعنى: إذا دُفنّا في الأرض، وصَلَّت أجسامنا. يقال: (صَلَّ اللحمُ) و(أصَلَّ صُلُولا، وصِلاّلاً)، قال الحطيئة (4):

هُوَ الفَتَى كُلُّ الفتى فَاعلمي لا يُفْسِدُ اللحمَ لَدَيه الصُّلُولُ

---

1. سورة السجدة، آية: 10. انظر: الفراء: معاني القرآن 2: 331 ؛ ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 118 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 173 ؛ الزمخشري: الكشاف 3: 516 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 7: 195.
2. الفراء: معاني القرآن 2: 331.
3. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 173 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 7: 195.
4. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 173 ؛ ابن منظور: لسان العرب مادة: (صلّ) 8: 273.

وقال زهير[1]:

تُلَجْلِجُ مُضْغَةً فيها أَنِيضٌ ... أَصَلَّتْ، فهيَ تَحتَ الكَشْحِ دَاءُ

وإلـــى مـــثل هـــذا ذهـــب أبو حيان، في تصريف مادة: (صلَّ)، وفي ذكر الـــشواهد،[2] ولعل ابن جني عندما ينصُّ على أنَّ (يَصِلُّ) بالكسر أقوى اللغتين، ينظـــر في قوله هذا إلى ما نصَّ عليه الفراء بأنَّ (صَلَلْنا) بالفتح هو الصواب، ولا ينظـــر إلـــى النمط الوارد في القراءة القرآنية، ولو نظر إلى الأداء الاستعمالي في القراءة القرآنية لكانت (يَصَلُّ) بالفتح أقوى اللغتين ـــ إذا وافقنا ابن جني وغيره من علمـــاء العربية في إطلاق مثل هذه الصفات الجمالية على اللهجات العربية ـــ وفقاً لقانون المغايرة المتبع في اشتقاق الصيغ العربية.

3.1.5 فَعُلَ:

كلُّ ما جاء على وزن (فَعُلَ) من الأفعال ليس فعلاً بأتمّ معنى للكلمة،[3] وإنَّما يـــدلُّ علـــى الاتصاف بصفة؛ لذلك فهو قليل العدد نسبياً، وهذه الأفعال قياسية أكثر منها مستعملة، فالقرآن لم يستعمل منها إلا أحد عشر فعلاً، وهي نسبة ضعيفة جداً تـــدل علـــى قلـــة أهمـــية هذا الصنف من الأفعال في الاستعمال؛ وهذا الفعل قليل التـــصرف، وبعض العرب كان يُسقط فيه حركة العين،[4] ويلازم حركة واحدة في

---

1. انظـــر: زهير بن أبي سلمى: ديوانه ص: 14 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 173 ؛ ابن منظور: لسان العرب مادة: (أنض) 1: 173.
2. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 7: 195.
3. يقول إبراهيم أنيس: لا شك أننا نلحظ في مثل هذا الفعل (فَعُلَ يَفْعُلُ) معنى من معاني المبالغة أو شـــدة في الحدث، يرجح عندنا أنَّ مثل هذه الصيغة متفرعة عن (فَعَلَ)، وأنَّه لا يُلجأ إليها إلا حين يراد المبالغة في معنى الحديث الذي تتضمنه الصيغة الأصلية (فَعَلَ)، فليست إذاً من أبـــواب الثلاثـــي، بـــل يجب أن يُنظر إليها على أنَّها فرع مستقل، زاد معناه بتحول الصيغة الأصلية (فَعَلَ) إليه. (في اللهجات العربية ص: 147).
4. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 113.

المضارع هي حركة عين الماضي ذاتها،[1] فهو ــ كما ينص ابن جني ــ ضرب قائم في الثلاثي برأسه غير متعدٍ ألبتّة.[2]

وينصُّ ابن جني في موضع آخر على أنّه "لا يكون أبداً إلا غير متعد؛ لأنه إنما جاء في كلامهم للهيئة التي يكون عليها الفاعل لا لشيء يفعله قصداً لغيره، نحو: (شَرُفَ)، و(ظَرُفَ)"[3]، ويقول كذلك: "(فَعُلَ) لا يتعدى أبداً، فلا يجوز أن تبنيه للمفعول؛ لأنك إذا لم تذكر الفاعل ولم يكن ثمّ مفعول يقوم مقامه في أن يجعل الفعل حديثاً عنه، بقي الفعلُ حديثاً عن غير محدَّث عنه، وهذا محال"[4].

ومن أمثلة هذا البناء في الشواذ كلمة: (بَعُدَت) بضم العين، في قراءة السُّلمي لقوله تعالى: "ألا بُعْداً لِمَدْيَنَ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ"[5]. حيث يقول ابن جني في هذه القراءة "أمّا (بَعُدَ)، فيكون مع الخير والشر، تقول: (بَعُدَ عن الشر)، و(بَعُدَ عن الخير)، ومصدرها البُعْدُ. ولَمّا بَعِدَ، ففي الشر خاصة، يقال: (بَعِدَ يَبْعَدُ بَعَداً). ومنه قولهم: أَبْعَدَهُ الله، فهو منقول من (بَعِدَ)؛ لأنه دعاء عليه، فهو من (بَعِدَ) الموضوعة للشر، فقراءة السُّلمي متفقة الفعل مع مصدره".[6]

---

1. يُعلل ابن جني سبب توافق عين الفعل في الماضي والمضارع لصيغة (فَعُلَ)، وعدم خضوعهما لقانون المغايرة؛ لأنّه ضَرْبٌ قائمٌ في الثلاثي برأسه، ألا تراه غير متعد البتة، وأكثر باب (فَعَلَ)، و(فَعِلَ) متعدٍّ. فلمّا جاء هذا مخالفاً لهما ــ وهما أقوى وأكثر منه ــ خُولِف بينهما وبينه، فووفق بين حركتي عينيه، وخولف بين حركتي عينيهما. (ابن جني: الخصائص 1: 377).
2. انظر: ابن جني: الخصائص 1: 377 ؛ البكوش: التصريف العربي ص: 86.
3. ابن جني: المنصف ص: 49.
4. المصدر نفسه ص: 52.
5. سورة هود، آية: 95. انظر: النحاس: إعراب القرآن 2: 300 ؛ ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 61 ؛ ابن جني : المحتسب 2: 227 ؛ العكبري: التبيان 1: 547 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 5: 257.
6. ابن جني : المحتسب 2: 227.

وإن كانـت صيغة (بَعُدَ) تبدو دالة على الحركة في ظاهر الأمر إلا أنها في الحقيقة تدل على صفة البعد الناتجة عن الحركة، ولا تدل وحدها على الفعل؛ لذلك يعوّضها في هذه الأحوال أحد مشتقاتها للدلالة على الفعلية مثل: (ابتعد).[1]

وابـن جنـي يتكلف هنا تلمس الفروق الدلالية بين (بَعُدَ)، و(بَعِد)، ويرى أنّ الصيغة الأولى: (بَعُدَ) تدل على البعد العام سواء كان عن الشر، أم كان عن الخير، أمّـا الصيغة الثانية: (بَعِدَ)، فهي نصٌ في البعد عن الشّر، ولو كان الأمر كما يرى ابـن جني لكان من الممكن نسبة القراءتين إلى بيئة لغوية واحدة تقرأ بـ(بَعُدَ) في الدلالـة العامـة عن البعد، وتقرأ بـ(بَعِدَ) في الدلالة الخاصة عن البعد عن الشّر، وهذا ما لا يمكن تصوُّره في القراءات القرآنية، فكل قراءة تُمثّل بيئة لغوية خاصة، وعلـى هذا يكون لـ(بَعُدَ)، و(بَعِد) نفس الدلالة المعنوية مع نسبة كل واحدة منهما إلـى بيئة لغوية مغايرة، ولعلّ قراءة الضم تنسب إلى القبائل البدوية وقراءة الكسر تنسب إلـى القبائل المتحضرة، وكثيراً ما يطالعنا ابن جني بمثل هذه الآراء الفنية التي تقترب من حقل الدراسات النقدية، وتبتعد نوعاً ما عن الدراسات اللغوية.

4.1.5 (فُعِلَ) المبني للمجهول:

الفعـل المبنـي للمفعول، يأتي على مثال واحد، وهو (فُعِلَ) نحو: (ضُرِبَ) و(قُتِلَ)، وهذا أصله (فَعَلَ) أو (فَعِلَ)، ثم نقل فجُعِل حديثاً عن المفعول، ألا ترى أنّ (ضُرِبَ) منقول مَن (ضَرَبَ)، و(رُكِبَ) منقول من (رَكِبَ)، ولا يكون (فُعِلَ) منقولاً مـن (فَعُلَ) أبداً، لأنّ (فَعُلَ) لا يتعدى والفعلُ لا ينقل إلى (فُعِل) حتى يكون متعدّياً قبل النقل[2].

---

1. البكوش: التصريف العربي ص: 86.
2. انظر: ابن جني: المنصف ص: 52.

ومــن أمثلته في الشواذ كلمة: (رِدَّتْ) بكسر الراء، في قراءة علقمة بن قيس ويحيــى بن وثاب والأعمش لقوله تعالى: "رُدَّتْ إِلَيْنَا"[1]، وهي لهجة لبني ضبة،[2] ويــذهب ابــن جني إلى أنَّ "(فُعِل) من ذوات الثلاثة إذا كان مضعفاً أو معتلاً عينه يجــيء عنهم على ثلاثة أضرب: لغة فاشية، والأخرى تليها، والثالثة قليلة، إلا أنَّ المــضعف مخالــف للمعتل العين فيما أذكره. أما المضعّف فأكثره عنهم ضمُّ أوله نحــو: (شُــدَّ)، و(رُدَّ) ثم يليه الإشمام، وهو(شُدَّ) بين ضم الأول وكسره، إلا أن الكسرة هنا داخلة على الضمة؛ لأنَّ الأفشى في اللغة الضم. والثالث وهو أقلّها نحو: (شِدَّ)، و(رِدَّ)، و(حِلَّ)، و(بِلَّ)، بإخلاص الكسر"[3].

وقــد أشــار ســيبويه إلى هذه اللهجة التي تكسر الأول بقوله: "اعلم أنَّ لغة للعــرب مطّــردة تجــري فيها (فُعِل) من (رَدَدْت) مجرى (فُعِل) من (قُلْتُ)، وذلك قــولهم: قــد رِدَّ، وهِدَّ. لمّا اسكنوا العين ألقوا حركتها على الفاء كما فُعِل ذلك في (جِئْت)، و(بِعْت) .. واعلم أنَّ (رُدَّ) هو الأجود الأكثر".[4]

فهــذا النطق المطّرد في الماضي المجهول يقوم على مبدأين: أحدهما: تغليب حــركة العين التي هي أهمُّ عادة، وبما أنّها تسقط في المضاعف، فإنّها تأخذ مكان حــركة الفــاء. وثانــيهما: اجتــناب الالتباس الموجود في صيغة (رُدَّ) (الماضي المجهــول) للــنطق الحجازي المتغلب، بصيغة (رُدَّ) (الأمر)، بينما (رِدَّ) لا تلتبس بشيء؛ لأنّه لا توجد صيغة المجهول من اللازم.[5]

---

1. ســورة يوسف، آية: 65. انظر: النحاس: إعراب القرآن 2: 335 ؛ ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 64 ؛ ابن جني : المحتسب 2: 345 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 5: 321.
2. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 5: 321.
3. ابن جني : المحتسب 2: 345.
4. سيبويه: الكتاب 4: 423،422.
5. انظر: البكوش: التصريف العربي ص: 106،105.

ومن أمثلة (فُعِل) في الشواذ كلمة: (عُمُوا)، وكلمة: (صُمُّوا) بضم العين والصاد، في قراءة يحيى بن وثاب، وإبراهيم النخعي لقوله تعالى: "وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا"[1]، ويذهب ابن جني إلى أنه: "يجب أن يكون هذا على تقدير (فُعِل)، كقولهم: (زُكِمَ وأَزكَمَه الله)، و(حُمَّ وأَحَمَّه الله)، فكذلك هذا أيضاً، جاءَ على (عُمِي) و(صُمَّ)، و(أعماه الله وأصمه الله). ولا يقال: (عَمَيْتُه)، ولا (صَمَمتُه)، كما لا يقال: (زكَمه الله)، ولا (حَمَّه)"[2].

وإلى مثل هذا ذهب الزمخشري في الكشاف[3]، والعُكبَري في التبيان[4]، وأبو حيان في توجيه هذه القراءة إلا أنَّ أبا حيان نصَّ على أنَّ هذه "الأفعال متعدية ثلاثية، فإذا بُنيت للفاعل صارت قاصرة، فإذا أردت بناءها للفاعل متعدية أدخلت همزة النقل، وهي نوع غريب في الأفعال".[5]

2.5 أبنية الأفعال المزيدة ومعاني الزيادة:

الفعل المزيد هو ما زيد على حروفه الأصلية حرفٌ يَسقُطُ في بعض تصاريف الفعل لغير علة تصريفية، أو حرفانِ، أو ثلاثة أحرفٍ كذلك. ولكل واحد من هذه الأبنية المزيدة معانٍ يَرِدُ لها، وبها يفارق معناه معنى الثلاثي المجرد، والمزيد فيه لغير الإلحاق لا بد لزيادته من معنى؛ لأنها إذا لم تكن لغرض لفظي كما كانت في الإلحاق، ولا لمعنى كانت عبثاً.[6]

---

1. سورة المائدة، آية: 71. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 34 ؛ ابن جني : المحتسب 1: 217 ؛ الزمخشري: الكشاف 1: 696 ؛ العُكبَري: التبيان 1: 358 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 3: 543.
2. ابن جني : المحتسب 1: 217.
3. الزمخشري: الكشاف 1: 696.
4. العُكبَري: التبيان 1: 358.
5. أبو حيان: البحر المحيط 3: 543.
6. انظر: الأستراباذي: شرح الشافية 1: 83 ؛ عبد الحميد: دروس التصريف ص: 70.

وعندما يتكلم النحاة أحياناً عن أنّ معنى التاء في (افتعل) هو الافتعال، ويسمونها (تاء الافتعال)، فهؤلاء يعلقون معنى ما بحروف الزيادة، فيجعلون حروف الزيادة لواصق لا زوائد، ولكن النحاة في الوقت نفسه يفردون باباً خاصاً يسمونه (معاني صيغ الزوائد) مع إضافة كلمة (صيغ) إلى الزوائد، وبذا يجعلون المعاني الوظيفية التي هي فروع على معاني التقسيم مما تفيده الصيغ لا الزوائد، وهذا هو المنهج الأمثل لعلاج الموضوع لسببين: أحدهما: أنّه لو أسندت هذه المعاني الوظيفية إلى الزوائد لخرج بها ذلك عن طابع الزيادة إلى طابع الإلصاق؛ لأنّ العنصر الوحيد الذي ينفرد بالدلالة على معنى وظيفي عام هو اللاصقة، أمّا الزوائد فلا يمكن أن يُنسب إليها بمفردها معاني صرفية عامة، وغاية ما يمكن أن يُنسب إليها هو الدلالة على معنى الجهة في الحدث.

والسبب الآخر هو أنّ استخلاص الزائد وعزله عن الكلمة إن كان مقبولاً في السين والتاء وفي تاء الافتعال، فليس مقبولاً في عناصر أخرى كالتضعيف والتكرار الذي يصعب معه نسبة الزيادة إلى أحد المكررين، ومن هنا لا تستقل هذه العناصر بمعاني مستقلة، وإنما تكون جهات لفهم معنى الحدث؛ لذلك كان المنهج السليم أن ينسب المعنى الوظيفي الصرفي للصيغة إلى الصيغة المزيدة كلها لا إلى زوائدها.[1]

ويرى (هرمان بول) Herman paul أنّ الناس حين يتلقون الكلمات والصيغ لا يحللونها إلى عناصرها، ولا يستخرجون منها الأصول والزوائد واللواحق والسوابق، بل يدركون تلك الصيغ إدراكاً كلياً.[2]

ولقد تناول ابن جني بعض أبنية الأفعال المزيدة في ثنايا كتابه المحتسب، وبين معاني الزيادة فيها، وهي على النحو الآتي:

---

1. حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ص: 160 ـــ 162.
2. نقلاً عن: أنيس: من أسرار اللغة ص: 33.

1.2.5 أَفْعَل:

يــرى ابـــن جني أنّ موضع زيادة الهمزة أن تقع أوّلاً، وبعدها ثلاثةُ أحرف أصـــول، فمتى رأيت ثلاثة أحرف أصولاً وفي أولها همزة، فاقض بزيادة الهمزة، عــرفت الاشــتقاق فـــي تلك اللفظة أو جهلته، حتى تقوم الدّلالة على كون الهمزة أصـــلاً[1]. وفي الثلاثي المجرد يلاحظ " أنّ زيادة الهمزة جاءت من خارج المادة، ولم تكن من الكلمة نفسها".[2]

وتأتـــي زيادة الهمزة في بناء (أَفْعَل) لمعانٍ كثيرة، منها: الإثبات، والإيجاب، والمـــصادفة، والتعدية، والكثرة، والصيرورة، والإعانة، والتعريض، والسّلب، وقد تكـــون الصفة في معنى الفاعل، وفي معنى المفعول، أو لجعله صاحب الشيء، أو لبلوغ عدد، أو زمان، أو مكان، أو لمعنى المجرد، أو لمعنى الدعاء والمطاوعة.[3]

وقد ذكر ابن جني أمثلة على بناء (أَفْعَل) إذا جاء بمعنى الدخول في المكان، وذلـــك نحـــو قراءة الجماعة لقوله تعالى: "إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ"[4]، حيث يقول ابن جني"أمّا قراءة العامة، فوجهها أن تأتوا غامضاً من الأمر لتطلبوا بذلك التأوّلَ على أخـــذه، فـــــ(أغمض) على هذا: (أتى غامضاً من الأمر)، كقولهم: (أعمن الرجل): (أتى عمّان)، و(أعرق: أتى العراق)، و(أنجد: أتى نجد)، و(أغار: أتى الغَور)"[5].

ومـــن أمثلة هذا البناء التي جاءت بمعنى الدخول في المكان أيضاً في الشواذ كلمـــة (أَفْضَوا) من (أَفْضَيْت)، في قراءة السري بن يَنْعُم وأبي حيوة لقوله تعالى:

---

1. انظر: ابن جني: التصريف الملوكي ص: 50 ؛ ابن جني: سر صناعة الإعراب ص: 107.
2. عبد الصبور شاهين : المنهج الصوتي للبنية العربية ص: 7.
3. انظـــر: سيبويه: الكتاب 4: 59 ؛ ابن جني: سر صناعة الإعراب 1: 37-38 ؛ ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ص: 69،70 ؛ الأستراباذي: شرح الشافية 1: 83 ؛ السيوطي: همع الهوامع 6: 23.
4. سورة البقرة، آية: 267.
5. ابن جني : المحتسب 1: 139.

ثُـمَّ أَقْـضُوا إِلَيَّ وَلا تُنْظِرُونِ"[1]، ويرى ابن جني أنَّ: "معناه أسرعوا إلي، وهو (أفعَلْـت) من الفَضاء؛ وذلك أنه إذا صار إلى الفضاء تمكن من الإسراع، ولو كان فـي ضـيق لـم يقدر من الإسراع على ما يقدر عليه من السعة. ولام (أفضيت)، و(الفَـضاء)، ومـا تصرف منهما واو لقولهم: فَضا الشيء يَفْضُو فُضُوّاً إذا اتسع. فقـولهم (أفـضيت): صـرت إلى الفَضاء، كقولهم: (أعرق الرجل) إذا صار إلى العـراق، و(أعمـن الرجل) إذا صار إلى عُمان، وأنجد: أتى نجداً، ونحو ذلك"[2]. ومن قبل ابن جني أشار الفراء إلى معنى صيغة الزيادة في هذا المثال بقوله: "وأمَّا الإفـضاء فكأنّه قال: ثمَّ توجهوا إليَّ حتى تصلوا، كما تقول: قد أفضت إليَّ الخلافة والوجع".[3] وإلى مثل هذا المعنى أشار أبو حيان من بعد.[4]

ويأتي بناء (أفعَل) بمعنى المصادفة، ومن أمثلته في الشواذ كلمة: (تَغْمُضُوا) في قراءة الزهري لقوله تعالى: "إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ"[5]، ويقول ابن جني: "لم يذكر ابـن مجاهـد هـل الميم مع فتح التاء مكسورة أو مضمومة؟[6] والمحفوظ في هذا

---

1. سورة يونس، آية 71. انظر: الفراء: معاني القرآن 1: 474 ؛ ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 57 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 215-216؛ العُكبَري: التبيان 1: 524.
2. ابن جني : المحتسب 1: 215-216.
3. الفراء: معاني القرآن 1: 474.
4. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 5: 178.
5. سورة البقرة، آية: 267. انظر: ابن جني: المحتسب 1: 139 ؛ الزمخشري: الكشاف 1: 342 ؛ العُكبَري: التبيان 1: 182؛ أبو حيان: البحر المحيط 2: 332.
6. إنَّ عـدم كـتابة الحركات والنظر إليها على أنَّها من الأمور العرضية التي تعترض الحرف، فتقع فوقه أو تحته، لا على أنَّها جزء أساسي من الكلمة كما هو الشأن في اللغات الأوربية ـــ قـد أدى إلى خطأ صرفي في البنية، وإلى خطأ آخر نحوي في الإعراب، وترك هذا الأمر آثـاراً أو نـدوباً فيما روي لنا من ألفاظ اللغة، بل إنه شوَّه بعضاً من القراءات القرآنية حين اعتمد بعض القراء على المصاحف وحدها.(حسَّان: اللغة بين المعيارية والوصفية ص: 143 ـــ 153)

غَمَـضَ الشيء يَغمُض، كـ(غار يغور)، و(نَخَل ينخُل)، و(كَمَن يكمُن)، و(غرب يغـرُب). والمعنـى: أنَّ غيرهم يُغمِضُهم فيه، وذلك أنَّ الناس يجدونهم قد غَمَضُوا فـيه، فـيكون مـن (أفعلـت) الشيءَ وجدته كذلك، كـ(أحمدت الرجل): و(جدته محموداً)، و(أذممته): (وجدته مذموماً). ومنه قول الفرزدق[1]:

وقومٍ كرامٍ قد نقلنا قِراهُمْ إليهم فأتْلَفْنا المَنايا وأتْلَفوا

أي وجدناها مُتلفة . وقول الأعشى[2]:

أثْوى وقَصَّرَ لَـيْلَةَ لـيُزَوِّدا، فمَضَى، وأخْـلَفَ مِنْ قُتَـيلة مَوْعِدا

وقول رؤبة [3]:

حتـى إذا ما هاجَ حِيرانُ الذُّرَقْ وأهْيَجَ الـخَـلْصَاء من ذاتِ البُرَقْ

أي صادفها مهتاجة النبت[4].

ومما جاء بمعنى المصادفة أيضاً من أمثلة (أفْعل) في الشواذ كلمة (أغْفَلْنَا) فـي قراءة عمرو بن فائد، وموسى الأسواري، وعمرو بن عبيد لقوله تعالى: "وَلا تُطِـعْ مَنْ أغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وكَانَ أمْرُهُ فُرُطاً"[5]، وينص ابن جني على أنه: "يُقال: (أغْفَلْتُ الرجل): (وجدته غافلاً)، كقول عمر بن معد يكرب: (والله يـا بنـي سُـلَيْمٍ لقـد قاتلـناكم فما أجْبَنَّاكُم، وسألناكم فما أبْخَلْنَاكم، وَهَاجَيْنَاكُمْ فما أفْحَمْـنَاكُمْ)، أي: (لم نجدكم جُبَنَاءَ، ولا بُخَلاَءَ، ولا مُفْحَمِين). ومنه قول الله تعالى: (وَلا تُطِـعْ مَـنْ أغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وكَانَ أمْرُهُ فُرُطاً)، أي: صادفناه

---

1. انظر: ابن منظور: لسان العرب، مادة: (تلف) 2: 232.
2. انظر: ابن جني : المحتسب 2: 28 ؛ ابن منظور: لسان العرب، مادة: (خلف) 5: 137.
3. انظر: ابن منظور : لسان العرب ، مادة (ذر) ،6: 29. الخلصاء : أرض بالبادية . والبرق، جمع برقة: أرض غليظة مختلطة بحجارة ورمل .
4. ابن جني: المحتسب 1: 139-140.
5. سورة الكهف، آية :28. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 6: 114.

غـــافلاً. ولـــو كان (أغفلنا) هنا منقولاً من (غفَل)، أي: منعناه، لكان معطوفاً عليه بالفـــاء (فاتَّـــبَعَ هواه). وكذلك لو كان معنى (أغفلنا) في الآية منعنا وصددنا لكان معطـــوفاً عليه بالفاء، وأن يقال: ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا فاتبع هواه، وإذ لم يكن هكذا، وكان إنما هو (واتبع)؛ فطريقه أنه لما قال أغفلنا قلبه عن ذكرنا فكأنه قال: وجدناه غافلاً، وإذا وُجد غافلاً فقد غفَل لا محالة، فكأنه قال إذاً: ولا تطع من غفـــل قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فُرُطا، أي لا تطع من فعَل كذا، يعدد أفعاله التي توجب ترك طاعة الله سبحانه".[1]

وقـــد تأتي صيغة (أفْعل) بمعنى التعدية، ومن أمثلته في الشواذ كلمة (يُبْشِر) فـــي قراءة مجاهد، وحُمَيْد بن قيس لقوله تعالى: " ذَلِكَ الَّذِي يُبْشِرُ اللَّهُ عِبَادَهُ الَّذِينَ آمَـــنُوا وَعَمِلُـــوا الـــصَّالِحَاتِ"[2]، ويرى ابن جني أنَّ: "وجه هذه القراءة أقوى في القـــياس، وذلـــك أنه يقال: (بَشِرَ زيد بكذا)، ثم نقل بهمزة النقل، فقيل: (أبْشَرَهُ الله بكـــذا)، فهـــذا كـــ(مرّ زيد بفلان)، و(أمَرّهُ الله به)، و(رغب فيه، وأرغبه الله فيه)، و(أفعَلت) ها هنا كَـــ(فَعَّلت) فيه، وهو (أبْشَرْتُه) و(بَشَّرْتُه)، وكلاهما منقول للتعدي: أحـــدهما بهمـــزة (أفْعَـــل)، والآخـــر بتضعيف العين. فهذا كـــ(فَرِحَ)، و(أفْرَحْتُه)، و(فَرَّحتُه)، وهو (بَشِرَ)، و(أبْشَرْتُه)، و(بَشَّرْتُه). وأمَّا (بَشَرْتُه) ـــ بالتخفيف ـــ فعلى معاقـــبة (فَعَـــلَ) (لأفْعَـــلَ) في معنى واحد نحو: (جَدَّ في الأمر)، و(أجَدَّ)، و(صَدَّ)، و(أصَدَّ)".[3]

ويوافـــق أبـــو حيان ابن جني في أنَّ (يُبْشِر) بضم الياء وتخفيف الشين من (أبْـــشَرَ) معـــدى بالهمـــزة مـــن (بَشِر) اللازم المكسور الشين. أمَّا (بَشَر) بفتحها،

---

1. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 28.

2. سورة الشورى، آية: 23 ؛ انظر: ابن جني: المحتسب 2: 251 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 7: 493.

3. ابن جني: المحتسب 2: 251.

فمستعد.[1] ويخالفه في أنّ (بَشّر) بالتشديد للتكثير لا للتعدية، لأنّ المتعدي إلى واحد وهو مخفف لا يُعدى بالتضعيف إليه، فالتضعيف فيه للتكثير لا للتعدية،[2] وهذا الذي ذهب إليه أبو حيان صحيح لا جدال فيه.

2.2.5 فَعَّل:

ويكون هذا البناء بزيادة حرفٍ من جنس عينه فيُدغَمُ الحرفان، وذلك نحو: (قَدَّمَ) و(زكّى) و(صلّى). ولم يذكر سيبويه سوى معنيين لهذه الصيغة هما: التعدية والتسمية، فالتسمية كأن تقول: (خطّأته) أي: سميته (مُخْطئاً)، أو (فسّقته)، و(زنّيتُه) أي: سميتُه بالزنا والفسق. وزاد عليهما السيوطي المعاني التالية: التكثير، والسلب، والتوجه، واختصار الحكاية، وبمعنى: (فَعَل).[3]

ومن أمثلة (فَعَّل) التي جاءت بمعنى التكثير في الشواذ كلمة (فرّقنا) مشدّدة في قراءة الزهري لقوله تعالى: "وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ"[4]. ويذهب ابن جني إلى أنّ "معنى (فرّقنا)، أي: جعلناه فِرَقاً، ومعنى (فرقنا): شققنا بكم البحر، و(فرّقنا) أشد تبعيضاً من (فرقنا)، ومن ذلك: (فرقت شَعْرَه)، أي: جعلته فِرقين، و(فرّقت شَعْرَه)، أي: جعلته فِرَقاً".[5] ويرى ابن جني أنّ في (فرقنا) مخففة معنى (فرّقنا) مشدّدة.[6]

---

1. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 7: 493.
2. المصدر نفسه 7: 493.
3. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 58 ؛ السيوطي: همع الهوامع 3: 266-267.
4. سورة البقرة، آية: 50. انظر: النحاس: إعراب القرآن 1: 223 ؛ ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 5 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 82 ؛ الزمخشري: الكشاف 1: 166 ؛ القرطبي : الجامع لأحكام القرآن 1: 264؛ أبو حيان: البحر المحيط 1: 355.
5. ابن جني: المحتسب 1: 82.
6. المصدر نفسه 1: 82.

وإلى مثل هذا المعنى ذهب أبو حيان بقوله: "(فَرَّقْنَا) بالتشديد يفيد التكثير، لأنّ المسالك كانت اثني عشر مسلكاً على عدد أسباط بني إسرائيل، ومن قرأ (فَرَقْنَا) مجرداً اكتفى بالمطلق وفهم التكثير من تعداد الأسباط".[1]

فمعنى الصيغتين واحد لدى ابن جني وأبي حيان، إذ اكتسبت الصيغة الأولى معناها من التضعيف، والثانية من سياق الكلام، ويرى الباحث أنّ المعنى الأول: (فَرَّقْنَا) صرفي مرتبط ببنية الكلمة أمّا المعنى الثاني: (فَرَقْنَا) فنحوي مرتبط بالجملة في سياقها التركيبي.

وجاءت صيغة (فَعَّل) للمبالغة، ومن أمثلتها في الشواذ كلمة (أُوَفِّ) مشددة في قراءة الزهري لقوله تعالى: "وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ"[2]، ويذهب ابن جني إلى أنّه: "ينبغي ــ والله أعلم ــ أن يكون قرأ بذلك؛ لأنّ (فَعَّلت) أبلغ من (أَفْعَلت)، فيكون على أوفوا بعهدي أُبالغ في توفيتكم، كأنّه ضمان منه سبحانه أن يعطي الكثير عن القليل".[3] ويرى النحاس أنّ المعنى في (أُوَفِّ) على التكثير.[4] بينما يوافق الزمخشري ابن جني تمام الموافقة في توجيه هذه القراءة.[5]

ويجمع أبو حيان بين المعنيين: التكثير، والمبالغة، ولعلّ التكثير والمبالغة لديه يحملان نفس الدّلالة، فيرى أنّه "يُحتمل أنْ يُراد به التكثير، وأن يكون موافقاً للمجرد، فإن أُريد به التكثير، فيكون في ذلك مبالغة على لفظ (أوف)، وكأنه قيل

1. أبو حيان: البحر المحيط 1: 355.
2. سورة البقرة، آية: 40 ؛ انظر: النحاس: إعراب القرآن 1: 218 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 81 ؛ الزمخشري: الكشاف 1: 158 ؛ العُكبَري: التبيان 1: 56 ؛ القرطبي : الجامع لأحكام القرآن 1: 227. أبو حيان: البحر المحيط 1: 330.
3. ابن جني : المحتسب 1: 81.
4. النحاس: إعراب القرآن 1: 218.
5. الزمخشري: الكشاف 1: 158.

أبالـــغ في إيفائكم، فضمن تعالى إعطاء الكثير على القليل".[1] ولا يخفى أنّ العبارة الأخيرة التي ذكرها أبو حيان مقتبسة من ابن جني.

ومن أمثلة (فعّل) للمبالغة في الشواذ كلمة (فتّنّاهُ) في قراءة عمر بن الخطاب رضـــي الله عـــنه لقـــوله تعالـــى: "وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَّنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعاً وَأَنَـــابَ"[2]، قال ابن جني "أمّا (فتّنّاهُ) بتشديد التاء والنون، (فَفَعَّلْنَاهُ)، وهي للمبالغة، ولمّا دخلها معنى (نَبَّهْنَاهُ)، و(يَقَّظْنَاهُ) جاءت على (فَعَّلْنَاهُ)، انتحاء للمعنى المراد"[3]. وقد أشار النحاس من قَبل ابن جني إلى أنّ المعنى في صيغة (فَتّنّاهُ) على التكثير،[4] ولعلّ النحاس يبتعد عن مصطلح (المبالغة) مؤثراً عليه مصطلح (التكثير). وقد تابع الزمخشري وأبو حيان ابن جني في أنّ معنى هذه الصيغة على المبالغة.[5]

وقـــد ترد صيغة (فَعَل) المخففة بمعنى: (فعّل) للتكثير والمبالغة، ومن أمثلة ذلـــك كلمة (فَرَقُوا) بالتخفيف، في قراءة مولى ابن هانئ، والأعمش ويحيى، لقوله تعالـــى: "إِنَّ الَّذِينَ فَرَقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعاً لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ"[6]، قال ابن جني: "أمّـــا (فَـــرَقُوا) بالتخفـــيف فـــتأويله أنهـــم مازُوه عن غيره من سائر الأديان، هذا ظاهـــر(فَـــرَقُوا) بالتخفيف، وقد يحتمل أن يكون معناه معنى القراءة بالتثقيل، أي:

---

1. أبو حيان: البحر المحيط 1: 330.
2. ســـورة ص، آيـــة: 24 ؛ انظر: النحاس: إعراب القرآن 3: 461 ؛ ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 130 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 232 ؛ الزمخشري: الكشاف 4: 89 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 7: 377.
3. ابن جني: المحتسب 2: 232.
4. انظر: النحاس: إعراب القرآن 3: 461.
5. انظر: الزمخشري: الكشاف 4: 89. أبو حيان: البحر المحيط 7: 377.
6. سورة الأنعام، آية: 159. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 42 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 238 ؛ العُكبَري: التبيان 1: 429 ؛ القرطبي : الجامع لأحكام القرآن 7: 97. أبو حيان: البحر المحيط 4: 260.

(فرّقوه)، و(عَضّوه أعضاء)، فخالفوا بين بعضه وبعض، وذلك أنَّ (فَعَل) بالتخفيف يكون فيها معنى التثقيل".[1]

وهذا ما ذهب إليه العُكبَري فيما بعد في كتابه التبيان[2].

ومــن أمثلة (فَعَلَ) بمعنى: (فَعَّلَ) للتكثير في الشواذ كلمة (الخالق) في قراءة مالــك ابن دينار والجحدريّ والأعمش، لقوله تعالى: "إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ"[3]، يــذهب ابــن جني إلى أنَّ: "في هذه القراءة دليل على أنّ (فَعَل) الخفيفة فيها معنى الكثــرة كــ(فَعّل) الثقيلة، ألا ترى إلى قراءة الجماعة: (الخلاّق) ؟ وهذا للكثرة لا محالة. وقد قرن به (العليم)، و(فعيل) للكثرة، وكأن (الخلاّق) الموضوع للكثرة أشبه (بعلــيم)؛ لأنّه موضوع لها، فلولا أن في (خلَقَ) معنى الكثرة لما غُيِّر (بخالق) عن معنى (خلاّق)"[4].

ولعلّ معنى الكثرة المستفاد من (الخالق) ناتج عن اقتران هذه الصيغة بكلمة (العلــيم) التــي تدل على الكثرة، ولو جاءت أي صيغة أخرى مكان صيغة (خلّاق) لأفــادة نفــس المعنى بسبب هذا التضام الحاصل مع صيغة (فعيل) التي تدلُّ على الكثرة.

ومــثلها كلمــة (صَــرَفْنا) مخففــة الــراء، في قراءة الحسن لقوله تعالى: "صَرَّفْنا"[5]، فيرى ابن جني أنَّ "(صَرَفنا) هنا بمعنى: (صَرَّفْنا) مشدّداً"[6]. وينقل أبو حيان عن صاحب اللوامح في تعليقه على قراءة الحسن قوله: "هو بمعنى العامة، ــ

---

1. ابن جني: المحتسب 1: 238.
2. العُكبَري: التبيان 1: 429.
3. سورة الحجر ، آية :86؛ انظر: ابن جني: المحتسب 2: 6.
4. ابن جني: المحتسب 2: 6.
5. سورة الإسراء ، آية :41. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 77 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 21 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 6: 37.
6. انظر: ابن جني : المحتسب 2: 21.

يعني بالعامة قراءة الجمهور ـ قال: لأنَّ (فَعَلَ)، و(فَعَّلَ) ربما تعاقبا على معنى واحد".[1]

ويرى الباحث أنَّ سبب ورود (فَعَلَ) المخففة بمعنى (فَعَّلَ) عند ابن جني وغيره من نحاة العربية هو الإيحاء الدّلالي الذي تبثه قراءة الجماعة في باقي القراءات الأخرى، فمعاني الصيغ الصرفية في القراءات المشهورة يسيطر سيطرة تامة في أذهان النحاة على معاني الصيغ في القراءات الأخرى الأقل شهرة.

3.2.5 فُعِّل:

ومن أمثلة (فُعِّل) التي جاءت بمعنى التكثير في الشواذ كلمة (يُمَشَّونَ) بضم الياءِ وفتح الشين مشدّدة. في قراءة عليٍّ عليه السلام وعبد الرحمن بن عبد الله لقوله تعالى: "وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ"[2]، قال ابن جني: "(يُمَشَّونَ) كقولك: يُدْعَوْن إلى المشي، ويحملهم حامل إلى المشي، وجاء على (فُعِّل) لتكثير فعلهم، إذ هم عليهم السلام جماعة، ولو كانت (يُمَشُّون) بضم الشين لكانت أوفق لقوله تعالى:(لَيأكلون الطعام)، إلا أنَّ معناه يكثرون المشي"،[3] كما قال المتنخل الهذلي[4]:

يُمَشّي بَيْنَنا حَانُوتُ خَمْرٍ   مِنَ الخُرْسِ الصَّرَاصِرةِ القِطَاطِ

وتَمنّي ابن جني أن لو كانت القراءة على (يُمَشُّون) بضم الشين حتى تتوافق مع قوله تعالى: (لَيأكلون الطعام)، لا يستقيم مع المنهج الصحيح في دراسة الأداءات المستعملة سواء كانت قراءات قرآنية أو غير ذلك، ولا يصح من ابن جني أن

---

1. أبو حيان: البحر المحيط 6: 37.

2. سورة الفرقان، آية: 20. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 120 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 6: 449.

3. ابن جني: المحتسب 2: 120.

4. انظر: ابن منظور: لسان العرب: مادة: (حنت)، 4: 242. الحانوت: الخمار، والصراصرة: نبط الشام، والقطاط: الجعاد، أي: فرو الرأس.

يتطلب أكثر من صحة الرواية، وإذا ثبتت صحة الرواية فما عليه إلا أن يصفها دون نقد لها أو حتى عرضها على مقاييس النحاة الضيقة، ولو كان لدى ابن جني اطلاع واسع واستيعاب شامل لكل القراءات القرآنية لوجد بغيته في قراءة عبد الرحمن السلمي (يُمَشُّون) مشدَّداً مبنيًّا للفاعل، التي رواها أبو حيان في البحر المحيط،[1] وأبو حيان أكثر استيعاباً وإحاطة بالقراءات الشاذة من ابن جني.

ومن أمثلة صيغة (فَعَّل) التي جاءت بمعنى التكثير كلمة (رُكِّسُوا)[2] مثقل بغير ألف في قراءة ابن مسعود،[3] لقوله تعالى: "كُلَّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكِسُوا فِيهَا"[4]، قال ابن جني: "وجه ذلك أنَّه شيء بعد شيء، وذلك لأنَّهم جماعة، فلمَّا كانوا كذلك وقع شيء منه بعد شيء فطال، فلاق به لفظ التكثير والتكرير، كقولك غلَّقت الأبواب، وقطَّعت الحبال، وقد يكون معنى التكرير مع لفظ التخفيف، أنشد أبو الحسن:

أنت الفداء لِقِبلة هَدَّمْتَها ونَقَرتَها بيديك كلَّ مُنَقَّر

فصار و(نَقَرتها) كأنه قال: ونَقَّرتها، يدل عليه مصدره الذي هو (مُنَقَّر). وهذا ونحوه مما يدل على اشتمال لفظ الأفعال على معاني الأجناس، حتى إن اللفظة

---

1. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 6: 449.
2. الإركاس: الرد والرجع، قيل من آخره إلى أوله، والرَّكْسُ: قلب الشيء على رأسه أو ردُّ أوَّله على آخره. (البحر المحيط 3: 324)
3. يرى أبو حيان أنَّ وجه القراءة المروية عن عبد الله بن مسعود هي: (رُكِسُوا) بضم الراء من غير ألف مخففاً. (البحر المحيط 3: 332)
4. سورة النساء، آية: 91 ؛ انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 27 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 194 ؛ العكبري: التبيان 1: 304 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 3: 332.

الواحدة تصلح لكثيره صلاحها لقليله»[1].وذهب العكبري إلى أنّ رَكّسوا بالتشديد للنقل والتكثير معاً[2].

ولعلّ الأمر ليس كما يرى ابن جني فالفعل المجرد يدل على الحدث مجرّداً، ولا يشتمل لفظ الفعل على معاني الأجناس إلا بقرينة سياقية، ومعنى التكرير والتكثير في بيت الشّعر مستفاد من السياق التركيبي، فوجود مصدر الفعل في السياق التركيبي هو الذي جلب معنى التكرير للصيغة المخففة.

4.2.5 فاعَلَ:

تأتي صيغة (فَاعَل) لمعان عدة منها: المشاركة بين طرفين، والتعدية والتكثير، والموالاة، وتحقق صفة الفعل، ومعنى فَعَل[3].

ومما جاء في المحتسب من أمثلة هذا البناء بمعنى التعدية كلمة (آتِيَنَا) في قراءة ابن عباس، وسعيد بن جبير، ومجاهد لقوله تعالى: "قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ"[4]، وينص ابن جني على أنّه "ينبغي أن يكون (آتينا) هنا (فاعلْنا)، كقولك: (سَارَعْنَا)، و(سَابَقْنَا)، ولا يكون (أَفْعَلْنا)؛ لأنّ ذلك متعد إلى مفعولين، و(فَاعَلْنَا) متعدّ إلى مفعول واحد. وحذف الواحد أسهل من حذف الاثنين؛ لأنه كلما قلّ الحذف كان أمثل من كثرته"[5].

---

1. ابن جني : المحتسب 1: 194.
2. انظر: العُكبَري: التبيان 1: 304.
3. انظر: سيبويه : الكتاب 4: 68 ؛ ابن يعيش : شرح الملوكي في التصريف ، ص: 73 ؛ عبد الحميد: دروس التصريف ص: 75.
4. سورة فصلت، آية: 11 ؛ انظر: ابن جني: المحتسب 2: 245 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 7: 466.
5. ابن جني: المحتسب 2: 245.

ومـــن أمثلة (فَاعَلَ) بمعنى: (فَعَلَ) كلمة (كَاشَفَ) بألف، في قراءة قتادة لقوله تعالـــى: "ثُـــمَّ إِذَا كَـــشَفَ الضُّرَّ عَنْكُمْ"[1]، ويذهب ابن جني إلى أنَّه: "قد جاء عنهم (فَاعَلَ) من الواحد يراد به (فَعَلَ)، نحو: (طَارَقْتُ النعل)، أي: (طرقتُها)، و(عاقبت اللـــص)، و(عافاه الله)، و(قَانَيْتُ اللون) أي: (خلطته)، في أحرف غير هذه، فكذلك يكـــون (ثُمَّ إذا كَاشَفَ الضُّرَّ) أي: (كَشَفَ)، ونحو منه في المعنى والمثال: (راخيتُ من خناقه)، أي: (أرخيتُ)"[2].

وإلـــى مـــثل هذا المعنى يذهب أبو حيان في توجيهه لقراءة قتادة، فيرى أنَّ (فَاعَلَ) هنا بمعنى: (فَعَلَ).[3]

5.2.5 تَفَاعَلَ:

وهـــو مـــن أبنية الثلاثي المزيد بحرفين، ويأتي هذا البناء لعدة معاني، منها: المشاركة، والتكلف، والمطاوعة، وقد يأتي بمعنى (فَعَلَ) الثلاثي.[4]

ومـــن أمـــثلة صـــيغة (تَفَاعَلَ) التي جاءت بمعنى التشارك في الشواذ كلمة (تَفَاسَـــحُوا) بألـــف في قراءة الحسن، وداود بن أبي هند لقوله تعالى: "إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَـسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ"[5]، ويذهب ابن جني في توجيه هذه القراءة إلى أنَّ: "هذا لائق بالغرض؛ لأنه إذا قيل: (تَفَسَّحُوا في المجلس) لم يكن فيه إصـــراح بدلـــيل: (ليفسح بعضكم لبعض)، وإنما ظاهر معناه: (ليكن هناك تفسُّح). وأمَّـــا (التفاســـح) فـــ(تفاعل)، والمراد به هنا (المفاعلة)، وبابها أن يكون لِمَا فوق

---

1. ســـورة النحل، آية: 54. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 73 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 10 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 5: 487.
2. ابن جني: المحتسب 2: 10.
3. أبو حيان: البحر المحيط 5: 487.
4. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 69 ؛ عبد الحميد: دروس التصريف ص: 79–80.
5. سورة المجادلة، آية: 11. انظر: الفراء: معاني القرآن 3: 141 ؛ النحاس: إعراب القرآن 4: 378 ؛ ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 153 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 315.

الـــواحد، كــــ(المقاسمة)، و(المكايلة)، و(المساقاة)، و(المشاربة)، إلا أنَّه قد يستفاد أيضاً مع (تَفَسَّحوا) هذا المعنى؛ لأنه لم يقصد به تَفَسُّح مخصوص، فهو شائع بينهم، فسرى لذلك في جميعهم".[1]

وقول ابن جني: إنَّه قد يستفاد مع (تَفَسَّحوا) معنى المفاعلة كما هو الشأن في (تَفَاسَحُوا) يقَرِّب من قول الفراء الذي يرى أنَّ (تَفَاسَحُوا)، و(تَفَسَّحوا) متقاربان في المعنى.[2]

ومـــن أمـــثلة صيغة (تَفَاعَل) التي جاءت بمعنى التكلُّف والتظاهر في الشواذ كلمـــة (تَنَاسَوْا) في قراءة عليّ ــ عليه السلام ــ وأبي رجاء وجُؤيَّة بن عائذ لقوله تعالـــى: "وَلا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ"[3]، ويرى ابن جني أنَّ: "الفـــرق بين (تَنْسَوُا) و(تَنَاسَوا) أنَّ (تَنْسَوا) نهي عن النسيان على الإطلاق: أُنْسُوه، أو تَنَاسَـــوه. فأمَّـــا (تناسَوا) فإنه نَهيٌ عن فعلهم الذي اختاروه، كقولك: (قد تغافل، وتصامَّ، وتناسى): إذا أظهره من فعله وتعاطاه وتظاهر به، فإن قيل: ومن ذا الذي يتظاهـــر بنـــسيان الفـــضل؟ قيل معناه ــ والله أعلم ــ إنكم إذا استكثرتم من هجر الفضل وتثاقلتم عنه صرتم كأنكم متعاطون لتركه، متظاهرون بنسيانه، وهذا كقولك للـــرجل يكثـــر خَطَـــؤه: أنت تتحايد الصواب تَوَقِّيَ عارف به، وأنت مُعتمِلٌ لما لا يحـــسن، وإن لـــم يقصد هو لذلك. ويحسِّن هذه القراءة: أنك إنما تنهى الإنسان عن فعلـــه هـــو، والتناسي من فعله، فأما (النسيان) فظاهره أنه من فعل غيره به، فكأنَّه أُنـــسِيَ فَنَسِي. وزَاد في حسنه شيءٌ آخر، وهو أن المأمور هنا جماعة، و(تَفَاعَل) لائق بالجماعة، كــ(تقاطعوا) و(تواصلوا) و(تقاربوا) و(تباعدوا)"[4].

---

1. ابن جني: المحتسب 2: 315 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 8: 235.
2. انظر: الفراء: معاني القرآن 3: 141.
3. ســـورة البقرة، آية: 237. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 15 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 127 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 2: 247.
4. ابن جني: المحتسب 1: 127–128.

ولا يُحسّن هذه القراءة ما يراه ابن جني إنّما الذي يُحسّنها روايتها الصحيحة عــن النبــي صـــلى الله علــيه وســلّم، وتمثيلها لنمط من أنماط العربية في أعلى مستوياتها.

المصادر والمراجع

1. الأخفش، سعيد بن مسعدة، (ت:215هـ)، 1981م، معاني القرآن، تحقيق: فائز فارس، دار البشير، عمان، ط3.
2. الأزهري: خالد بن عبد الله : التصريح على التوضيح (ت:905هـ) ، طبعته دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
3. الأستراباذي: محمد بن الحسن (ت: 686هـ): شرح شافية ابن الحاجب، ت: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.
4. الأفغاني: سعيد،1987م، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت.
5. امرؤ القيس، 1983م، الديوان، ت: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت
6. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، (ت:577هـ)، 1998م، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
7. أنيس: إبراهيم،1992م، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط4.
8. أنيس، إبراهيم، 1992م، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6.
9. أنيس، إبراهيم، 2003م، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط8.
10. البغدادي، عبد القادر بن عمر، (ت:1093هـ)، 2000م، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4.

11. السبغدادي: عبد القادر بن عمر (ت: 1093هـ)، (د.ت): شرح شواهد شافية ابن الحاجب، ت: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.
12. الجرجاني: علي بن محمد، 1995م، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت.
13. ابن جني: أبو الفتح عثمان،2001م، التصريف الملوكي، ت: البدراوي زهران، الشركة المصرية العالمية للنشر، القاهرة.
14. ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، (ت: 392هـ)، 1999م، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط4.
15. ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت: 392هـ)، 1985م، سر صناعة الإعراب، ت: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق.
16. ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني (ت: 392هـ)، 1990م، اللمع في العربية، ت: فائز فارس، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد، ط2.
17. ابن جني: أبو الفتح عثمان(ت: 392هـ)، 1999م، المنصف، ت: محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
18. الحديثي: خديجة، 1975م، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة النهضة، بغداد.
19. حسّان، تمّام، 1988م، الأصول: دراسة إبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
20. حسّان، تمّام، 2004م، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط4.
21. حسّان، تمّام، 1990م، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
22. حسن، عبّاس، 1975م، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط5.

23. الحمــلاوي: أحمــد، (د.ت)، شــذا العرف في فن الصرف، المكتبة الثقافية، بيروت

24. أبــو حيان، محمد بن يوسف، (ت:745هــ)، 1998م، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة.

25. أبــو حيان، محمد بن يوسف، (ت:745هــ)، 2001م، البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الجواد وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت.

26. ابــن خالــويه: الحسين بن أحمد (ت: 370هــ)، (د.ت)، مختصر في شواذ القرآن، ت: ج.برجشتراسر، دار الهجرة، الرياض.

27. الخــضري، محمد الشافعي، (ت:1286هــ)، 2005م، حاشية الخضري على شــرح ابــن عقــيل، تحقــيق: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2.

28. الدّاني، عثمان بن سعيد، (ت:444هــ)، 1985م، التيسير في القراءات السبع، تحقيق: أوتو برتزل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3.

29. رؤبــة بن العجّاج، (ت:145هــ)، 1980م، ديوانه، تحقيق: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2.

30. الراجحي: عبده، 1972م، فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية، بيروت.

31. الراجحــي، عبده، 1986م، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت.

32. الــزّجاج، إبراهيم بن السّري، (ت:311)، 1988م، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت.

33. الزمخــشري: محمود بن عمر (ت: 538هــ)، 1997م، الكشاف عن حقائق التنــزيل وعــيون الأقاويل في وجوه التأويل، ت: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

34. زيدان، جرجي، 1969م، الفلسفة اللغوية، مراجعة وتعليق: مراد كامل، مؤسسة دار الهلال، القاهرة.
35. ابن السراج، محمد بن سهل، (ت: 316هـ)، 1999م، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4.
36. السعران، محمود، (د.ت)، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت.
37. ابن أبي سلمى، زهير، (د.ت)، ديوانه، دار صادر، بيروت.
38. سيبويه، عمرو بن عثمان، (ت:180هـ)، 2004م، الكتاب ، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4.
39. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، (ت:911هـ)، 1985م، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3.
40. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، (ت:911هـ)، 1998م، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
41. السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين،(ت911هـ)، (د.ت)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ت: محمد جاد المولى، وعلي البجاوي، ومحمد أبي الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت.
42. السيد، أمين علي، 1985م، في علم الصرف، دار المعارف، القاهرة، ط3.
43. شاهين، عبد الصبور، 1977م، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
44. الشنقيطي، أحمد بن الأمين، (ت:1331هـ)، 2001م، الدُّرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرَّم، عالم الكتب، القاهرة.

45. الصبان، محمد بن علي، (ت:1206هـ)، 1997م، حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
46. ضيف، شوقي، 1999م، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط8.
47. الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير(310هـ)،2001م، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ت: محمود شاكر: دار إحياء التراث العربي.
48. طحّان، ريمون، 1981م، الألسنية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2.
49. عبد التواب، رمضان، 1999م، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط6.
50. عبد الحميد: محمد محيي الدين، 1990م، دروس التصريف، بيروت، لبنان.
51. أبو عبيدة، مَعْمَر بن المُثنّى، (ت:210هـ)، 1970م، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2.
52. ابن عصفور: علي بن مؤمن(669هـ)، 1971م، المقرب، ت: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد.
53. ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت:669هـ)، 1979م: الممتع في التصريف، ت: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط4.
54. عضيمة، محمد عبد الخالق، 2004م، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة.
55. العُكبَري، عبد الله بن الحسين (ت:616هـ)،1998م، التبيان في إعراب القرآن، وضع حواشيه: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
56. عمر، أحمد مختار،1991م، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة.
57. الفارسي (أبو علي)، الحسن بن أحمد (ت: 377هـ) 1999م، التكملة، ت: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت.

58. الفارسي (أبو علي)، الحسن بن أحمد، (ت:377هـ)، 1988م، كتاب الشعر أو شـرح الأبـيات المشكلةِ الإعراب، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
59. الفـراء، يحيـى بن زياد، (207هـ)، 1983م، معاني القرآن، الجزء الأول بتحقـيق: أحمـد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، والجزء الثاني بتحقيق: محمـد علي النجار، والجزء الثالث بتحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط3.
60. الفـراهيدي: الخلـيل بـن احمـد(ت:170هـ)، 1980م: العين، ت: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد، ط3.
61. الفيومـي، أحمد بن محمد بن علي، (ت:770هـ)، 1994م، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، دار الكتب العلمية، بيروت.
62. قـباوة، فخـر الدين، 1998م، تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف، بيروت، ط3.
63. القرطبي، محمد بن أحمد (ت:671هـ)، (د-ت)، الجامع لأحكام القرآن، ت: سالم مصطفى البدري، دار الكتب العلمية، بيروت.
64. المبـرّد، محمد بن يزيد، (ت: 285هـ)، 1963م، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، القاهرة.
65. ابن مجاهد، أحمد بن موسى، (ت: 324هـ)، 1980م، السّبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2.
66. المعـري، أبـو العـلاء أحمـد بن عبد الله (ت:449هـ)، لزوم ما لا يلزم (اللزوميات)، دار صادر، بيروت.
67. ابـن مـنظور، محمد بن مكرم، (ت:711هـ)، 2000م، لسان العرب، دار صادر، بيروت.

68. الـــنابغة، الذبيانـــي، (د.ت)، ديـــوانه، ت: كـــرم البستاني، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

69. الـــنّحاس، أحمد بن محمد، (ت:338هـــ)، 1988م، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط3.

70. هـــارون، عبد السلام محمد، 2002م، معجم شواهد العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.

71. ابن يعيش: يعيش بن علي،1973م، شرح التصريف الملوكي لابن جني، ت: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب.

72. ابن يعيش، يعيش بن علي، (ت:643هـــ)، 2001م، شرح المفصل، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت.

73. حـــسين، حـــسن ســـليمان، 1995م، الاتساع في اللغة عند ابن جني، رسالة جامعية غير منشورة، جامعة الموصل، العراق.

74. علـــوه، جمعـــه محمد، 1986م، أوجه العربية في شواذ القراءات في كتاب المحتسب، رسالة جامعية غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

75. علـــي، عـــادل شحاذة، 1988م، ابن جني في كتابه المنصف، رسالة جامعية غير منشورة، جامعة بغداد، العراق.

76. اليـــنبعاوي، غنـــيم غانم، 1995م، جهود ابن جني في الصرف وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.